جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

أسلوب التفضيل ودلالته
في
الجرح والتعديل

إعداد الدكتور

محمد صلاح محمد محمد

مدرس الحديث وعلومه بجامعة الأزهر - كلية الدراسات
الإسلامية والعربية للبنين - قنا

أسلوب التفضيل ودلالته في الجرح والتعديل

محمد صلاح محمد محمد

قسم الحديث، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر، فرع قنا جمهورية مصر العربية

البريد الألكتروني الجامعي: mohamed.s.mohamed. 41 @azhar.edu.eg

البريد الألكتروني الشخصي: ms 3373816 @gmail.com

ملخص البحث باللغة العربية

يعد أسلوب التفضيل من الأساليب المعتمدة في الجرح والتعديل عند أهل النقد من المحدثين؛ لذا كان من أهداف هذا البحث تحرير دلالة ألفاظ التفضيل الواردة في كلام المحدثين علي رواة الحديث جرحاً وتعديلاً، ثم معرفة أكثر أهل النقد استعمالاً لأسلوب التفضيل في تزكية وجرح الرواة، ثم الوقوف علي دِقّة أهل الحديث في ألفاظ النقد، وكان المنهج المتبع في إعداد هذا البحث يقوم علي طريقة استقراء أقوال أهل النقد في استعمالهم لأنواع التفضيل في التزكية والجرح، ثم المقارنة بين أقوال أهل النقد للدلالة علي مطابقة حال الراوي لأقوال الأئمة فيه جرحاً وتعديلاً، كذلك الوقوف علي أكثر النقاد استخداماً للتفضيل بين الرواة، ودلالة استخدام أسلوب التفضيل بين المتعنتين، والمعتدلين من علماء الجرح والتعديل، وبدأ البحث بذكر أسلوب التفضيل في تزكية الرواة، ثم أتبعته بما جاء من ألفاظ التفضيل في جرح الرواة، وكانت نتائج البحث كما يلي، ورد أسلوب التفضيل في كلام المحدثين في الرواة تزكية وجرحاً، وكانت الألفاظ الواردة في التعديل أكثر من الألفاظ الواردة في الجرح، ودلالة هذه الألفاظ علي حال الرواة حقيقية إلا في بعض المواضع التي بيّنتها في ثنايا البحث، ولم يرد أسلوب التفضيل في مراتب الجرح والتعديل عند ابن أبي حاتم أو الذهبي، وأول من أدخله في مراتب الجرح والتعديل ابن حجر العسقلاني،

وكان المتعنتون من نقاد الحديث مثل يحيي بن سعيد القطان، ويحيي بن معين، وأبي حاتم الرازي، أكثر استعمالاً لأسلوب التفضيل من المتوسطين مثل ابن عدي والدارقطني، ومن نتائج البحث أيضاً اختلاف دلالة التفضيل في كلام اللغويين عنها في كلام المحدثين، حيث لابد من مراعاة حال الناقد من حيث التشدد والتوسط والتسامح في الجرح والتعديل، كذلك مراعاة حال الراوي الفاضل والمفضول من حيث العدالة والضبط وأيضاً عدد الرواية، ويعتبر أسلوب التفضيل في كلام المتقدمين حجة علي كلام المتاخرين، لأنهم الأرسخ قدماً في الحديث، والأعلم بالرواة وأحوالهم في الرواية، وكان أكثر المتشددين استعمالاً لأسلوب التفضيل يحيي بن معين، وأكثر المعتدلين استعمالاً له أحمد بن حنبل، ومن أبرز نتائج هذا البحث معرفة أثبت الناس في الشيوخ الذين عليهم مدار أكثر الحديث، مثل ابن شهاب الزهري، وأبي إسحاق السبيعي، وغيرهم.

الكلمات المفتاحية: (أسلوب؛ التفضيل، التعديل، الجرح، الناقد، التعنُّت، التوسط، تحليل، الراوي، أوثق، أثبت، أحفظ، أضعف، أكذب، أسوأ حالاً)

Preference Method and Its Significance in Wound and Recommendation

Prepared by

Dr. Muhammad Salah Muhammad Muhammad

Lecturer of Hadith and its Sciences at Al-Azhar University
College of Islamic and Arabic Studies for Boys, Qena

E mail: mohamed.s.mohamed. 41@azhar.edu.eg
Personal E mail: ms3373816@gmail.com

Research Summary

The preference method is one of the adopted methods of wounding and modification among the scholars of hadith Hence, one of the objectives of this research was to edit the significance of the preference words contained in the speech of the hadiths on the narrators of the hadith as wound and modification, then to know the most critical people who use the method of preference in recommending and wounding the narrators, then to find out the accuracy of the people of hadith in terms of criticism, and the method used in preparing this research was It is based on the method of extrapolating the sayings of the people of criticism in their use of different types of preference in recommending and wounding, and then comparing the sayings of the people of criticism to indicate the correspondence of the narrator's case to the sayings of the imams in which there is wound and modification, as well as the identification of the most critics who use the preference among the narrators, and the indication of using the method of preference between the intransigent and the moderates One of the scholars of wound and modification, and the research began with mentioning the preference method for recommending the narrators, then followed it with what came from the terms of preference in wounding the narrators, and the results of the

research were as follows, and the method of preference was mentioned in the words of the hadiths in the narrators recommending and wounding, and the words contained in the amendment were more than the words What is mentioned in the wound, and the significance of these expressions in the case of the narrators is real, except in some places that I have shown in the folds of the research. The method of preference in the ranks of the wound and the modification in the ranks of Ibn Abi Hatim or Al-Dhahabi, and the first person to include it in the ranks of the wound and the modification, Ibn Hajar Al-Asqalani, the intransigent critics of the hadith such as Yahya Al-Qattan, Yahya bin Mu'in, and Abu Hatim Al-Razi, more used the method of preference than the moderates such as Ibn Uday and Al-Darotni, the significance of the preference in the words of the linguists differs from the words of The hadiths, it is necessary to take into account the state of the critic in terms of strictness, mediation, and tolerance in wounding and modification, as well as taking into account the status of the virtuous and preferred narrator in terms of justice and discipline and the number of narration. The method of preference in the speech of the advanced is considered an argument against the words of the later ones, because they are the most established and knowledgeable of the narrators and their conditions in The novel, the most hard-liner who uses the style of preference Yahya bin Mu'in, and the moderates who use it the most is Ahmad bin Hanbal, and among the most prominent results of this research is knowledge that people have proven in the sheikhs who have most of the hadiths, such as Al-Zuhri, Abu Ishaq Al-Subaie, and others.

Keywords: (Style; Preference; Modification; Wounding; Critic; Obstinacy; Mediating; Analysis; Narrator; Closer; Proven; Memorized; Weaker; Lie; Worse off).

المقدمة

«إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّه، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، **أَمَّا بَعْد**»

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}(١).

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}(٢).

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا}(٣) **أما بعد،،،**

«إِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّه، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّد، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»(٤).

فإن أسلوب التفضيل من أبواب اللغة العربية الفصيحة التي تستخدم عند المفاضلة بين اثنين، أو عند تفضيل واحد علي أقرانه، وقد استعمل أهل الحديث

---

(١) آية رقم (١٠٢) سورة آل عمران.

(٢) آية رقم (١) سورة النساء.

(٣) آية رقم (٧٢، ٧٣) سورة الأحزاب والحديث أخرجه أبو داود في السنن كتاب النكاح باب في خطبة النكاح ح (٢١١٨) وابن ماجة كتاب النكاح باب خطبة النكاح ح (١٨٩٢) والنسائي كتاب الجمعة باب كيفية الخطبة ح (١٤٠٤) وأحمد في المسندح (٣٧٢٠) والحديث صحيح.

(٤) أخرجه النسائي كتاب صلاة العيدين باب كيف الخطبة ١٨٨/٣، ١٨٩ ح (١٥٧٨) من حديث جابر بن عبد الله واللفظ له ومسلم في الصحيح كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة ١٢٧/٦ ح (٨٦٧).

أسلوب التفضيل عند كلامهم علي تزكية الرواة وجرحهم، أو عند المفاضلة بين روايات الحديث لراوٍ بعينه، وقد قصدت في هذا البحث بيان مدلول أفعل التفضيل في استخدام المحدثين جرحاً وتعديلاً.

• أهمية الموضوع

تأتي أهمية هذا الموضوع في توضيح دلالة أسلوب التفضيل في تزكية الرواة أو جرحهم، حيث إن بيان ذلك من أبواب العلم المهمة، فمن خلاله نعرف أنواع التفضيل المطلق ودلالاتها عند نقاد الحديث، فنعرف دلالة قولهم: «أوثق الناس في الحديث» و«أحفظ الناس للحديث»، و«أتقن الناس للرواية»، و«أعلم الناس بالسنة»، إلى غير ذلك من ألفاظ التزكية التي استخدمها النقاد، وفي جانب الجرح نقف علي من وُصِفَ بأردأ عبارات الجرح مثل قولهم: «أكذب الناس في الحديث»، و«أضعف الجماعة»، و«أنكر ما وُجِدَ للراوي كذا» ودلالة ذلك علي حال الراوي، وفي التفضيل المقيد، يتبين لنا التفضيل المقيد بشيخ معين، أو بوقت معين، أو ببلد بعينه، أو بسند معين، وكل ذلك عن طريق تحليل أقوال أهل العلم في الراوي مع مراعاة القرائن الدالة علي قبول التفضيل أو ردِّه مثل مراعاة حال الناقد من حيث التشدد والتوسط في النقد، ثم مراعاة حال الراوي من حيث العدالة والضبط وعدد الرواية وصولاً لمطابقة التفضيل لحال الراوي المفضّل من عدمه، وثمرة معرفة هذا الباب القدرة علي الترجيح بين الروايات عند التعارض.

• حاجة المكتبة الحديثية لهذا البحث

إن مراتب الجرح والتعديل من أبواب مصطلح الحديث المهمة، وقد أجمع المحدثون علي أن أعلاها تعديلاً ما جاء علي صيغة أفعل التفضيل، وأسوأها جرحاً ما كان بهذه الصيغة أيضاً، ولدراسة مطابقة هذه الأقوال لأحوال الرواة

قيمة كبيرة تظهر دقة نقاد الحديث في استخدامهم المفاضلة في التزكية والجرح، من هنا تأتي أهمية هذا البحث.

- **أهداف الدراسة**

أولاً: تحرير أسلوب التفضيل الوارد في ألفاظ المحدثين تزكية وجرحاً، ودلالته علي أحوال الرواة.

ثانياً: الوقوف علي معرفة النقاد الذين فاضلوا بين رواة الحديث، وأكثرهم استعمالاً لهذه الألفاظ.

ثالثاً: الاطلاع علي دقة أهل الحديث في استعمالهم لألفاظ الجرح والتعديل، وجهودهم في هذا الباب.

رابعاً: الاستفادة من معرفة التفضيل المقيَّد بشيخ أو ببلد أو بزمن أو بعدد أحاديث في الترجيح بين روايات الحديث.

- **الدراسات السابقة للموضوع**

بالبحث في الدراسات السابقة للموضوع لم أقف في حدود اطلاعي عن بحث وافٍ تكلم عن بيان دلالة أسلوب التفضيل في استخدامات المحدثين تزكية وجرحاً، باستثناء ما وقفت عليه من بعض الأبحاث التي لها ارتباط بعنوان الموضوع لكنها لم تف بالغرض، ولم تستوف الموضوع من كل جوانبه، فكان الاختصار في بعضها واضح ومن هذه الموضوعات:

(١) **بحث بعنوان:** «صيغة أفعل التفضيل واستخدامات المحدثين لها في توثيق الرواة»، وهذا البحث أقرب الأبحاث إلى بحثي من حيث العنوان، وهو للباحث (علي مهاما ساموه) كلية الدراسات الإسلامية جامعة الأمير سُونْكلا فطاني تايلاند) وهو بحث صغير جداً يقع في ثماني عشرة ورقة، تعرض فيه الباحث للحديث عن أفعل التفضيل ومعناها عند أهل اللغة، ثم تحدّث عن أفعل

التفضيل عند المحدثين علي سبيل الإطلاق والتقييد، وذكر بعض صيغ التفضيل مثل «أوثق الناس»، و «أثبت الخلق»، و «أثبت أصحاب فلان»، وهكذا، ثم استخدم بعض النماذج التطبيقية علي ذلك في إيجاز شديد، ولم يتعرض لقرائن الدلالة علي التفضيل مثل حال الناقد المزكِّي«اسم فاعل» أو المجرِّح، وكذا حال الراوي المفضَّل والمفضول من حيث العدالة والضبط ومقدار الرواية، كذلك لم يتعرض البحث لما ورد من صيغ المفاضلة في الجرح.

(٢) بحث بعنوان: «المشكاة في من قيل فيه أثبت الناس في بعض الرواة» للباحث عادل بن محمد السياغي، ومن عنوان البحث يتبين أنه يختص بمن قيل فيه أثبت الناس، ولم يتعرض الباحث لباقي صيغ التفضيل.

(٣) بحث بعنوان: «معرفة الرواة المكثرين وأثبت أصحابهم» للباحث فهد ابن عبد العزيز العمار، وفي هذا البحث اهتم الباحث بجمع ودراسة أحوال الرواة الذين وُصفوا بأثبت الناس في شيوخهم، وهو كتاب مطبوع في مكتبة الرشد الرياض الطبعة الأولي ١٤٢٤هـ، لكن لم يستقص الباحث الحديث عن باقي أسماء التفضيل الواردة في كلام أهل الحديث.

(٤) بحث بعنوان: «معني الطبقة في علل الحديث ومراتب الرواية وطبقات الرواة عن الإمام سفيان الثوري» تعرض فيه الباحث لطبقات أصحاب الثوري وأثبتهم فيه، للباحث د/ وائل بن حمود بن هزّاع منشور بمكتبة التوحيد بالمنوفية.

خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

أولاً: المقدمة:

تناولت فيها أهمية الدراسة، وحاجة المكتبة الحديثية لهذه الدراسة، وأهداف الدراسة، والدراسات السابقة للموضوع.

ثانياً: المبحث الأول: الدلالات اللغوية لأسلوب التفضيل عند اللغـــويين، وفيـــه مطلبان:

- **المطلب الأول:** معني التفضيل عند أهل اللغة.
- **المطلب الثاني:** أحوال التفضيل عند اللغويين.

ثالثاً المبحث الثاني: دلالات أسلوب التفضيل علي تعديل الرواة، وفيـــه أربعـــة مطالب:

- **المطلب الأول:** أسلوب التفضيل في استخدامات المحدثين في التزكية.
- **المطلب الثاني:** دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الناقد من حيث التشدد والتوسط في النقد.
- **المطلب الثالث:** دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الراوي من حيث العدالة والضبط وعدد الرواية.
- **المطلب الرابع:** تحليل استخدام المحدثين لأساليب التفضيل في التزكية.

ثالثاً المبحث الثالث: دلالات أسلوب التفضيل في الجرح، وفيه أربعة مطالب:

- **المطلب الأول:** أسلوب التفضيل في استخدامات المحدثين في الجرح.
- **المطلب الثاني:** دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الناقد من حيث التشدد والتوسط في الجرح.
- **المطلب الثالث:** دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الراوي من حيث العدالة والضبط وعدد الرواية.
- **المطلب الرابع:** تحليل استخدام المحدثين لأساليب التفضيل في الجرح.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، ثم ثبت المصادر والمراجع .

المبحث الأول
الدلالة اللغوية لأسلوب التفضيل وفيه مطلبان

المطلب الأول
معني التفضيل عند أهل اللغة

أسلوب التفضيل عند أهل اللغة هو وصف مشتق من المصدر علي وزن (أَفْعَل)، وهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، ويدل إذا أضيف علي معنيين:

الأول: أن يقصد بالتفضيل الزيادة علي جميع ما عداه مما أضيف إليه، مثل زيد أَعلمُ النَّاسِ.

الثاني: أن يقصد به الزيادة علي جميع ما عداه مطلقا، وهذا لا يتجاسر عليه عاقل كيف وقوله: **{وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيم}**(١) أفعل يضاف إلى ما هو بعضه، وإذا كان بمعني فاعل جازت إضافته إلى ما ليس بعضه نحو: **{وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ}**(٢) فهو يضاف إلى ما بعده إذا كان من جنس ما قبله(٣).

ولا شك أن استعمال المحدثين لأسلوب التفضيل في الجرح والتعديل يأتي على المعنى الأول، لأن المفاضلة تكون من جنس الموصوف به.

---

(١) آية رقم (٧٦) سورة يوسف.

(٢) آية رقم (٦١) سورة المائدة.

(٣) ينظر كتاب الكليات لأبي البقاء الكفوي ١٣٢/١ فصل في الألف والسين، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

فأسلوب التفضيل يفيد بُعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه، وهذا يقتضي اشتراكه مع غيره وترجيحه عليه مثل قولهم «زَيدٌ أَحسنُ وجهاً مِن عَليّ» والمعنى في ذلك ثبوت الحُسنِ لهما وترجيحه للأول، قاله الأزهري([1]).

وصياغة أفعل التفضيل من الفعل الثلاثي المجرد المتصرف التام المبني للمعلوم مما يصاغ منه أفعل التعجب.

يقول ابن هشام: إنما يصاغ أفعل التفضيل مما يصاغ منه فعل التعجب؛ فيقال: هو «أضرب» و«أعلم» و«أفضل» كما يقال: «ما أضربه»، و«أعلمه» و«أفضله»([2]).

وعلي ذلك يشذ بناؤه من الفعل الزائد علي ثلاثة أحرف، سواء أكان رباعياً علي وزن فعَّل مثل زحلق، أو خماسياً علي وزن استفعل، مثل استخرج ولا من الفعل الجامد، مثل: بئس ونعم، ولا من الفعل الناقص مثل: كان، ولا من المبني للمجهول مثل: قُتل، و سُجن، وهكذا.

وشذ بناؤه من وصف لا فعل له؛ كـ «هو أَقْمَن به» أي: أحق، و«ألص من شظاظ»([3])، ومما زاد على ثلاثة كـ «هذا الكلام أخصر من غيره»، وفي أفعل المذاهب الثلاثة، وسمع «هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف»، و«هذا

---

(١) ينظر المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٣٠/١ المؤلف: أحمد بن محمد بن المقرئ الفيومي الناشر: المكتبة العلمية بيروت.

(٢) ينظر أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ٢٨٦/٣ لأبي محمد جمال الدين ابن هشام الناشر: دار الجيل بيروت ط ١ ١٩٧٩م.

(٣) وهو لص كان في الجاهلية صلب في الإسلام، ينظر أساس البلاغة لجار الله محمود بن عمرو الزمخشري ٥٠٨/١، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولي ١٤١٩هـ.

المكان أقفر من غيره»، ومن فعل المفعول كـــ «هو أزهى من ديك» و«أشغل من ذات النحيين» و«أعنى بحاجتك».(١)

فصياغة أفعل التفضيل قياساً تكون من ثلاثي غير مزيد فيه مما ليس بلون ولا عيب حيث لا يقال في «أجاب، وانطلق، وسمر، وعَور» هو «أجوب منه، وأطلق، ولا أسمر منه وأعور»، ولكن يتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأن يصاغ أفعل مما يصاغ منه، ثم يميَّز بمصادرها كقولك «أجود منه جواباً، وأسرع انطلاقاً، وأشد سمرة وأقبح عوراً»(٢).

(١) ينظر أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ٢٨٦/٣.

(٢) ينظر شرح المفصل لأبي البقاء الموصلي يعيش بن يعيش ١٢٠/٢ (فصل في صياغته) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت ط ١، ١٤٢٢هـــ- ٢٠٠١م.

المطلب الثاني
أحوال التفصيل ومدلولها عند اللغويين

أسلوب التفضيل له أحوال يأتي بها في سياق كلام العرب، وأول هذه الأحوال:

إحداها: أن يكون مجردا من أل والإضافة، فيجب فيه حكمان:

أحدهما: أن يكون مفردا مذكرا دائما؛ نحو: {لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ}(١)؛ ونحو: **{قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ}**(٢)، ولو كان مسندًا إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع نحو قولك: «زيد أفضل من عمرو، وهند أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو»، ومن ثم، أي ومن أجل أن أفعل التفضيل إذا تجرد من «أل» والإضافة لزمه التذكير والإفراد «قيل في أُخَرَ»، بضم الهمزة، جمع أخرى أنثى آخر، بالفتح، «إنه معدول عن آخر»" الموازن لأفعل التفضيل، وليس من باب «أفعل التفضيل»حقيقة، لأنه لا يدل على مشاركة وزيادة(٣).

والثاني: أن يؤتى بعده بمن جارة للمفضول؛ وقد تحذفان نحو: **{وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى}**(٤)، وقد جاء الإثبات والحذف في **{أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا}**(٥)، أي: منك، وأكثر ما تحذف «من» إذا كان أفعل خبرا، ويقل إذا كان حالا، كقول الشاعر«الطويل»:

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٨.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٢٤.

(٣) ينظر أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ٢٨٦/٣، وينظر شرح التصريح علي التوضيح ٩٥/٢ (باب أفعل التفضيل) خالد بن عبد الله الوقاد الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

(٤) سورة الأعلى، الآية: ١٨.

(٥) سورة الكهف، الآية: ٣٤.

دَنَوْتَ وقد خِلْنَاكَ كالبَدْرِ أَجْمَلا ** فَظَلَّ فُؤادِي في هَوَاكَ مُضَلّلاً(١)

لأن أفعل التفضيل تفيد بُعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه، ألا تري أنك لو قلت «أحمد أفقه من عامر» يعني هذا أن أحمد وعامراً اشتركا في الفقه، لكن تجاوز أحمد مرتبة عامر في الفقه(٢).

ودخول «من» علي أفعل التفضيل إنما يكون إذا تساوت رتبة الأفراد في تمييزها عن غيرها(٣).

وإذا أضفت الفاضل إلى جملة هو بعضها لم يحتج إلى ذكر «من» كقولك «زيد أوثق الناس»(٤).

الحالة الثانية: أن يكون «بأل»؛ فيجب له حكمان:

أحدهما: أن يكون مطابقاً لموصوفه؛ نحو: «زيد الأفضل»، و«هند الفضلى»، و«الزيدان الأفضلان» و«الزيدون الأفضلون»، و«الهندات الفضليات» أو «الفضل».

والثاني: ألا يؤتى معه «بمن»؛ فأما ما ورد من كلام العرب بمجيء (من) مع أفعل التفضيل المقترن بـــ (أل) فَخُرِّجَ على زيادة «أل» أو على أنها متعلقة بـــ «أكثر نكرة محذوفا مبدلا من» «أكثر» المذكور.

---

(١) هذا البيت من البحر الطويل، وقائله مجهول، ينظر: في شـــرح التـــسهيل لابـــن مالـــك (٥٧/٣)، وشرح الأشموني (٣٥/٣)، والمساعد (١٧٢/٢)، وشرح التصريح (١٠٣/٢). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١٥٤٤/٤).

الشاهد قوله: «أجملا»؛حيث هو تفضيل، حذف منه «من» والمفضول، والتقدير: أجمل مـــن البدر، وأكثر ما تحذف «من» والمفضول في «أفعل» التفضيل – إذا كان خبرا لا حالا.

(٢) ينظر الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة ٣٩/١ المؤلف محمد بن أمين بن عمر بن عابدين، الناشر: دار الرائد العربي بيروت ١٤١٠هـــ – ١٩٩٠م.

(٣) ينظر الكليات ١٦٥٨/١.

(٤) المرجع السابق ١٥٩٦/١.

الثالثة: أن يكون مضافا، فإن كانت إضافته إلى نكرة؛ لزمه أمران؛ التذكير، والتوحيد، كما يلزمان المجرد؛ لاستوائهما في التنكير، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق؛ نحو: «الزيدان أفضل رجلين» و«الزيدون أفضل رجال»، و«هند أفضل امرأة»، فأما **{وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ}**(١) فالتقدير: أول فريق كافر.

وإن كانت الإضافة إلى معرفة؛ فإن أُوِّل أفعل بما لا تفضيل فيه وجبت المطابقة؛ كقولهم: «الناقص والأشج أعدلا بني مروان»؛ أي: عادلاهم، وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة؛ جازت المطابقة؛ كقوله تعالى: **{أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا}**(٢)، **{هُمْ أَرَاذِلُنَا}**(٣)، وتركها كقوله تعالى: **{وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ}**(٤)، وهذا هو الغالب، وابن السراج يوجبه، فإن قدر «أكابر»: مفعولا ثانيا و «مجرميها»: مفعولا أول؛ فيلزمه المطابقة في المجرد(٥).

لذا إذا أضيفت أفعل التفضيل إلى المعرفة يكون التفضيل علي نفس المضاف إليه كما تقول: «عمرو أفضل القوم»، وإذا أضيفت إلى النكرة كان المراد التفضيل علي أفراد المضاف إليه، كقولك «زيد أفضل رجل»(٦).

مجيء أفعل التفضيل على غير بابه

قد يأتي أفعل التفضيل علي غير بابه وذلك إذا قُصد به المبالغة وليس المفاضلة، ويفهم ذلك من سياق الكلام الذي ورد فيه، وذلك مثل قولك: «اللهُ

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٤١.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٢٣.

(٣) سورة هود، الآية: ٢٧.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

(٥) ينظر أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ٢٨٦/٣ ــ ٢٩٧.

(٦) ينظر التعريفات ٤٩/١ باب الألف المؤلف علي بن محمد بن علي الجرجاني، الناشر: دار الكتاب العربي بيروت ط ١، ١٤٠٥هـ.

أَرحَمُ بِعِبَادِه» فالمقصود هنا المبالغة في الرحمة وليس التفضيل، ومنه أيضاً قوله تعالى: «**الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَع**»(١).

ومنه أيضاً قول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ** بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ(٢)

(١) جزء آية رقم (٣٦) من سورة يونس.

(٢) هذا البيت من الكامل، وهو للفرزدق، ينظر: شرح المفصّل ٩٧/٦، ٩٩، وشرح التّسهيل ٦٠/٣، وابن النّاظم ٤٨٣، واللّسان (كبر) ١٢٧/٥، (عزز) ٣٧٤/٥، وابن عقيل ١٧٠/٢، والمقاصد النّحويّة ٤٢/٤، والأشباه والنّظائر ٥٠/٦، ينظر مفتاح العلوم المؤلف يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ.

الشاهد قوله: (أعزّ وأطول) حيث استعمل صيغتي التّفضيل في غير التّفضيل؛ لأنّه لا يعترف بأنّ لجريرٍ بيتًا دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزّة وأشدّ طولاً؛ ولو بقي (أعزّو أطول) على معنى التّفضيل لتضمَّن اعترافُه بذلك.

المبحث الثاني

دلالات أسلوب التفضيل علي تعديل الرواة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول

أسلوب التفضيل في استخدامات المحدثين في التزكية

المطلب الثاني

دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الناقد من حيث التشدد والتوسط في النقد

المطلب الثالث

دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الراوي من حيث العدالة والضبط وعدد الرواية

المطلب الرابع

تحليل استخدام المحدثين لأسلوب التفضيل في التزكية

المطلب الأول
أسلوب التفضيل في استخدامات المحدثين في التزكية

قام منهج المحدثين على تقسيم الكلام في رواة الحديث إلى مراتب عدة، وطبقوا هذه المراتب علي أحوال الرواة، وأرفع هذه المراتب ما جاء بصيغة التفضيل جرحاً وتعديلاً.

يقول السيوطي (رحمه الله) : وأرفع الألفاظ في التعديل ما جاء فيه أفعل التفضيل مثل «أوثق الناس»، وما أشبهها، وما يجري مجراها مما يدل علي المبالغة مثل «إليه المنتهي» و «لا يسأل عن مثله»، ثم الذي كُرر مما يفرد بعد بلفظ أو بمعني يورد مثل «ثبت متقن، أو ثقة، أو حافظ، أو ضابط، أو حجة»(١).

وقد تنوعت أفعل التفضيل في ألفاظ المحدثين الدالة علي التزكية، حيث جاء منها ما دلَّ علي التفضيل في العدالة والضبط مثل قولهم: «أَوثَقُ، وأَثبَتُ»، ومنها ما كان دالاّ علي الضبط فقط مثل قولهم: «أضبط»، ومنها ما جاء دالاً

(١) ينظر ألفية الحديث ٢٣/١ للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي صاحب التصانيف المفيدة في الحديث والتفسير واللغة وغيرها (مراتب التعديل). الناشر: المكتبة العلمية شرح العلامة الشيخ أحمد شاكر، ولم ترد أفعل التفضيل في مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم فأعلي المراتب عنده ما قيل فيه (ثقة أو متقن أو حجة) وتابعه ابن الصلاح والنووي، وكذا لم ترد في مراتب التعديل عند الذهبي فقد جعل أعلي المراتب ما جاء التوثيق فيه مؤكداً مثل قولهم: (ثقة ثقة، أو ثقة ثبت أو ثقة حجة) وهكذا، وتابعه علي ذلك العراقي، وورد الاعتداد بها في مراتب التعديل عند ابن حجر ومن بعده مثل السخاوي والسيوطي. (ينظر في ذلك مقدمة الجرح والتعديل ٣٧/١/١ الناشر: دار المعارف الهند دار إحياء التراث بيروت ١٢٧١هـ ــ مقدمة ابن الصلاح ص ١١٠ وما بعدها الناشر: مكتبة الفارابي ط ١، ١٩٨٤م، ديباجة ميزان الاعتدال ٣/١ الناشر: دار المعرفة بيروت ط ١، ١٣٨٢هـ، نزهة النظر ص١٧٦ مطبعة سفير بالرياض ١٤٢٢هـ، فتح المغيث للسخاوي ٣٦١/١ الناشر: دار الكتب بيروت ١٤٠٣هـ.

علي العدالة مثل «أصدق»، ومنها ما جاء دالاً علي الصحة مثل قولهم: «أصح»، ومنها ما كان دالاً علي الترجيح مثل قولهم: «أحب» و«أعجب» ومنها ما دل علي الأفضلية مثل قولهم: «أفضل»، ومنها ما كان دالاً علي اليقين مثل «أعلم»، ومنها التفضيل الذي جاء مؤكداً بالنفي مثل قولهم «مَا رَأيتُ أحَفظَ مِن فُلانٍ» أو «لَم أَرَ أَتقنَ منه»

وعندي أن التفضيل في كلام المحدثين يرجع في جميع الألفاظ إلى قرائن ثلاث:

الأولي: الملازمة بين التلميذ والشيخ

الثانية: كثرة حديث الراوي.

الثالثة: الضبط والإتقان في التحمل والأداء.

وذلك حين يقال: «فلان أعلم الناس بأحاديثه»، أو«أوثقهم فيه»، أو«أثبت الناس في حديث شيخه»، أو «أحفظهم لها».

لكن هل ألفاظ التفضيل تفيد التساوي بين الفاضل والمفضول؟، أو تعني زيادة الفاضل في هذه الصفة؟ وهل هذه الألفاظ في درجة واحدة في التفضيل؟

أورد ابن حجر العسقلاني(١) في نكته تعقيبا علي قول أبي علي الحسين بن علي النيسابوري(٢) بفتح النون، ==

(١) هو الحافظ أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، شهاب الدين، ابن حَجَر: من أئمة العلم والتاريخ. أصله من عسقلان (بفلسطين) ومولده ووفاته بالقاهرة. ولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث. (٧٧٣ – ٨٥٢) ينظر الأعلام ١٧٨/١ لخير الدين الزركلي الناشر: دار العلم للملايين.

(٢) هو الحافظ الحسين بن عليّ بن يزيد. أبو عليّ الكرابيسيّ البغداديّ الفقيه. كان فقيها فصيحا ذكيّا صاحب تصَّانيف في الفِقْه والأصول تدلَّ على تبحُّره. ينظر ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي ٢٤١/١٨ طبعة دار الكتاب العربي بيروت ١٤١٣هـ.

==وهو شيخ الحاكم([1]) أنه قال: «ما تحت أديم السماء، أي: ما ظهر منها أصح من كتاب مسلم»([2]).

لم نجد عنه تصريحا قط بأن كتاب مسلم أصح من صحيح البخاري، وإنما قال: "ما حكاه المؤلف (يعني ابن الصلاح)([3]) من أنه نفى الأصحيَّة عن كتاب مسلم، ولا يلزم من ذلك أن يكون كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري؛ لأن قول القائل: «فلان أعلم أهل البلد بفن كذا ليس كقوله»«ما في البلد أعلم من فلان بفن كذا»، في الأول أثبت له الأعلمية، وفي الثاني نفى أن يكون في البلد أعلم منه، فيجوز أن يكون فيها من يساويه فيه، وإذا كان لفظ أبي علي محتملا لكلا الأمرين فلم نجد ممن اختصر كلام ابن الصلاح فجزم بأن أبا علي قال: صحيح مسلم أصح من صحيح البخاري، فقد رأيت هذه العبارة في كلام الشيخ محي الدين شرف النووي، والقاضي بدر الدين بن جماعة، والشيخ تاج الدين التبريزي وتبعهم جماعة. وفي إطلاق ذلك نظر لما بيناه"([4]).

---

(١) هو مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حمدويه بن نعيم النَّيْسابوريّ الحافظ أبو عَبْد الله الحاكم، المعروف بابن البَيع صاحب التّصانيف في علوم الحديث. وُلِدَ يوم الإثنين ثالث ربيع الأوّل سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، وطلب العلم من الصغَر باعتناء أبيه وخاله. ينظر ترجمته في تاريخ الإسلام ١٢٢/٢٨ (ت ١٨٣).

(٢) ينظر اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر ٣٦٤/١ للعلامة عبد الرءوف المناوي (باب في تفضيل صحيح مسلم علي صحيح البخاري) الناشر: مكتبة الرشد الرياض ١٩٩٩م.

(٣) هو الحافظ عَبْد الرَّحْمَن بْن عُثْمَان بْن مُوسى بْن أَبِي نصر. المُفتي صلاح الدِّين أَبُو الْقَاسِم الكرديّ، الشَّهْرَزُوري، الشَّافِعِيّ، والد الشَّيْخ تقيّ الدّين ابن الصّلاح، ولد قبل الأربعين وخمسمائة. ينظر تاريخ الإسلام ٤٠٤/٤٤ (ت ٥٣١).

(٤) ينظر النكت علي مقدمة ابن الصلاح ٢٨٤/١ (النوع الأول الصحيح) الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة الأولي ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

وقد تعقب الصنعانيُ([1]) ابن حجر في هذا الكلام بقوله «قلت: ولا يعزب عنك أن هذا التأويل الذي ذكره الحافظ خروج عن محل النزاع؛ فإن الدعوى أن البخاري أصح الكتابين، وأن التأويل أفاد أنهما مثلان فما أتى التأويل إلا بخلاف المدعى، على أن قول القائل: (ما تحت أديم السماء أعلم من فلان) يفيد عرفا أنه أعلم الناس مطلقا، وأنه لا يساويه أحد في ذلك، وأما في اللغة فيحتمل توجه النفي إلى الزيادة أعني زيادة إنسان عليه في العلم لا نفي المساوي له فيه، والحقيقة العرفية مقدمة سيما في مقام المدح والمبالغة بقوله: "تحت أديم السماء».([2])

وجاء في كلام ابن حجر ما يفيد الدلالات المختلفة لصيغ التفضيل وتفهم هذه الدلالة من سياق الكلام ومقصد المتكلم منه، وقد استخدم أبو علي النيسابوري صيغ التفضيل في كلامه علي الصحيحين، وهذا يقودنا إلى أن صيغ التفضيل التي استعملها المحدثون في تزكية رواة الحديث لها دلالات لغوية وعرفية مختلفة، وهي متفاوتة في الدلالة علي المفاضلة.

وفي الفرق بين الدلالة اللغوية والعرفية لصيغ التفضيل يقول البقاعي([3]) في توضيحه لكلام أبي علي النيسابوري في تقديم صحيح مسلم علي صحيح

---

(١) محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير: مجتهد، من بيت الإمامة في اليمن. ينظر ترجمته في الأعلام ٣٨/٦ لخير الزركلي الناشر: دار العلم للملايين الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢م.

(٢) ينظر توضيح الأفكار ٤٨/١ للأمير الصنعاني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولي ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

(٣) إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط – بضم الراء وتخفيف الباء – بن علي بن أبي بكر البقاعي، أبو الحسن برهان الدين: مؤرخ أديب. أصله من البقاع في سورية، وسكن دمشق ورحل إلى بيت المقدس والقاهرة، وتوفي بدمشق. ينظر ترجمته في الأعلام ٥٦/١، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ١٠١/١ للحافظ عبد الرحمن السخاوي الناشر: مكتبة الحياة بيروت.

البخاري: والحق أن الصيغة تارة تستعمل على مقتضى أصل اللغة فتنتفي الزيادة فقط وتارة على مقتضى ما شاع من العرف فتنتفي المساواة فمثل قوله: (ﷺ): «ما طلعت شمس ولا غربت على أفضل من أبي بكر» وإن كان ظاهره نفي أفضلية الغير لكنه إنما سيق لإثبات أفضلية المذكور والسر في ذلك أن الغالب في كل اثنين هو التفاضل دون التساوي فإذا نفى أفضلية أحدهما ثبتت أفضلية الآخر(١).

وألفاظ التفضيل تأتي علي صورتين:

الأولى: أن تكون المفاضلة بين اثنين من الرواة اشتركا في شيء واحد، وزاد أحدهما «الفاضل» فيه علي الآخر «المفضول» مثل قول الإمام أحمد: أبو نعيم الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ أثبت من وكيع(٢)، فهذه الجملة تعني أن أبا نعيم ووكيعاً اتصفا بالثبت لكن ترجح التثبت في حق أبي نعيم علي وكيع.

الثانية: أن تكون المفاضلة بين راوٍ معين وبين أقرانه في الرواية، سواء أكان ذلك التفضيل مطلقاً مثل قول هشام بن هشام: حدثني أصدق من أدركت من البشر محمد بن سيرين(٣) أو كان مقيداً بزمن مثل قول أبي حاتم الرازي: كان عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري أحفظ الناس في زمانه، لم يكن له نظير في الحفظ في زمانه(٤).

---

(١) ينظر توضيح الأفكار ٥١/١ للأمير الصنعاني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولي ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ١٩٥/١٥ ت ٣٢١.، للحافظ أبي عبد الله الذهبي الناشر: دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الثانية ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

(٣) ينظر تاريخ الإسلام ١٤٦/٧ ت ٢٢٥.

(٤) ينظر الجرح والتعديل ٢٢٥/٦ لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الناشر: دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الهند م دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة الأولي ١٢٧١هـ- ١٩٥٢م.

وثمة رأي يري التفريق بين المتقدمين والمتأخرين من علماء النقد في مراتب التعديل، حيث يري أن صنيع المتقدمين هو الأنسب للواقع من المتأخرين لأن في تقسيم المتأخرين لمراتب التعديل صعوبة في التطبيق علي آحاد الرواة، لاختلاف ألفاظ التعديل من ناقد لآخر، فقد تختلف صيغ التوثيق مثل قولهم«أوثق الناس» وكلمة «ثقة» أو«صدوق» أو «ثبت» أو «حجة» فإن النقاد في الواقع لا يقصدون بإطلاق صنيعهم مخالفة غيرهم، حيث كلمة «الثقة» تفيد معني جملة «أوثق الناس» أو «من أوثق الناس» كما تفيد كلمة «الحجة» أو «الثقة»وكل ذلك تبعاً لمناسبة توثيقهم للرواة، ولذا فإن تقسيم الرواة بشكل عام من غير نظر إلى شيوخهم لا يستقيم إلا علي الشكل الذي قسَّمه نقاد الحديث(١).

ويمكن تطبيق ذلك علي قول النقاد في شعبة بن الحجاج، فقد سئل عبد الرحمن بن مهدي الحافظ أكان أبو خلده ثقة؟ فقال: كان صدوقا، كان مأمونا، كان خيارا، الثقة شعبة وسفيان.(٢). وقال أبو بكر الأثرم: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: «كان شعبة من أوثق الناس»(٣).

وأشهر أفعل التفضيل التي استخدمها المحدثون في تزكية الرواة ما يلي:

أولاً: التفضيل من لفظ الثقة وهي من أكثر ألفاظ التفضيل استعمالاً علي ألسنة المحدثين، وهي تدل علي بلوغ الموصوف بها أعلي درجات القبول في العدالة والضبط، واستخدم التفضل بهذه اللفظة كثير من نقاد الحديث مثل: شعبة

(١) ينظر بتصرف عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح دراسة تحليلية ٦/١ للدكتور/ حمزة المليباري الناشر: دار ابن حزم الطبعة الأولي ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

(٢) ينظر الجرح والتعديل ١٦٠/١، ٣٢٨/٣.

(٣) ينظر سؤالات أبي بكر الأثرم لأحمد بن حنبل مسألة (٢١٨٧) الناشر: دار البشائر الإسلامية بيروت الطبعة الأولي ١٤٢٥هـ.

بن الحجاج، يحيي بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم، وقد جاءت بالصيغ الآتية

«أوثق» و«من أوثق الناس»و «أوثق الناس»و«ما علمت أوثق منه»

ولفظ «أوثق» يأتي عند المفاضلة بين روايين اشتركا في الثقة وزاد أحدهما علي الآخر فيها، والتفضيل هنا يفيد التخصيص أي أن الصفة انحصرت بين راويين مثل قول يحيي بن معين وقد سئل عن إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير فقال: إسماعيل بن جعفر أثبت من ابن أبي حازم، وأثبت من الدراوردي، ومن أبي ضمرة([1]).

أما قولهم: «من أوثق الناس» فإن «مِنْ» هنا تفيد التبعيض والتفضيل بهذه اللفظة يدل علي أن الراوي الفاضل يتساوي مع آخرين في الثقة مثل قول يزيد بن هارون: عمران بن حدير السدوسي كان من أوثق الناس([2]) وإذا قيَّد التفضيل بشيخ معين كأن يقول: «كان من أوثق الناس في فلان» كان التفضيل منحصراً في روايته عن ذلك الشيخ.

قوله: «أوثق الناس» التفضيل هنا يفيد العموم، ويعني تفضيل ذلك الشخص علي سائر الناس مثاله قول شعبة وقد سئل عن السري بن يحيي قال: ذاك أوثق الناس([3]) وقول ابن أبي حاتم: حدثني أبي قال: سمعت الحسن بن الربيع يقول: محمد بن كثير اليوم أوثق الناس وكان يكتب حديث"([4]).

---

(١) ينظر تاريخ بغداد ٢١٨/٦ (ت ٣٢٤٧) للخطيب البغدادي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولي ١٤١٧هـ.

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ٣٦١/٩.

(٣) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٤٣٨/٢ (ت ٢٩٣٥) الناشر: دار الخاني الرياض الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.

(٤) ينظر الجرح والتعديل ٤/ق٦٩/١.

أما قولهم: «لم أر أوثق من فلان» أو «لم أعلم أوثق منه» فالتفضيل هنا مؤكد بأسلوب النفي، والنكرة المفيدة للنفي والعموم، مع ملاحظة الفرق بين النفي بقوله «لم أر»، و«لم أعلم»، حيث «لم أعلم» تفيد اليقين، لكن «لم أر» تفيد الرؤية التي تقتصر علي الجارحة، إلا أن التفضيل هنا معلق برؤية وعلم المتكلم، فقد يوجد من هو أوثق لكن لم يره أو يعلمه المتكلم، وأسلوب التفضيل المؤكد بالنفي هو الأعلي في أساليب التفضيل السابقة، ومنه أيضا «ما رأيت أوثق منه» أو «ما علمت أوثق من فلان»، مثاله قول محمد بن إسحاق بن خزيمة: حدثنا من لم تر عيناي مثله محمد بن أسلم الطوسي(١) وقول أحمد بن خالد الحبَّاب عن يوسف بن يزيد بن كامل القراطيسي من أوثق الناس لم أر مثله، ولا لقيت أحداً إلا وقد مُسَّ أو تُكُلِّم فيه إلا هو ويحيي بن أيوب العلاف(٢)

ثانياً: التفضيل من لفظ «الثبت» وهي في منزلة الثقة، وتطلق غالباً علي من تمكّن من شرطي العدالة والضبط، وقد يَخالف ذلك أحيانا إذا قلّت صفة الضبط بين المتفاضلين، ويأتي التفضيل بها مطلقاً ومقيَّداً، وأكثر من استخدام التفضيل بها من نقاد الحديث: يحيي بن سعيد القطان، ويحيي بن معين، و أحمد بن حنبل، وغيرهم، وإذا جاء التفضيل بها منفرداً مثل «أثبت» حيث دلّ علي المفاضلة بين اثنين من الرواة اشتركا في هذه الصفة وزاد أحدهما فيها «الفاضل» علي الآخر «المفضول» مثل قول يحيي بن معين: عَاصِم بن بَهْدَلَة أثبت من عَاصِمِ الْأَحول(٣).

---

(١) ينظر فتح المغيث للسخاوي ٣٤٠/٢ (آداب الشيخ المحدث) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولي ١٤٠٣هـ.

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ٢٦١/٢١ (ت ٦٠٨).

(٣) ينظر من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان) ٦٥/١ (ت ١٦١) الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

قولهم: «من أثبت الناس» مثل قول يحيي بن سعيد القطان: كَانَ مسعر من أثبت النَّاس(١)، وتدل «أثبت الناس» علي عموم التفضيل علي سائر الناس مثل قول أحمد بن حنبل: أثبت الناس وما كتبت عن مثل يحيي بن سعيد القطان(٢).

قولهم «ما رأيت أثبت منه» وهي أعلي أساليب التفضيل وهو المؤكد بالنفي مثل قول أبي نعيم: ما رأيت أثبت من مسعر(٣).

ثالثاً: التفضيل من لفظ «الصدق» وهو لفظ يضاد الكذب، ويطلق علي من توفرت فيه شروط القبول (العدالة والضبط)، إلا أن العلماء اختلفوا في التفريق بين الثقة والصدوق، وظهر ذلك في كلامهم علي الرواة، فمنهم من جعل الصدوق أقل درجة من الثقة، وممن أبان عن الفرق بينهما عبد الرحمن بن مهدي وقد سئل: أكان أبو خلده ثقة؟ فقال: كان صدوقا، كان مأمونا، كان خيارا، الثقة شعبة وسفيان.(٤)

وكذا فعل ابن أبي حاتم في مراتبه فقد جعل الصدوق في المرتبة الثانية، والثقة والثبت والحجة في المرتبة الأولي(٥)، ووافقه علي هذا التقسيم ابن

(١) ينظر العلل الصغير للترمذي ٧٤٨/١ (تفاضل أهل العلم في الحفظ) الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢) ينظر معرفة علوم الحديث للحاكم ١١٢/١ الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ.

(٣) ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ١٦٢/١ (ت مسعر بن كدام) الناشر: مكتبة المنار الزرقا، الأردن، الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

(٤) ينظر الجرح والتعديل ١٦٠/١، ٣٢٨/٣.

(٥) ينظر مقدمة الجرح والتعديل ٣٧/١/١.

الصلاح والنووي(١) والصدوق في المرتبة الثالثة عند الذهبي (٢) وجعله ابن حجر من المرتبة الخامسة(٣).

ومن أهل الحديث من أطلق الصدوق علي الثقة، وهو من كان في الدرجة العليا من القبول وقد استشهد هؤلاء باقتران لفظ الصدوق بالثقة في كلام بعض نقاد الحديث مثل قول ابن معين: جَرِير صَدُوق ثِقَة(٤).

وقول الإمام أحمد: أَبُو بكر بن أبي شيبَة صَدُوق ثِقَة(٥).

وقول ابن أبي حاتم: في ترجمة محمد بن حماد الطهراني صدوق ثقة(٦).

وقول الدارقطني: أَبُو البخْترِي عبد الله بن مُحَمَّد بن شَاكر الْعَنْبَري صَدُوق ثِقَة(٧).

وبعض أهل العلم كان يطلق لفظ «الصدوق» علي شيخه في الإسناد دليلاً علي ثقته فقد كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ إِذَا حَدَّثَهُ أَيُّوبُ بِالْحَدِيثِ يَقُولُ: حَدَّثَنِي الصَّدُوقُ(٨).

---

(١) ينظر معرفة علوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٠ وما بعدها.

(٢) ينظر ديباجة ميزان الاعتدال ٣/١.

(٣) ينظر نزهة النظر ص ١٧٦ لابن حجر (مراتب التعديل) الناشر: مطبعة سفير بالرياض الطبعة الأولي ١٤٢٢هـ، وينظر منهج النقد في علوم الحديث ١١٠/١ نور الدين عتر الناشر: دار الفكر دمشق الطبعة الثانية ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

(٤) ينظر كتاب من كلام أبي زكريا يحيي بن معين في الرجال ٤٦/١ (ت٦٤).

(٥) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٩١/١ (ت ١٦٥٨).

(٦) ينظر الجرح والتعديل ٢٤٠/٧، علل ابن أبي حاتم ١٦٣/١.

(٧) ينظر سؤالات الحاكم للدارقطني ١٢١/١ (ت ١١٧) الناشر: مكتبة المعارف الرياض ط ١ ١٤٠٤هـ.

(٨) ينظر مسند علي بن الجعد ١٨٨/١ ح (١٢٢٦) الناشر: مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولي ١٤١٠هـ.

وكان ابن عيينة يقول: حدثني الصدوق البَرّ عمر بن محمد بن زيد العسقلاني(١).

والمتدبَّر أقوال أهل العلم في مراتب التعديل يقف علي اختلاف مدلول لفظ الصدوق عندهم، فقد يأتي بمعني الثقة، ويأتي بأدني منها فيمن خف ضبطه وكان حسن الحديث، ويأتي في حيز الجرح إذا اقترن به الخطأ أو الوهم كمن قيل فيه صدوق يهم كثيراً، وصدوق يخطئ كثيراً.

وقد أشار السخاوي إلى الخلاف الواقع في درجة «الصدوق» في شرح ألفية الحديث فقال:

أن ابن مهدي أجاب من سـأل * أثقة كان أبو خلدة بل

كان صدوقا خيِّرا مأمونا * الثقة الثوري لو تعونا

وربما وصف ذا الصدق وسم * ضعفا بصالح الحديث إذ يسم(٢)

ويأتي التفضيل في الصيغ الآتية:

«**أصدق» مثل قول ابن عيينة:** كان الصلت بن مهرام أصدق أهل الكوفة(٣) و«أصدق الناس» مثل قول شعبة لسائله ائت السري بن يحيي فإنه أصدق الناس(٤).

---

(١) ينظر حلية الأولياء ٣٠٣/١ لأبي نعيم الأصبهاني الناشر: دار السعادة القاهرة ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

(٢) ينظر فتح المغيث في شرح ألفية الحديث ٣٦١/١ (مراتب التعديل) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولي ١٤٠٣هـ.

(٣) ينظر تاريخ الإسلام ١١٤/٩ (ت٢٢٩).

(٤) نفسه ٢٨٤/٩.

وقولهم: «من أصدق الناس»مثل قول عمرو بن علي الفلاس: كان معمر من أصدق الناس([1]).

رابعاً: التفضيل من لفظ «الضبط» ودلالة هذا اللفظ تُصرف إلى تمكن الراوي من الحفظ والإتقان في التحمل والأداء، سواء أكان الحفظ في الصدر أو في الكتاب، وصيغ التفضيل من «الضبط»:

«**أضبط» وجاء مقيداً بشيخ في كلام أحمد** (رحمه الله): وقد سئل عن إسرائيل وشريك في حديث أبي إسحاق؟ فقال: شريك أضبط عن أبي إسحاق([2])، وما جاء مقيّداً بأهل بلد بعينه مثل قول أبي حاتم: أهل الشام أضبط لحديثهم من الغرباء([3]) وجاء التفضيل بها مطلقاً في كلام أبي عمر بن عبد البر عن محمد بن إبراهيم ابن سعيد أبو عبد الله ابن أبي القراميد قال: كان من أضبط الناس لكتبه، وأفهمهم لمعاني الرواية([4]).

خامساً: التفضيل من لفظ «الحفظ» ودلالة هذا اللفظ مثل دلالة الذي قبله تماما، يدل علي تمكن الراوي من روايته وإتقانه لها تحملاً وأداءً، وهو أحد الشروط الخمسة التي توافق عليها أهل العلم لصحة الحديث، وقد كَثُر استعمال هذا اللفظ علي ألسنة المحدثين في المفاضلة بين رواية الحديث في التزكية، مثل قول محمد بن سيرين: قتادة أحفظ الناس([5])، ويأتي التفضيل منه مقيداً بشيخ مثل قول أبي زرعة الرازي: أحفظ الناس عن أبي إسحاق سفيان وشعبة

(١) ينظر هدي الساري ٤٤٤/١.

(٢) ينظر شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي ص ٣٧٥.

(٣) ينظر علل ابن أبي حاتم ٣٥٦٩/١/٨٠.

(٤) ينظر جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ٤٢/١ المؤلف محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الناشر: الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة عام ١٩٦٦م.

(٥) ينظر العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل ٣١٥/٢ (ت ٢٣٩٥).

وإسرائيل(١) ومقيداً بزمن مثل قول أبي حاتم الرازي: عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري أحفظ الناس في زمانه، لم يكن له نظير في الحفظ في زمانه(٢).

سادساً: التفضيل من لفظ «الإتقان» أكثرَ المحدثون التفضيل من هذا اللفظ، والفرق بين الإتقان والحفظ عند المفاضلة أن الأول أبلغ وأقوي عند التفضيل، لأن الإتقان يشمل الحفظ وزيادة، قال أبو زرعة: الإتقان أكثر من حفظ السرد(٣)، والتفضيل جاء بصيغ مختلفة مثل ما قاله يحيي بن معين عند سؤاله من كان أحب إليك أبو داود أو بهز؟ قال: أبو داود ثقة، وكان بهز أتقن منه في كل شيء(٤)، وسئل أحمد أكان أبو الوليد ثبتاً؟ قال: لا ما كان كتابه منقوطاً ولا مشكولاً، ولكنه في حديث شعبة متقن، وقال مرة: أتقن حديث شعبة(٥).

سابعا: التفضيل من لفظ «الصحيح» استخدم المحدثون التفضيل بلفظ «أصح» للدلالة علي صحة أحاديث الراوي وليس علي شخصه، والمفاضلة بين حديثه وحديث غيره من الرواة، وهذه إحدي طرق المحدثين في الحكم علي الراوي من خلال صحة رواياته، وجاءت صيغ التفضيل من هذا اللفظ كما يلي: «أصح» مثاله قَولُ أَحْمد بن حَنْبَل، وَابْن معِين: لَيْسَ فِي أَحَادِيث أبي بكر الصّديق أصح من حَدِيث الرحل(٦).

---

(١) ينظر الجرح والتعديل ٢/١/ق٢٢٥.

(٢) ينظر الجرح والتعديل ٢٢٥/٦.

(٣) ينظر تهذيب التهذيب ٣٦٧/١١.

(٤) ينظر من كلام أبي زكريا في الرجال ١٢٠/١ (ت ٣٩٤).

(٥) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٣٦٩/٢ (ت ٢٦٤١).

(٦) ينظر ذخيرة الحفاظ من الكامل لابن عدي ٤٩٥/١ (ح ٥١٨) لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي الناشر: دار السلف الرياض الطبعة الأولي ١٤١٦هـ، والمقصود=

«أصح حديثاً أو أصح رواية»، وجاء التفضيل بهذا اللفظ مقيداً بشيخ كما ذكر البرديجي(١): أصح الناس رواية عن قتادة شعبة، كان يوقف قتادة علي الحديث.(٢) ومثل قول أحمد بن حنبل: ليس بالشام رجل أصح حديثاً من سعيد بن عبد العزيز التنوخي، وهذا تفضيل مقيد ببلد.(٣)

«ما أصح حديثه» مثل قول أحمد بن حنبل: مالك ما أصح حديثه عن كلٍ.(٤)

ثامناً: التفضيل من لفظ «حَبَّ» التفضيل من هذا اللفظ يدل علي الترجيح بين الرواة أو الروايات، وقد تكون إجابة لسائل يسأل عن اثنين من الرواة أيهما أفضل، أو يسأل عن واحد فيأتي الناقد بقرين له يفضله عليه، مثل سؤال أحمد بن حنبل (رضي الله عنه) يزيد بن إبراهيم ثقة؟ قال: ثقة، قال السائل: هو أحب إليك أو علي بن علي الرفاعي، قال: يزيد أحبّ إلى منه(٥)، ومنه أيضاً قول ابن معين: شريك ثقة، وهو أحبّ إلى من أبي الأحوص(٦).

=بحديث (الرحل)، حديث (الهجرة) وقد أخرجه مسلم في الصحيح عن أبي بكر الصديق ٢٣٠٩/٤ ح(٢٠٠٩) ط دار إحياء التراث العربي بيروت فؤاد عبد الباقي.

(١) البرديجي هو أبو بكر أحمد بن هارون بن رَوْح البِرْدِيجيّ البَرْذَعيّ الحافظ، نزيل بغداد المتوفي سنة (٣٠١) هـ ينظر ترجمته في تاريخ الإسلام ٥٤/٢٣ (ت ١٢).

(٢) ينظر فتح الباري ٥٨/١.

(٣) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٥٣/٣ (ت ٤١٣١).

(٤) ينظر سؤالات أبي داود لأحمد ٢١٩/١.

(٥) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٣٣٠/١ (ت٥٩٠).

(٦) ينظر من كلام أبي زكريا في الرجال ٢٦/١ (ت ٣٢).

ويأتي التفضيل من هذا اللفظ بين ضعيفين كما سئل أبو حاتم عن ابن عقيل؟ فقال: ليِّن الحديث ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه، يكتب حديثه وهو أحب إلى من تمام بن نجيح([1]).

تاسعاً: التفضيل من لفظ «علم» لفظ «أعلم» يدل بمفهومه علي الإحاطة والشمول، وقد يدل علي الحفظ، لكن لا يخلو مقصد المحدثين في المفاضلة بهذا اللفظ من القدرة علي تمييز حديث الشيخ والمعرفة التامة به، ما صح منه وما لم يصح، ويأتي التفضيل به مطلقاً مثل قول يحيي بن سعد القطان: شعبة أعلم الناس بالحديث([2]).

ومنه قول علي بن عبد الله المديني: أعلم الناس بالحديث عبد الرحمن بن مهدي([3]).

ومقصد يحيي القطان وعلي بن المديني من المفاضلة هنا الإلمام التام بفنون هذا العلم وأحوال رجاله، أما إذا كانت المفاضلة مقيدة بشيخ مثل قول يحيي القطان: حرملة بن يحيي أعلم الناس بابن وهب([4]).

وقول أحمد بن حنبل: أعلم الناس بحديث ثابت حماد بن سلمة([5])، فالمراد بذلك معرفة صحيح حديثه من غيره، وموصوله من مرسله، ومرفوعه من موقوفه، يعني كما قال أبو حاتم: بيَّن حماد خطأ الناس في ثابت([6])، وهذا ما

---

(١) ينظر الجرح والتعديل ١٥٤/٢/٢.

(٢) ينظر شرح علل الترمذي ١٠/١ تحقيق: نور الدين عتر.

(٣) ينظر ذخيرة الحفاظ من الكامل لابن عدي ٥٣٠/١ (ت ٨١٧).

(٤) ينظر الضعفاء الكبير للعقيلي ٣٢٢/١ (ت ٣٩٨) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولي ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

(٥) ينظر علل الدارقطني ٨٠/١٤. .

(٦) ينظر شرح علل الترمذي ٣٦٨/١.

وضَّحه أبو عبد الله البخاري في المفاضلة بهذا اللفظ حيث قال: أعلم الناس بالثوري يحيي بن سعيد لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه(١).

عاشراً: التفضيل من لفظ «عجب» ورد في كلام نقاد الحديث التفضيل من لفظ «عجب»، ويتضمن معني ترجيح الرواية عند الناقد، ف«أعجب إلي» معناها «أحب إليَّ»، وجاءت الصيغ منه في المفاضلة بقولهم «أعجب إليّ» مثل قول طلحة بن مصرف: ما رأيت أحداً كان أعجب إلى من إبراهيم وخَيْثَمَة(٢).

وقد يكون التفضيل مقيداً ببلد مثل قول السيدة عائشة: ما بالعراق أعجب إلى من الأسود(٣).

وقد تأتي صيغة التفضيل بالجمع مثل قول عبد الله بن أحمد: قال أبي: أَبُو بكر أحب إلى من عُثْمَان قلت إِن يحيى بن معِين يَقُول عُثْمَان أحب إلى فَقَالَ أبي: لَا أَبُو بكر أعجب إِلَيْنَا وَأحب إِلَيْنَا من عُثْمَان(٤).

هذه عشرة من الألفاظ التي أكثر المحدثون استخدمها في المفاضلة بين الرواة وروايتهم، ودلالة هذه الألفاظ من خلال كلام نقاد الحديث أنفسهم، ومن القرائن المحتفة بكلامهم، وبعد بيان هذه الألفاظ يجدر بنا البحث عن قرينة مراعاة حال الناقد عند المفاضلة من حيث التشدد والتوسط في النقد، وهذا عنوان المبحث التالى بإذن الله تعالى.

(١) ينظر شرح علل الترمذي ١٦٨/١.

(٢) ينظر العلل ومعرفة الرجال ١٩٧/٢ (ت١٩٩٢).

(٣) ينظر معرفة الثقات للعجلي ٢٣٠/١.

(٤) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٤٠/٣ (ت ٤٠٧٦).

المطلب الثاني
أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الناقد من حيث التشدد والتوسط في النقد

مدخل

يختلف أسلوب التفضيل في دلالته عند المحدثين عنه عند أهل اللغة، حيث إن هذه الدلالة لابد فيها من مراعاة أمور منها حال الناقد عند المفاضلة من حيث التشدد والتوسط والتسامح في الجرح والتعديل، فلابد من اعتبار ذلك عند المفاضلة ومقارنة قوله في الراوي بقول غيره من أهل الحديث، كذلك يجب مراعاة حال الراوي الفاضل والمفضول من حيث العدالة والضبط، وعدد الراوية، لأن مقتضى التفضيل أن تكون الراوية في الدرجة العليا في هذه الصفات.

التفضيل وأحوال نقاد الحديث

من المعلوم عند أهل الحديث أن كلام النقاد في الرواة لابد أن يعتبر بحال الناقد من حيث التشدد والتوسط والتسامح، وقد راعى العلماء ذلك في قبول الجرح وردِّه.

وقد قسَّم الذهبي (رحمه الله) المتكلمين في الرجال أقساماً، حيث قال: قسم تكلموا في سائر الرواة مثل يحي بن مَعِين وأبي حاتم الرازي.

وقسم تكلموا في كثير من الرواة مثل مَالِك بن أنس، وشعبة بن الحجاج.

وقسم تكلموا في الرَجُلِ بعد الرَجُلِ مثل سفيان بن عُيَيْنَة، والشافعي، والكل علي **ثلاثة أقسام:**

قسم منهم متعنِّت في الجرح متثبِّت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين، والثلاث، فهذا إذا وثّق شخصاً فعض علي قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا

ضعّف رجلاً، فانظر هل وافقه غيره علي تضعيفه؟ فإذا وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف(١).

وهذا القسم من نقَّاد الحديث لا يوثق الراوي إلا إذا تَيَقَّن تمام اليقين من ثقته، وغالباً ما يكون هذا الناقد حاذقاً في نقد الرجال، متمكناً من صنعة الحديث ومعرفة الرواة، فإذا وثَّق راوياً يعتبر قوله، فإذا جاء التفضيل علي لسانه مطلقاً أو مقيّداً يقبل منه، لأنه خَبَرَ أحوال الرواة وعرف حديثهم.

وقد أبان الحافظ ابن حجر عن هؤلاء النقاد في كل طبقة من طبقات علماء الحديث، فأخبر أن كل طبقة من طبقات نقاد الحديث لا تخلو من متشدد ومتوسط.

من الطبقة الأولي: شعبة وسفيان (أي الثوري)، وشعبة أشدُّ منه.

ومن الطبقة الثانية: يحيي بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيي أشدُّ منه.

ومن الطبقة الثالثة: يحيي بن معين وأحمد بن حنبل، ويحي أشدُّ منه.

ومن الطبقة الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشدُّ من البخاري(٢)

ويظهر من كلام ابن حجر (رحمه الله): أنه ذكر في كل طبقة المتشدد والمتوسط، ففي الطبقة الأولي شعبة متشدد والثوري متوسط، وفي الطبقة الثانية، يحيي القطان متشدد وابن مهدي متوسط، والثالثة ابن معين متشدد وأحمد متوسط، والرابعة أبو حاتم متشدد والبخاري متوسط، وفي الطبقة التي تليها النسائي متشدد، وهكذا سائر طبقات نقاد الحديث.

---

(١) ينظر ميزان الاعتدال ٤/١ (ديباجة الميزان)، الرفع والتكميل ص٢٨٣.

(٢) ينظر النكت علي كتاب ابن الصلاح ٧٥/١ (النكتة الثالثة عشر).

واستأنس ابن حجر في تقسيمه السابق بكلام النسائي «لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع علي تركه، فإذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيي القطان مثلاً، فإنه لا يترك لما عُرف من تشديده، ومن هو مثله في النقد»(١).

وإذا أسقطنا كلام النسائي علي استعمال المحدثين للتفضيل في تزكية الرواة، تكون النتيجة إذا جاء التفضيل علي لسان متعنّت في الرجال، قُبِلَ منه وإن خالفه غيره ممن دونه في التشدد، وإذا جاء التفضيل علي لسان متوسط في النقد، وخالفه متعنّت ينظر هل وافقه أحد ممن هو مثله أو أعلي منه أم لا؟ فإذا وافقه غيره قُبِلَ تفضيله في الراوي.

أما المتسامحون في النقد فقد عدَّ الذهبي منهم أبا عيسي الترمذي والحاكم وأبا القاسم البغوي، وأضاف غيره ابن حبان فإنه متسامح في التزكية، ثم ابن حزم(٢).

وباستقراء أقوال أهل النقد في المفاضلة، وجدّت أن التفضيل بتزكية الرواة جري علي ألسنة المتشددين والمتوسطين والمتسامحين، مثل شُعْبَة، والثوري، وابن عيينة، وابن مهدي، ويحيي القطان، وعلي بن المديني، ويحي بن معين، وأبي بكر بن أبي شَيْبَة، وأحمد، والبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة الرازيان، والعِجْلِي، وأبي داود، والترمذي، وابن خِرَاش، وعمرو بن علي الفَلاَّس، وابن حبان، والنَّسَائي، وابن عدي، والدَارقُطْنِي، وأبي علي الحسين بن علي النيسابوري، والبَرْدِيجِي، وأبي عبد الله الحاكم، والخطيب البغدادي، والخليل بن عبد الله الخليلي، وأبي الفرج بن الجوزي، وأبي الحسن بن القطان، وابن الصلاح، والنووي، والذهبي، وابن كثير، وأبي الفضل العراقي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي، وغيرهم.

---

(١) ينظر النكت علي كتاب ابن الصلاح ٧٥/١ (النكتة الثالثة عشر).

(٢) ينظر الرفع والتكميل ص ٢٩١ وما بعدها.

لكن من أَكْثَرِ نقاد الحديث تعنتاً في الرجال، والذين فاضلوا بين الرواة في تزكيتهم علي الترتيب يحيي بن مَعِين، وأبو حاتم الرازي، ويحيي القطان، ومن المتوسطين أحمد بن حنبل، والدارقطني، وابن عدي، ولبيان حال هؤلاء النقاد في تفضيل الرواة، أسوق نماذج تطبيقية من كلامهم في تزكية الرواة، مقارنة بكلام غيرهم في هؤلاء الرواة، وأبدأ بالمتعنتين، ثم المتوسطين، ثم استعين بنماذج لعدد من نقاد الحديث للوقوف علي دلالة التفضيل في أقوالهم.

أولاً: دلالة أسلوب التفضيل في تزكية المتشددين من نقاد الحديث

(١) يحيي بن معين ودلالة التفضيل في كلامه علي حال الرواة:

يُعد الإمام يحيي بن معين (٢٣٣هـ) (رحمه الله): من أكثر نقاد الحديث إيراداً للتفضيل في تزكية الرجال، واشتهر ابن معين بين المحدثين بالتعنّت في النقد، فقد أشار الذهبي إلى ذلك في حديثه عن أقسام المتكلمين فقال: «لا يكفي في الراوي قول ابن معين فيه هو ضعيف، ولم يبين سبب ضعفه، ثم يجيء البخاري وغيره يوثقه، ومثل هذا الراوي يُختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه»(١).

وسوف أعرض أقوال ابن معين في تزكية ثلاثة نماذج مختلفة من الرواة بأسلوب التفضيل، ومقارنة قوله مع أقوال غيره من النقاد، لمعرفة دلالة التفضيل في كلامه علي رواة الحديث.

(أ) أبو نعيم الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ شيخ البخاري، أورد ابن معين تفضيله بأسلوب التأكيد المقرون بالنفي، «فقال: ما رأيت أثبت من أبي نعيم وعفان»(٢).

(١) ينظر فتح المغيث للسخاوي ٣٥٩/٣ (معرفة الثقات والضعفاء).

(٢) ينظر العبر في خبر من غبر ٢٩٧/١ حوادث سنة (٢١٩هـ)، شذرات الذهب ٩٣/٣ حوادث سنة (٢١٩هـ).

أقوال أهل العلم

بالنظر في أقوال أهل العلم في أبي نعيم، نجد أنه وافق ابن معين في تفضيل أبي نعيم أحمد بن حنبل فقد فضّله علي وكيع، فقال: «أبو نعيم أثبت من وكيع»(١) وأحمد بن صالح (جَزَرَة) فقال: «ما رأيت محدثاً أصدق من أبي نعيم»(٢) ونقل يعقوب الفَسَوي «إجماع أصحاب الحديث أن أبا نعيم كان غاية في الإتقان(٣) وقال يحيي القطان: «إذا وافقني هذا الرجل ما باليت من خالفني»(٤) وقدّمه أبو حاتم في حديث الثوري علي غيره فقال: «كان حافظاً متقناً لم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث علي لفظ واحد لا يغيّره سوي قبيصة وأبي نعيم في حديث الثوري»(٥).

ومن كلام العلماء السابق يتبين أن ابن معين لم يخالف أقوال العلماء في تفضيل أبي نعيم في الحفظ والإتقان والتثبت في حديثه، وقد شارك ابن معين غيره من النقاد في تفضيل أبي نعيم في الحديث تفضيلاً مطلقاً ومقيّداً مثل يحي القطان، وأحمد، وأبي حاتم، وغيرهم، لذا أري أن تفضيل ابن معين لأبي نعيم مطابق للحقيقة، وموافق لحال الراوي، وكلام العلماء فيه.

(ب) عيسي بن محمد بن إسحاق بن النحاس الرملي

قال ابن معين «من أحفظ الناس لحديث ضُمرة»(٦).

---

(١) ينظر تاريخ الإسلام ١٩٥/١٥ (ت٣٢١).

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء ٣٠٧/٨ (ت ١٥٥٨).

(٣) ينظر المعرفة والتاريخ (٦٣٣/٢) (١٢/٣).

(٤) ينظر تذكرة الحفاظ ٢٧٣/١ (٣٦٩).

(٥) ينظر الجرح والتعديل ٦٢/٧.

(٦) ينظر تاريخ الإسلام ٢٢٤/١٩ (ت٣٧٨).

أقوال أهل النقد

وثقه أبو زرعة([1])والنسائي([2]) ومسلمة بن قاسم([3])، والذهبي([4]) وقال أبو حاتم: كان من العبَّاد يطلب العلم وعلي ظهره خِرقة([5]).

وأري أن مفاضلة ابن معين للراوي في الحفظ وإن كانت لم ترد لفظاً في كلام النقَّاد إلا أنها موافقة لتوثيق أهل العلم له، وفيهم من عرف بالتشدد مثل أبي حاتم وأبي زرعة والنسائي.

(ج) مالك بن أنس بن مالك إمام دار الهجرة

ابن معين: مالك أوثق الناس في الزهري([6]).

وسئل مرة من أثبت الناس في الزهري؟ فقال: مالك، ثم معمر، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، والزبيدي، وابن عيينة([7]).

أقوال أهل العلم

أورد أحمد بن حنبل قوله: «كنت أنا وعلي بن المديني، فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا: مالك بن أنس، مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطيء في نحو عشرين حديثاً عن الزهري، في حديث كذا وكذا، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً، وقلت: هات ما

(١) ينظر سير أعلام النبلاء ٥٢/١٢ (ت ١١).
(٢) ينظر تهذيب التهذيب ٢٢٨/٨ (ت ٤٢٤).
(٣) ينظر المرجع السابق ٢٢٨/٨ (ت ٤٢٤).
(٤) ينظر تاريخ الإسلام ٢٢٤/١٩ (ت٣٧٨).
(٥) ينظر سير أعلام النبلاء ٥٢/١٢ (ت ١١).
(٦) ينظر من كلام أبي زكريا في الرجال ١م٦٠ (ت ١٣٨).
(٧) ينظر سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٠٨/١ (ت ١٤٧).

أخطأ مالك، فجاء بحديثين أو ثلاثة، فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً»(١).

وفي هذه المقارنة ثَبَتَ عند أحمد وابن المديني من خلال الرواية أنَّ مالكاً أثبت في الزهري من ابن عيينة، ولعل الخطأ القليل من مالك في حديث الزهري هو ما قصده أحمد في قوله: كان مالك من أثبت الناس وقد كان يخطئ(٢).

وروي البرقي قال: سمعت ابن المديني يقول: أثبت الناس في الزهري مالك وابن عيينة ومعمر وزياد بن سعد ويونس من كتابه(٣).

وقدَّم ابن المديني مالكاً علي ابن عيينة في الزهري فيما نقله البرقي عنه، وهذا يوافق ما قاله ابن معين وأحمد في ترتيب تلاميذ الزهري في حديثه.

وقد خالف ابن معين قوله السابق في تقديم مالك في الزهري، وجعل بدلاً منه شعيب بن أبي حمزة، فقال: شعيب أثبت الناس في الزهري(٤)، وعلل ذلك بقوله: كان كاتباً له(٥).

ولعل ذلك التفضيل مقيّد بما كتبه حمزة عن الزهري، أمَّا مَا لم يكتبه، فمالك مقدَّم فيه علي شعيب، وممن وافق ابن معين أيضا في تفضيل مالك في الزهري علي سائر أصحابه، يحيي القطان، سأل عثمان بن أبي شيبة يحيي القطان من أثبت الناس في الزهري؟ فقال: مالك ثم ابن عيينة ثم معمر(٦).

---

(١) ينظر العلل ومعرفة الرجال ١٧٠/٢ (ت ٢٥٤٣).

(٢) ينظر العلل ١٦٤/١ (ت ٣٦).

(٣) ينظر فتح الباري ٤٥٥/١ (الفصل التاسع في سياق أسماء من طُعن فيه).

(٤) ينظر سؤالات ابن الجنيد ٣٩٤/١ (ت ٥٠٧).

(٥) ينظر المرجع السابق ٣٩٤/١ (ت ٥٠٧).

(٦) ينظر تاريخ الإسلام ٦٢٩/٩ (ترجمة معمر).

وهذه النماذج من استخدام ابن معين التفضيل بين الرواة في التزكية توضح أن دلالة التفضيل في كلام ابن معين دلالة حقيقية، ومطابقة لأقوال غيره من نقاد الحديث، وهذا يظهر دقّة ابن معين (رحمه الله) في نقده، وكلامه في رواة الحديث، وهذا أتي عن خبرة كبيرة بأحوال الرواة، ورسوخ قدم في الجرح والتعديل.

(٢) أبو حاتم الرازي ودلالة التفضيل في كلامه علي حال الرواة

الإمام محمد بن إدريس بن المنذر أبو حاتم الرازي معدود من المتشددين في النقد، حيث عَرف العلماء من خلال منهجه اصطلاحاً خاصاً له في كثير من ألفاظ النقد، ويأتي في المرتبة الثانية بعد الإمام يحيي بن معين في التزكية بالتفضيل في رواة الحديث، قال الذهبي: «إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسّك بقوله، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليَّن رجلاً، أو قال: لا يحتج به، فتوقف حتي تري ما قال غيره، فإن وثقه أحد، فلا تَبْنِ علي تجريح أبي حاتم، فإنه متعنِّتٌ في الرجال، قد قال في طائفة من رجال الصحيح: ليس بحجة، ليس بالقوي، أو نحو ذلك»(١).

ومن الرواة الذين فضلّهم أبو حاتم

(أ) عبد الرحمن بن مهدي الإمام

فضلَّه أبو حاتم في التثبت علي يحيي بن سعيد القطان، وفي الإتقان علي وكيع، وعلّل هذا التفضيل بأنه عرض حديثه علي الثوري(٢).

ومرة قال: «هو أثبت أصحاب مالك وأوثقهم»(٣).

(١) ينظر سير أعلام النبلاء ٢٦٠/١٣ (ت ١٢٩).

(٢) ينظر شرح علل الترمذي ١٦٩/١ (ت ابن مهدي).

(٣) ينظر العبر ٢٥٥/١ (حوادث ١٩٨).

أقوال أهل العلم في تفضيل عبد الرحمن بن مهدي

«كان ابن مهدي عند أحمد أكثر إصابة من وكيع في حديث الثوري خاصة فقد خالف وكيع ابن مهدي في نحو ستين حديثاً من حديث سفيان»(١).

وكلام أحمد يشهد لما أخبر به أبو حاتم، لكن يعكِّر صفو هذا الكلام نصُ آخر منسوب لأحمد يقول فيه: «وكيع مطبوع الحفظ، كان حافظاً، كان أحفظ من عبد الرحمن بكثير»(٢).

ويكون لأحمد روايتان في ذلك، وإني أري التوفيق بينهما جائز، حيث إن أحمد أقرّ بحفظ وكيع، لكنه وقع منه الخطأ في حديث سفيان، وعلّل ذلك بأن ابن مهدي أقرب عهداً بكتاب سفيان، أما وكيع فإنه كان يحفظ عن سفيان ولا يكتب(٣).

وخالف ابن معين أبا حاتم الرازي في تقديم ابن مهدي علي وكيع فقال: من قدّم عبد الرحمن بن مهدي علي وكيع فدعا عليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين(٤).

وعقَّب الذهبي علي كلام ابن معين بقوله: ما أدري عذر يحيي في هذا اللعن(٥).

وقال مرة: وكيع أثبت من عبد الرحمن بن مهدي في سفيان، ويحيي بن سعيد أثبت من عبد الرحمن بن مهدي في سفيان(٦).

---

(١) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٤٢٧/١ (ت ٩٤٠).

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ٣٩/١٣ (ت ٣٤١).

(٣) ينظر تاريخ الإسلام ١٣ /٢٢٩ (ت ١٨٢).

(٤) ينظر تاريخ يحيي من رواية الوراق ٧٧/١.

(٥) ينظر تاريخ الإسلام ٢٣٦/١٣.

(٦) ينظر تاريخ يحيي بن معين رواية الوراق ٧٩/١.

ونقل ابن معين عن وكيع قوله: ما كتبت عن سفيان حديثاً قط، إنما كنت أعدها يعني أحفظها([1]).

ويؤيد ما ذهبت إليه من التوفيق بين رأييَّ أحمد في تقديم ابن مهدي علي وكيع والعكس، أن أحمد كان يقصد تقديم وكيع في الحفظ وابن مهدي في الكتابة والحفظ، (يعني فيهما) فأستشهد بما نقله أبو حاتم عن أحمد وقد سئل عن وكيع، ويحيي القطان، وابن مهدي، فقال: كان وكيع أسردهم يعني أحفظهم([2]).

وقد فرّق أبو زرعة بين الحفظ والإتقان، فقال: الإتقان أكثر من حفظ السرد([3]).

وتطابق كلام علي بن المديني وكلام أحمد مع قول أبي حاتم في تقديم ابن مهدي، فقد أطلق ابن المديني تفضيل ابن مهدي بالعلم، وأنه أعلم الناس، وأنه لو حلف بين الركن والمقام أنه لم ير أعلم منه([4]).

وفضّله مرة تفضيلاً مطلقاً فقال: أعلم الناس بالحديث عبد الرحمن بن مهدي([5]).

وفضّله محمد بن أبي بكر المقدمي مطلقاً فقال: ما رأيت أحداً أتقن لِمَا سمع وما لم يسمع ولحديث الناس من عبد الرحمن بن مهدي إمام ثبت أثبت من يحيي بن سعيد وأتقن من وكيع([6]).

---

(١) ينظر المرجع السابق ٧٩/١.

(٢) ينظر العبر ٢٥٥/١.

(٣) ينظر تهذيب التهذيب ٣٦٧/١١.

(٤) ينظر العبر في خبر من غبر ٢٥٥/١ (حوادث ١٩٨هـ).

(٥) ينظر النجوم الزاهرة ١٥٩/٢ (حوادث ١٩٨هـ).

(٦) ينظر تاريخ الإسلام ٢٢٩/١٣ (ت ١٨٢).

وبتدبر كلام أبي حاتم وأقرانه من نقاد الحديث، نعلم أن أهل النقد وافقوا أبا حاتم في تقديم ابن مهدي علي وكيع في الاتقان، وتقديمه علي يحيي القطان في كثرة الحديث باستثناء ابن معين، وقول لأحمد، لذا أري أن دلالة التفضيل في كلام أبي حاتم مطابقة لأقوال أهل العلم في عبد الرحمن بن مهدي.

(ب) حماد بن سلمة بن دينار

قدّم أبو حاتم حماد بن سلمة في حديث ثابت، فقال: هو أحفظ الناس لحديثه وأعلم، بَيَّن خطأ الناس(١).

أقوال أهل العلم في تفضيل حماد في حديث ثابت

قال أحمد: حماد أثبت الناس في ثابت (٢) وأثبت في حميد الطويل(٣).

وهو عند ابن المديني حجة في رجال هو أعلمهم بثابت وعمّار بن أبي عمار(٤).

وحكي مسلم إجماع أهل الحديث وعلماءهم أن أثبت الناس في ثابت حماد ابن سلمة وعليه يحيي القطان وابن معين وأحمد وغيرهم(٥) زاد ابن معين: ومن خالف حماد بن سلمة في ثابت، فالقول قول حماد(٦).

(١) ينظر شرح عللل الترمذي ٢٦٠/١ (الطبقة الولي الثقات).
(٢) ينظر العلل ومعرفة الرجال ١٣٢/٢ (١٧٨٣).
(٣) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٢٦٨/٣ (٥١٨٩).
(٤) ينظر العلل لابن المديني ص ٧٢، تهذيب الكمال ٢٦٣/٧.
(٥) ينظر كتاب التمييز ٢٧٠/١ ح (١٠٢).
(٦) ينظر شرح علل الترمذي ٦٩٠/٢.

وبه قال الدارقطني(١):

وقال ابن رجب: أصحاب ثابت البناني وفيهم كثرة وهم ثلاث طبقات، وأثبتهم كلهم في ثابت حماد بن سلمة(٢).

وقد انعقد إجماع أهل الحديث علي تقديم حماد بن سلمة في ثابت البناني كما أشار مسلم (رحمه الله)، وهذ موافق لتفضيل أبي حاتم لحماد بن سلمة في ثابت، وقد أشار أبو حاتم إلى العلة في تفضيل حماد في ثابت أنه بيَّن خطأ الناس(٣) أري أن دلالة التفضل في قول أبي حاتم علي حقيقتها، فحماد مقدم في ثابت علي جميع تلاميذه، والقرائن ترجح ذلك، ومنها قرينة بيان خطأ الناس في حديث ثابت، وما حكاه مسلم من إجماع أهل الحديث علي تقديم حماد في ثابت.

(ج) سفيان بن سعيد الثوري

فضَّله أبو حاتم في الإتقان علي جميع أصحاب أبي إسحاق السبيعي، وقدّمه علي شعبة، وعند الاختلاف القول قول الثوري.

قال أبو حاتم: سفيان أتقن أصحاب أبي إسحاق، وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة فالثوري(٤).

أقوال أهل العلم في تفضيل الثوري

لم ير يحيي القطان أحفظ منه، وهو عنده فوق مالك في كل شيء(٥).

وكذا قال عبد الرحمن بن مهدي: ما رأيت صاحب حديث أحفظ من سفيان(٦).

---

(١) ينظر تهذيب الكمال ٢٥٣/٧ (ت ١٤٨٢).

(٢) ينظر شرح علل الترمذي ٦٩٠/٢.

(٣) المصدر السابق ٢٦٠/١ (الطبقة الولي الثقات).

(٤) السابق ٢٧٠/١ (أصحاب أبي إسحاق).

(٥) ينظر العبر في خبر من غبر ١٨١/١ (حوادث سنة ١٦١هـ).

(٦) ينظر تاريخ الإسلام ٢٢٤/١٠ (ت ١٥١).

وجعله ابن المبارك أفضل شيوخه(١).

وقلَّدة شعبة وابن معين إمارة المؤمنين في الحديث(٢).

وقدَّمه شعبة علي نفسه في الحفظ والورع والعلم (٣).

وكلام أبي حاتم في تفضيل الثوري وافقه عليه كبار العلماء.

ومن خلال عرض هذا النماذج الثلاثة لاستخدام صيغ التفضيل في تزكية أبي حاتم لرواة الحديث، يتبين أن دلالة التفضيل في كلامه علي الحقيقة، وظهرت موافقة النقاد له في هذا، وهذا ما أرجحه.

(٣) يحيي بن سعيد القطان ودلالة التفضيل في كلامه علي الرواة.

هو إمام وقته في الحديث، متقدم في الكلام علي الرجال، متثبت في ذلك، يعرف بتشدده في نقد الرواة، بنص الأئمة، قال الذهبي: إذا وثَّق يحيي بن سعيد شيخاً فتمسك به، أما إذا ليَّن أحداً فتأن في أمره، فإن الرجل متعنّت جداً، وقد ليَّن مثل إسرائيل، وغيره من رجال الصحيح، ولم أقف علي كتابه في الضعفاء، لكن يقع من كلامه في أسئلة ابن المديني، والفلاس، وابن معين، أشياء نافعة، وكان رأساً في معرفة الرجال(٤).

وهو من أكثر من استخدم أسلوب التفضيل في كلامه في رواة الحديث، وهذه نماذج له في ذلك، نتبيّن منها دلالة التفضيل في تزكيته.

---

(١) ينظر تاريخ بغداد ١٥٦/٩، العلل ومعرفة الرجال ٤٨٤/٣ (ت ١٠٧٣).

(٢) ينظر الجرح والتعديل ٢٢٤/٤، حلية الأولياء ٣٥٦/٦.

(٣) ينظر تاريخ الإسلام ٢٤٠/١٠ (ت ١٥١).

(٤) المصدر السابق ٤٧٠/١٣ (ت ٣٤٨).

(أ) مِسْعَر بن كِدَام

روي الترمذي بسنده عن علي بن المديني قال: قلت ليحيي بن سعيد (يعني القطان) أيهما أثبت هشام الدستوائي أم مسعر؟ قال: ما رأيت مثل مسعر، كان مسعر من أثبت الناس.(١)

أقوال أهل العلم في تفضيل مِسْعَر

جعله أبو نعيم أثبت من سفيان وشعبة(٢).

ولم يلق ابن عيينة أحداً يفضله عليه(٣).

وأنزله أحمد منزلة شعبة في الثقة(٤).

وخلع عليه شعبة لقب المصحف، وفي رواية المصنّف لشدة حفظه وإتقانه(٥)

وقال الثوري: كنا إذا اختلفنا في شيء أتينا مسعراً(٦).

وقدّمه أبو حاتم علي سفيان وحماد بن زيد في الإتقان(٧).

وقال الأعمش ووكيع : شَكٌّ مسعر كيقين غيره(٨).

وتفضيل يحيي القطان لمسعر مطابق لتفضيل غيره من نقّاد الحديث، فهو أثبت الناس قولاً وفعلاً، لأنه مقدّم عندهم علي الثوري وحماد بن زيد، وكان لإتقانه مرجعاً لاختلاف الأئمة في الحديث، لذا أري أن دلالة التفضيل في كلام

(١) ينظر العلل الصغير للترمذي ٧٤٨/١ (باب تفاضل أهل العلم).

(٢) ينظر الجرح والتعديل ٨/(ت ١٦٥٨)، العبر ١٧٢/١.

(٣) ينظر النجوم الزاهرة ٢٥/٢.

(٤) ينظر تاريخ الإسلام ٦١٢/٩، تهذيب الكمال ٤٦١/٢٧ (ت ٥٩٠٦).

(٥) ينظر العبر ١٧٢/١ (حوادث سنة ١٥٥).

(٦) ينظر تاريخ الإسلام ٦١٢/٩، سير النبلاء ٥٧٧/٦ (ت ١٠٥٦).

(٧) ينظر تهذيب التهذيب ١١٣/١٠ (ترجمة مسعر).

(٨) ينظر تذكرة الحفاظ ١٤١/١ (ت ١٨٣).

يحيي القطان علي الحقيقة، لأن مسعراً أثبت الناس وأتقنهم في الحديث، باتفاق أهل الحديث.

(ب) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج

هو أثبت أصحاب نافع، قال يحيي القطان: لم يكن أحد أثبت في نافع من ابن جريج([1]).

أقوال أهل العلم في تفضيل ابن جريج

قيّد بعض أهل العلم هذا الكلام بما كتبه ابن جريج عن نافع، وليس بما حفظه، واستندوا في ذلك إلى رواية أوردها الخطيب في تاريخه بالإسناد عن علي بن المديني عن يحيي بن سعيد القطان قوله: لم يكن أحد أثبت في نافع من ابن جريج فيما كتب([2]).

هذه الجملة الأخيرة قيّدت ذلك بالكتابة، ومما يؤيد ويقوي هذا الطرح بالتقييد ما رُوي عن أحمد قال: كان ابن جريج الذي يحدّث من كتابه أصح، وكان في بعض حفظه، إذا حدّث حفظاً سيء([3]).

وقد قال أحمد عن ابن جريج: هو من أوعية العلم([4]).

وقال ابن المديني: لم يكن في الأرض أعلم بعطاء بن أبي رباح من ابن جريج([5]).

وقال ابن معين: ثقة في كل ما رُوي عنه من الكتاب([6]).

---

(١) ينظر التاريخ الكبير للبخاري ٩٨/٢، تهذيب الكمال ٣٥٣/١٨ (ت ٣٥٣٩).

(٢) ينظر تاريخ بغداد ١٤٢/١٢ (٥٥٢٦) طبعة بشار عواد.

(٣) ينظر تاريخ بغداد ٤٠٤/١٠ (٥٥٧٣).

(٤) ينظر تاريخ الإسلام ١٣١/٩ (ت ٢٨٢).

(٥) ينظر العبر ١٦٣/١ (حوادث سنة ١٥٠).

(٦) ينظر تاريخ بغداد ٤٠٤/١٠ (ت ٥٥٧٣).

وقال أبو بكر بن خلاّد عن يحيي بن سعيد: كنّا نُسميَ كتب ابن جريج كتب الأمانة، وإن لم يحدثك ابن جريج من كتابه لم تنتفع به(١).

من خلال هذا العرض نجد أن كلام يحيي القطان في تقديم ابن جريج علي مالك في نافع لم يأت عن غيره، إلا أن هناك قرينة فُهمت في كلام يحيي القطان أن مقصده ما جاء من كتاب(٢)، وليس كل حديثه، فهذا تفضيل مقيَّد بكتب ابن جريج فقط.

فكلام يحيي بن القطان، جاء عاما ثم خصّه في موضع آخر.

(ج) منصور بن المعتمر

قال يحيي القطان: كان منصور من أثبت الناس(٣).

أقوال أهل العلم في تفضيل منصور بن المعتمر.

قدّمه عبد الرحمن بن مهدي علي أهل الكوفة في الحفظ(٤).

وكذا قال العجلي وزاد لا يختلف فيه أحد(٥).

وقال ابن معين: إذا اجتمع منصور والأعمش يُقَدَّم منصور(٦).

وقدّمه أحمد في التثبت علي إسماعيل بن أبي خالد(٧)

وفضّله أبو حاتم علي الأعمش في الإتقان، حيث لا يخلِّط ولا يدلس بخلاف الأعمش(٨).

---

(١) ينظر تاريخ بغداد ٤٠٤/١٠ (٤٠٥).

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ٤٧/٨، سير النبلاء ١٣٢/٦ (ت ٧٩٦).

(٣) ينظر تاريخ الإسلام ٤٧/٨، سير أعلام النبلاء ١٣٢/٦ (ت ٧٩٦).

(٤) ينظر العبر ١٣٦/١ (حوادث ١٣٢هـ)

(٥) ينظر تاريخ الإسلام ٤٧/٨، الجرح والتعديل ١٧٧/٨.

(٦) ينظر تهذيب الكمال ٥٤٦/٢٨ (ت ٦٢٠١).

(٧) ينظر تذكرة الحفاظ ١٤٢/١.

(٨) ينظر الجرح والتعديل ١٧٧/٨.

وقول أئمة الحديث في تفضيل منصور بن المعتمر قد جاء موافقاً لما قاله فيه يحيي القطان، فكانت دلالة التفضيل في تزكية الرواة في كلامه علي الحقيقة، حيث إن الرواة الذين فضلّهم يحيي القطان شاركه في تفضيلهم أهل النقد من المحدثين، وهؤلاء الرواة كانوا في الدرجة العليا من الحفظ والإتقان.

ومن خلال عرض هذه النماذج لدلالة التفضيل في تزكية المتشددين يحيي بن معين وأبو حاتم الرازي ويحيي القطان علي ترتيب استخدامهم لأسلوب التفضيل في التزكية يتبن أُرجِّح أن دلالة التفضيل في كلامهم علي حقيقتها، أما المتوسطون في النقد ودلالة التفضيل في تزكيتهم فهذا ما سوف أُعرض له فيما يلي:

ثانياً: دلالة أسلوب التفضيل في تزكية المتوسطين من نقاد الحديث

(ا) أحمد بن حنبل ودلالة التفضيل في كلامه علي الرواة.

أكْثَر الإمام أحمد من أسلوب التفضيل في تزكية الرواة، وظهر ذلك في سؤالاته عن علل الحديث، وعن أحوال الرواة، وذلك لعلو شأنه ورسوخ قدمه وتقدمه في صناعة علم الجرح والتعديل، وكان (رحمه الله) من المتوسطين في النقد، وتتبين دلالة التفضيل في كلامه من خلال عرض نماذج من مفاضلته بين رواة الحديث، والنظر في موافقة أو مخالفة النقاد له في ذلك.

(أ) شعبة بن الحجاج

قال عنه أحمد: كان شعبة من أوثق الناس(١).

وجعله الثوري أمير المؤمنين في الحديث(٢).

---

(١) ينظر بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو بذم ٧٤/١ (ت ٤٣٨) المؤلف يوسف بن حسن بن أحمد بن عبد الهادي الصالحي الناشر: دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولي ١٤١٣ هـ ١٩٩٢م.

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ٤١٦/٩ (ت شعبة).

وكان يحيي القطان لا يَعْدِل شعبة عنده أحد، وما رأي أحداً أحسن حديثاً منه، وإذا سمع منه الحديث لم يبال ألا يسمعه من غيره([1])

وقال الشافعي: لولا شعبة لما عرف الحديث بالعراق([2])

وقال حماد بن زيد: إذا خالفني شعبة في حديث صرت إليه([3])

وبهذا الكلام يتبين أن دلالة التفضيل في تزكية أحمد لشعبة دلالة حقيقية، تكلم بها كثير من النقاد في حق شعبة بن الحجاج (رحمه الله).

(ب) رِشدين بن سعد

قال أحمد: هو من أوثق الناس في الحديث ([4])

أورد ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات قول أحمد بهذا النص، قال: نا عبد الله بن محمد البغوي، قال سمعت أحمد بن حنبل يقول: رشدين أرجو أن يكون ثقة أو صالح الحديث، وفي رواية أخري قال: رشدين من أوثق الناس في الحديث([5]).

ولم أقف علي كلام أحمد هذا في غير كتاب ابن شاهين، لكن سئل عنه في مواضع أخري من كتبه فقال مرة: ليس أُخْبر أمره لا أدري([6]) وقال مرة أخري: رشدين ليس به بأس في أحاديث الرقاق([7])، وقال أيضاً: أرجو أنه صالح([8]).

---

(١) ينظر تذكرة الحفاظ ١٤٤/١ (ت ١٧٨)، تهذيب الكمال ٤٩٥/١٢.

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ٤١٦/٩.

(٣) ينظر تهذيب التهذيب ٣٣٨/٤ (ت ٥٩٠).

(٤) ينظر تاريخ أسماء الثقات ٨٧/١ (ت ٢٦٦).

(٥) ينظر تاريخ أسماء الثقات ٨٧/١ (ت ٢٦٦).

(٦) ينظر العلل ومعرفة الرجال ١٠٢/١ (ت٤٣٨).

(٧) ينظر المرجع السابق رواية المروزي ٢٤٢/١ (ت ٤٨٣).

(٨) ينظر المرجع السابق ٤٧٩/٢ (ت ٣١٤٥).

ورشدين ضعيف، ضعّفه كثير من أهل العلم، فقد ضعّفه أبو زرعة(١)، وأبو حاتم، زاد أبو حاتم أضعف من ابن لهيعة(٢)، وقال ابن معين: ليس بشيء وليس من جمال المحامل، وقال مرة: ليس بثقة (٣).

وقال النسائي: متروك(٤).

وضعفه ابن سعد(٥)، والدراقطني(٦).

وقال ابن عدي: أحاديثه ما أقل من يتابعه عليها، وهو مع ضعفه يكتب حديث (٧)، وضعفه ابن حجر(٨).

وقَوَّي أمره أحمد بن يونس فقال: كان رجلاً صالحاً أدركته غفلة فخلَّط في الحديث، أساء فيه ابن معين القول، ولم يكن النسائي يرضاه ولا يخرج له(٩).

لو نظرنا في أقوال أهل العلم في رِشدين يظهر أن جلَّ علماء النقد ضعّفوه، ولم يذكره بخير في الرواية إلا أحمد بن حنبل في قوله: أرجو أنه صالح، أو أرجو أنه ثقة، وكذا فعل ابن يونس في قوله: كان رجلاً صالحاً أدرَكته غفلة، أما ما أورده ابن شاهين في ثقاته عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه «من أوثق الناس في الحديث»، فأري أن هذا التفضيل ليس علي حقيقته، إنما هو إشارة

(١) ينظر الجرح والتعديل ٥١٣/٣.

(٢) ينظر المرجع السابق ٥١٣/٣

(٣) ينظر تاريخ يحيي برواية الدوري ١٧٨/٣ (ت ٧٩٥)، ٢٧٦/٣ (ت ١٣١٨).

(٤) ينظر ضعفاء النسائي (ت ٢٠٣).

(٥) ينظر الطبقات الكبري ٥١٧/٧.

(٦) ينظر السنن له ١١٤/٤.

(٧) ينظر الكامل في الضعفاء ٣٤٩/١.

(٨) ينظر تقريب التهذيب ٢٠٩/١ (ت ١٩٤٢).

(٩) ينظر تاريخ مصر لابن يونس ١٧٨/١ (ت ٤٧٦).

إلى تقوية أمره وأنه صالح الحديث، كما ذكر أحمد في رواية عنه، وهذه العبارة عند أهل النقد أدني درجات القبول، وقد تباين قول أحمد فيه بين التضعيف والتقوية، فالراجح أن دلالة التفضيل فيه غير مطابقة لحالة، لأنه ضعيف.

(ج) يحيي بن أبي كثير الطائي

جعله أحمد مع الزهري ويحيي بن سعيد في المنزلة، ولو اختلف مع الزهري فالقول قوله، قال فيه: هو من أثبت الناس يُعَدُّ مع الزهري ويحيي بن سعيد، وإذا خالفه الزهري فالقول قول يحيي(١).

أقوال أهل العلم في تفضيل يحيي بن أبي كثير الطائي

روي الترمذي عن إبراهيم بن سعيد الجوهري قال حدثنا ابن عيينة قال: قال أيوب: ما علمت أحداً كان أعلم بحديث أهل المدينة بعد الزهري من يحيي بن أبي كثير(٢)، وفي قول أيوب تقديم للزهري علي يحيي بن أبي كثير في حديث أهل المدينة، وقال أيوب مرة: ما بقي علي وجه الأرض مثل يحيي بن أبي كثير(٣).

وقدَّمه شعبة علي الزهري، وقال مرة: هو أحسن حديثاً من الزهري(٤).

وقال أبو حاتم: إمام لا يروي إلا عن ثقة(٥).

وقد وافق أحمد في تفضيل يحيي كل من أيوب وشعبة، وإن كان أيوب اختلف عنه في تقديم يحيي علي الزهري، فمرة قدّم يحيي، ومرة قدَّم الزهري، لكن أري أن دلالة تفضيل يحيي في قول أحمد علي حقيقتها.

---

(١) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٤٩٤/٢ (ت ٣٢٥٤)، تهذيب التهذيب ٤٥١/١.

(٢) ينظر العلل الصغير للترمذي ٧٤٢/٥.

(٣) ينظر تهذيب الكمال ٥٠٤/٣١ (ت ٦٩٠٧).

(٤) ينظر تاريخ الإسلام ٢٩٧/٨ (ت يحيي الطائي)، تهذيب التهذيب ٢٦٨/١١ (ت ٤٤٠).

(٥) ينظر سير أعلام النبلاء ٢٠٤/٦ (ت ٨٣٩).

وهذه النماذج تدل علي مطابقة تفضيل أحمد لحال هؤلاء الرواة، باستثناء رشدين بن سعد فقد ليّنه أكثر أهل النقد، واختلف فيه قول أحمد، لذا كانت دلالة التفضيل فيه علي غير الحقيقة، ومخالفة لحالة من الثقة.

(٢) أبو الحسن الدارقطني ودلالة التفضيل في كلامه علي الرواة.

يعد الإمام علي بن عمر الدارقطني من أئمة القرن الرابع الهجري حيث توفي (٣٨٥هـ)، وهو صاحب باع طويل في علم علل الحديث وأحوال الرواة، وكتابه «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» من أهم كتب العلل فهو ذو رأي معتبر عند علماء النقد، واطلاع واسع علي أحوال الرواة، قال عنه الذهبي: «حافظ عصره الذي لم يأت بعد النسائي مثله»(١).

وقد ورد التفضيل في تزكية الدارقطني لرواة الحديث، ومن النماذج التي جاءت عنه في ذلك ما يلي:

(أ) ليث بن سعد

قال الدارقطني : من أثبت الناس في حديث سعيد المقبري ليث بن سعد(٢).

أقوال أهل العلم في تفضيل ليث بن سعد.

قال الشافعي: هو أَكْتَبُ للأثر من مالك، وكان يتأسف لفوات لُقياه(٣).

وقال يحيي: الليث أرفع عندي من ابن إسحاق (٤).

وقال أحمد: ما في المصريين أثبت من الليث لا عمرو بن الحارث ولا أحد، رأيت لعمرو بن الحارث مناكير(٥).

---

(١) ينظر ميزان الاعتدال ٨/٤ (٨٠٥٧).

(٢) ينظر علل الدارقطني ١٣٩/٦ (ت ١٠٣١).

(٣) ينظر تاريخ بغداد ١٣/١٣، تاريخ الإسلام ٣٠٢/١١ (ت ٢٤٦).

(٤) المصدر السابق ١٣/١٣.

(٥) ينظر الجرح والتعديل ١٧٩/٧.

وقال أبو حاتم: هو أحب إلى من مفضّل بن فضالة([1]).

وعن عبد الله بن أحمد عن أبيه: أصح الناس حديثاً عن المقبري ليث بن سعد، يَفْصِلُ ما روي عن أبي هريرة مما روي عن أبيه عن أبي هريرة، وهو ثبت في حديثه جداً([2]).

وأقوال أهل العلم موافقة لما قاله الدارقطني في تفضيل الليث بن سعد في حديث سعيد المقبري، فدلالة التفضيل هنا علي حقيقتها، وقد أظهر الإمام أحمد العلة في تفضيل الليث في حديث المقبري، وهي تمييز حديث سعيد عن أبيه من حديثه عن أبيه عن أبي هريرة.

(ب) شعبة بن الحجاج وهشام الدستوائي في حديث قتادة

قال الدارقطني: شعبة وهشام هما أثبت الناس في حديث قتادة([3]).

أقوال أهل العلم في تفضيل شعبة وهشام في قتادة.

وافق ابن معين قول الدارقطني، وزاد معهما ابن أبي عروبة، فقال: أثبت الناس في قتادة سعيد بن أبي عروبة وهشام وشعبة فمن حدَّثك من هؤلاء الثلاثة بحديث (يعني عن قتادة) فلا تبالي ألاَّ تسمعه من غيره([4]).

قال البَرْدِيجِي: إذا أردت أن تعلم صحيح حديث قتادة، فانظر إلى رواية شعبة وسعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي، فإذا اتفقوا فهو صحيح، وإذا خالف هشام قول شعبة، فالقول قول شعبة، وقال البعض: يتوقف عنه، وإذا اتفق هشام وابن أبي عروبة من رواية أهل التثبت عنهما، وخالفهما شعبة كان القول قول هشام وسعيد، غير أن شعبة من أثبت الناس في قتادة([5]).

---

(١) ينظر الجرح والتعديل ١٨٠/٧.

(٢) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٣٥٠/١ (ت ٦٥٩).

(٣) ينظر تقريب التهذيب ٢٦٩/١.

(٤) ينظر الجرح والتعديل ٢٧٦/٤.

(٥) ينظر شرح علل الترمذي ٦٩٧/٢.

وقال أحمد: هؤلاء أصحاب قتادة الذين لا يختلف فيهم شعبة وهشام وسعيد بن أبي عروبة([1]).

وقال علي بن المديني: أصحاب قتادة ثلاثة سعيد وهشام وشعبة، وليس بعد هؤلاء أحد([2]).

من كلام العلماء السابق يظهر اتفاق أهل العلم علي أن أثبت أصحاب قتادة سعيد بن أبي عروبة وهشام وشعبة، لذا فإن الراجح عندي أن دلالة التفضيل عند الدارقطني حقيقة في تفضيل شعبة وهشام في قتادة.

(ج) محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري

سئل الإمام الدارقطني أيهما أحفظ ابن مندة أو ابن البيع؟ فقال: ابن البيع أتقن حفظاً([3]).

ابن مندة هو الحافظ أبو عبد الله بن مندة الأصبهاني وابن البيع هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم.

أقوال أهل العلم في تفضيل الحاكم

قال محمد بن طاهر الحافظ: سألت أبا القاسم سعد بن علي الزنجاني الحافظ بمكة، قلت له أربعة من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ؟ فقال من؟ قلت: الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وأبو عبد الله بن مندة بأصبهان، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور؟ فسكت فألححت عليه، فقال: الدارقطني أعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن مندة فأكثرهم حديثاً مع معرفة تامة، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفاً، روي ذلك أبو موسي المديني في ترجمة الحاكم عن ابن طاهر المقدسي([4]).

---

(١) ينظر العلل رواية عبد الله ٣٥٢/١ (ت ٦٦٦).

(٢) ينظر المعرفة والتاريخ ١٤٠/٢، تاريخ بغداد ٢٦٥/٣.

(٣) ينظر تاريخ الإسلام ٨٢/٢٨ (ت ١٨٣).

(٤) ينظر تذكرة الحفاظ ١٦٥/٣، تاريخ الإسلام ١٢٩/٢٨.

وقال ابن حجر عن الحاكم: انتهت إليه رياسة الفن بخرسان لا بل في الدنيا([1]).

وقال الذهبي: الحافظ الكبير إمام المحدثين صاحب التصنيف([2]).

وتفضيل الدارقطني للحاكم علي ابن مندة دلاته حقيقية، حيث إن الحاكم مقدَّم في الإتقان وحسن الحديث وكثرة التصنيف علي أقرانه من العلماء، ومصنفاته شاهدة علي إحاطته بفنون الحديث في عصره.

وهذه النماذج من تفضيل الدارقطني تدل علي حقيقة التفضيل ومطابقته لحال الرواة الذين فضَّلهم.

(٣) عبد الله بن عدي ودلالة التفضيل في كلامه علي الرواة.

ابن عدي (رحمه الله) من أئمة الحديث الذين عاشوا بين آخر القرن الثالث الهجري ومنتصف القرن الرابع (٣٦٥هـ)، وهو من العلماء الراسخين في معرفة علل الأحاديث، وله كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» عمدة في بابه، قال الدارقطني: «فيه كفاية لا يزاد عليه»([3]).

وقد استخدم ابن عدي في نقده أسلوب التفضيل، وهو معدود من المعتدلين في النقد، ومن خلال هذه النماذج نتوصل إلى دلالة التفضيل في كلامه.

(أ) يحيي بن عبد الله بن بكير

قال ابن عدي: «أثبت الناس في الليث ابن بُكير»([4]).

أقوال أهل العلم في تفضيل ابن بكير في الليث:

---

(١) ينظر العبر في خبر من غبر ٢/٢١٠.

(٢) ينظر تذكرة الحفاظ ٣/١٦٢.

(٣) ينظر تاريخ جرجان ١/٢٦٧، تاريخ الإسلام ٢٦/٣٤١.

(٤) ينظر هدي الساري ١/٤٥٢، تهذيب التهذيب ١١/٢٣٨.

قال ابن معين: سمع يحيي بن بكير الموطأ بعرض حبيب كاتب الليث، وهو أحفظ من أبي صالح([1]).

وقال ابن عدي: كان جاراً لليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث وغيره([2])، ووثقه العجلي وابن قانع وقال السَاجِيُ: صدوق روي عن الليث فأكثر([3])، وقال النسائي: يحيي بن بكير أحب إلينا من أبي صالح([4]).

وقال الذهبي: كان من أوعية العلم مع الصدق والأمانة، وردّ قول أبي حاتم فيه يكتب حديثه ولا يحتج به، فقال: قد عُلم تعنّت أبي حاتم في الرجال، وإلا فالشيخان قد احتجا به، وأين مِثْلُ ابن بكير في إمامته وبصره بالفتوي وغزارة علمه([5]).

وأري أن تفضيل ابن عدي ليحيي بن عبد الله بن بكير في حديث الليث بن سعد علي الحقيقة، ووافقه عليه كثير من أهل العلم أمثال ابن معين، النسائي، والعجلي من نقاد الحديث، كما مرَّ.

(ب) يزيد بن زريع وخالد بن الحارث ويحيي بن سعيد في حديث سعيد بن أبي عروبة.

قال ابن عدي: أثبت الناس عن سعيد بن أبي عروبة يزيد بن زريع، وخالد ابن الحارث، ويحيي بن سعيد([6]).

---

(١) ينظر الجرح والتعديل ١٦٥/٩ (ت ٦٨٢)، تهذيب التهذيب ٢٣٧/١١.

(٢) المصدر السابق ١٦٩/٩ (ت ٦٨٢).

(٣) ينظر تهذيب التهذيب ٢٣٧/١١.

(٤) ينظر تهذيب الكمال ١٠٤/١٥ (ت ٦٨٥٨).

(٥) ينظر تذكرة الحفاظ ٨/٢ (ت ٤٢٥).

(٦) ينظر شرح علل الترمذي ٢٨٥/١، تهذيب التهذيب ٦٣/٤ (ت ١١٠).

أقوال أهل العلم في تفضيل يزيد بن زيع وخالد بن الحارث ويحيي بن سعيد في ابن أبي عروبة.

روي أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي: يحيي بن سعيد عالم بحديث سعيد بن ابي عروبة([1]).

وقال أحمد: كان يزيد بن زريع يحفظ أصناف سعيد بن أبي عروبة([2]).

وعنه أنه سئل عن أسباط بن محمد وعبد الوهاب الخفاف في سعيد بن أبي عروبة فقال: الخفاف أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة([3]).

وسعيد بن أبي عروبة من حفاظ الحديث، وأثبت الناس في حديثه يزيد بن زريع، وخالد بن الحارث الحذاء، ويحيي بن سعيد كما ذكر ابن عدي، وقد جاء من كلام العلماء مثل ما يؤيد ذلك، لذلك كانت دلالة التفضيل في كلامه مطابقة لحال الراوي.

(١) ينظر العلل من رواية عبد الله بن أحمد ٣٣٨/٢ (٢٤٩٤).

(٢) المصدر السابق ٣٥٧/٢ (ت ٢٥٨٠).

(٣) ينظر تاريخ بغداد ٢٢/١١.

نماذج من استخدام أهل النقد لأسلوب التفضيل في التزكية من غير المكثرين لاستخدامه

وأقصد بغير المكثرين، المقلِّين في الكلام علي رواة الحديث، أو الذين لم يرد أسلوب التفضيل في نقدهم علي سبيل الكثرة، أو ورد لكن دلالته مختلفة عن دلالة كلام المشهور من علماء الحديث.

(١) أبو بكر بن أبي شَيْبة

قال: ما رأيت أتقن حفظاً من يزيد بن هارون، قال أبو زرعة: والإتقان أكثر من حفظ السرد(١).

أقوال أهل العلم في تفضيل يزيد بن هارون.

ما رأيت أحفظ من يزيد بن هارون قاله ابن المديني(٢).

وعند أحمد هو أحب إليه من محمد بن يزيد (٣).

وقال هشيم بن بشير: ما بالمصريين مثل يزيد بن هارون(٤).

واستفاضت أقوال العلماء في تفضيل يزيد بن هارون وتقدّمه في الحفظ، لذلك كانت دلالة تفضيل ابن أبي شيبة له مطابقة لحاله.

(٢) عبد الرحمن بن مهدي

قال عن نافع بن عمر بن عبد الله الجمحي كان من أثبت الناس(٥).

أقوال أهل العلم في تفضيل نافع بن عمر.

أورد ابن عيينة عنه: ما خلّف بعده مثله(٦).

---

(١) ينظر تهذيب التهذيب ٣٦٧/١٦.

(٢) ينظر تاريخ بغداد ٣٣٩/١٤.

(٣) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٣٣/٢ (ت ١٤٦٢).

(٤) ينظر تاريخ الإسلام ٤٥٦/١٤ (ت ٤٤٥).

(٥) ينظر تقريب التهذيب ٢٦٩/١.

(٦) ينظر العلل من رواية عبد الله بن أحمد ٤٠٩/١ (ت ٨٥٤).

وروي صالح بن أحمد عن أبيه: هو أثبت من عبد الله بن مؤملّ، وقال مرة: هو أحب إلى من عبد الجبار بن الورد، وهو أصح حديثاً(١) وقال فيه أيضاً: ثبت ثبت(٢)، ووثقه ابن معين والنسائي وأبو حاتم وابن سعد(٣)

وتفضيل ابن مهدي لنافع بن عمر مطابقة لأقوال أهل العلم فيه.

(٣) أبو داود سليمان بن داود السجستاني

قال الآجري: سمعت أبا داود يقول: أثبت الناس في أنس قتادة ثم ثابت(٤).

أقوال أهل العلم في تفضيل قتادة وثابت.

وقتادة عند ابن سيرين أحفظ الناس(٥)، وعند أحمد أحفظ أهل البصرة لا يسمع شيئاً إلا حفظه(٦).

وذكره الثوري مرة، وقال: وكان في الدنيا مثل قتادة؟(٧).

وقال شعبة: نَصَصّتُ علي قتادة سبعين حديثاً كلها يقول: سمعت أنس بن مالك إلا أربعة(٨)، وقال أبو حاتم: أثبت أصحاب أنس الزهري ثم ثابت ثم قتادة(٩).

---

(١) ينظر التهذيب ٤٠٩/١٠ (ت ٧٣٦).

(٢) ينظر العلل ٣/(ت ٤٤٠٤)، الجرح والتعديل ٤٥٦/٨.

(٣) ينظر التهذيب ٤٠٩/١٠ (ت ٧٣٦).

(٤) ينظر سؤالات الآجري لأبي داود ٣٦٤/١ (ت ٥٩٧).

(٥) ينظر الجرح والتعديل ١٣٤/٧.

(٦) ينظر تاريخ الإسلام ٤٥٤/٧ (ت ٥٣٧).

(٧) ينظر الجرح والتعديل ١٣٤/٧.

(٨) ينظر تاريخ الإسلام ٤٥٤/٧ (ت ٥٣٧).

(٩) ينظر تهذيب التهذيب ٨٢/٩ (ت ١٠٤).

دلالة تفضيل قتادة وثابت في حديث أنس علي الحقيقة وموافقة لأقوال أهل العلم فيهم، من أكثر التابعين وأثبتهم رواية عن أنس بن مالك ثابت وقتادة .

(٤) شعبة بن الحجاج

سئل شعبة عن أبي حرّة، فقال: ذاك من أصدق الناس(١).

أقوال أهل العلم في تفضيل أبي حرّة

وثقه أحمد(٢)، وقال النسائي: ليس به بأس(٣)، وكان يحيي وعبد الرحمن يحدثان عنه(٤)، وقال ابن معين صالح(٥).

وقال الآجري عن أبي داود ليس بذاك(٦).

وقال البخاري يتكلمون في روايته عن الحسن(٧)، وضعفه بن سعد(٨).

وأري أن دلالة التفضيل في أبي حرَّة ليست علي حقيقتها فقد اختلفت أقوال أهل العلم في توثيقه فضلاً عن تفضيله، فالراجح عندي أن أبا حرَّة ليس أصدق الناس علي الإطلاق، كما فُهم من كلام شعبة (رحمه الله) وربما يكون ذلك مقيداً بأحاديث معينة، أو يقصد بالصدق أصل العدالة والديانة والصلاح.

(٥) الخليل بن عبد الله الخليلي

قال: البخاري أتقن من مائتين من مثل يحيي بن أبي طالب(٩).

---

(١) ينظر العلل ٢٤٢/٣ (ت ٥٠٦٤).

(٢) ينظر العلل رواية عبد الله بن أحمد ٥٢٥/٢ (ت ٣٤٦٩).

(٣) ينظر تاريخ الإسلام ٦٧٩/٩.

(٤) ينظر تهذيب الكمال ٣٠ /٤٠٧ (ت ٦٦٦٥).

(٥) ينظر تهذيب التهذيب ١٠٥/١١ (ت ١٨٠).

(٦) ينظر المرجع السابق ١٠٥/١١.

(٧) ينظر تاريخ البخاري ٨/(ت ٢٥٨٥).

(٨) ينظر الطبقات الكبري ٢٧٥/٧.

(٩) ينظر الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢٤٥/١.

أقوال أهل العلم في تفضيل البخاري

وشهرة البخاري (رحمه الله) تُغني عن نقل كلام أهل العلم فيه، وفي الدرجة العليا من علم الحديث، لكن أكتفي بنقل بعض النصوص في تفضيله للنظر في مقدار موافقة أهل العلم في ذلك.

قال ابن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل(١).

وقال الترمذي: لم أر أحداً بالعراق، ولا بخرسان في معني العلل والتاريخ وفي معرفة الأسانيد، أعلم من محمد بن إسماعيل(٢).

وقال أبو حاتم: محمد بن إسماعيل: أعلم من دخل العراق(٣).

والراجح قولاً واحدا أن دلالة التفضيل في كلامه حقيقية، وموافقة لأقوال أهل العلم في البخاري (رحمه الله).

(٦) عمرو بن علي الفلاس

قال: كان معمر من أصدق الناس(٤)

هو عند ابن معين أثبت في الزهري من ابن عيينةً(٥).

وقال أحمد: ما ضممت أحداً إلى معمر، إلا وجدت معمراً أطلب للحديث منه(٦).

---

(١) ينظر التقييد لابن نقطة ص ٣٢، مقدمة فتح الباري ٤٨٦/١.

(٢) ينظر طبقات الشافعية الكبري ٢٢٠/٢.

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء ٤٣١/١٢.

(٤) ينظر هدي الساري ٤٤٤/١.

(٥) ينظر تاريخ يحي بن معين ٧٧/٢ (ت ٣٣٠).

(٦) ينظر الجرح والتعديل ٢٥٥/٨، سير أعلام النبلاء ٥/٧.

وروي علي بن المديني عن عبد الرحمن بن مهدي يقول: اثنان إذا كُتب حديثهما هكذا رأيت فيه، وإذا انتقيت كانت حساناً معمر وحماد بن سلمة(١).

ودلالة التفضيل في كلام الفلاس علي حقيقيتها لموافقة أقوال العلماء له في ذلك، ومعمر إمام ثبت حجة في الحديث، وعليه مدار كثير من الحديث، واختص عبد الرزاق بن همام بحديثه، وهو في إسناد صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة، وقد أخرجها أحمد في مسنده في موضع واحد بإسناده عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة.

(٧) هشام بن هشام بن حسَّان

قال: حدثني أصدق من أدركت من البشر محمد بن سيرين(٢).

قال عبد الله بن عون: لم أر مثل محمد بن سيرين(٣)، وكان يأتي بالحديث علي حروفه(٤).

وقال ابن يونس: كان ابن سيرين أفطن من الحسن في أشياء(٥)

ودلالة التفضيل في كلام هشام بن هشام في محمد بن سيرين علي حقيقتها فهو ثقة إمام من أثبت وأصدق الناس في الحديث، أجمع أهل العلم علي تفضيله.

(١) ينظر تذكرة الحفاظ ١/١٩٠، تهذيب التهذيب ١٠/٢٤٣.

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ٧/١٤٦ (٢٢٥).

(٣) ينظر تاريخ العبر في خبر من غبر ١/١٠٨.

(٤) ينظر الطبقات الكبري ٧/١٩٤، تاريخ بغداد ٥/٣٣٤.

(٥) ينظر تاريخ الإسلام ٧/٢٤١ (ت ٢٢٥).

المطلب الثالث
دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الراوي من حيث العدالة، والضبط، وعدد الرواية

لابد من مراعاة أحوال الرواة عند التعديل والتجريح، ومن أهم ما يراعي من حال الراوي الحفظ، والكتابة، والعدالة، وعدد الرواية، وسلامة الراوي من متغيرات الزمن كالاختلاط، والكبر، ويمكن ردّ كل ذلك إلى ثلاثة لا تخرج عنها المفاضلة بين رواة الحديث وهي:

(أ) العدالة(١).

(ب) الضبط(٢).

(ج) مقدار الرواية.

ولكي أصل إلى دلالة التفضيل في أقوال النقاد، لابد من دراسة مراعاة حال الراوي الفاضل، والمفضول في هذه العناصر الثلاثة.

(١) قتادة بن دعامة السدوسي

هو من طبقة التابعين، قال فيه ابن سيرين: قتادة أحفظ الناس(٣).

---

(١) العدالة هي أن يكون الراوي مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، والْعَدَالَةِ تسْتَدْعِي صِدْقَ الرَّاوِي وَعَدَمَ غَفْلَتِهِ وَعَدَمَ تَسَاهُلِهِ عِنْدَ التَّحَمُّلِ وَالْأَدَاءِ، ينظر تدريب الراوي ٣٣٥/١ (النوع الثالث والعشرون صفة من تقبل روايته).

(٢) الضبط : هو الحفظ، ويُعْرَفُ ضَبْطُ الراوي بِمُوَافَقَتِهِ الثِّقَاتِ الْمُتْقِنِينَ غَالِبًا، ولَا تَضُرُّ مُخَالَفَتُهُ النَّادِرَةُ فَإِنْ كَثُرَتِ اخْتَلَّ ضَبْطُهُ، ولَمْ يُحْتَجَّ بِهِ. المرجع السابق ٣٣٥/١ وما بعدها (النوع الثالث والعشرون).

(٣) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٣١٥/٢ (ت ٢٣٩٥).

تحدّث قتادة عن حفظه قائلاً: ما قلت لمحدِّث قط أعد عليَّ، وما سمعت أذنايّ شيئاً قط إلا وعاه قلبي(١)، وقدّمه الزهري في العلم علي مكحول(٢).
وأنزله أحمد منزلة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئاً إلا حفظه(٣).

ولا يشك أحد في حفظ قتادة وعلمه، فقد كان من حفَّاظ التابعين وعلمائهم، وربما يكون تفضيل ابن سيرين له علي وجه العموم حيث قال: أحفظ الناس، وخصصه قول أحمد: كان أحفظ أهل البصرة، لأنه فاته سماع بعض الشيوخ، حيث لا يعرف له سماع من أبي رافع(٤) ولا من سعيد بن جبير، ولا من مجاهد بن جبر(٥)، ولا من سليمان بن يسار(٦).

وجزم أحمد أنه لم يسمع من معاذة، وقد دلَّس في أحاديث عن جماعة قاله الذهبي (٧)، لذلك دلالة التفضيل هنا من باب الخاص بعد العام، حيث إن قتادة أحفظ أهل البصرة.

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار

قال أبو معاوية محمد بن خازم الضرير: كان محمد بن إسحاق من أحفظ الناس(٨).

قال شعبة: هو أمير المؤمنين في الحديث(٩).

---

(١) ينظر التاريخ الكبير للبخاري ١٨٦/٧، الجرح والتعديل ١٣٤/٧.
(٢) ينظر تاريخ الإسلام ٤٥٤/٧ (ت ٥٣٧).
(٣) ينظر الجرح والتعديل ١٣٣/٧ (ت ٧٥٦).
(٤) قاله شعبة، انظر تاريخ الإسلام ٤٥٥/٧ (ت ٥٣٧).
(٥) قاله ابن معين، انظر تاريخ ابن معين ٤٨٤/٢.
(٦) قاله يحيي القطان، ينظر تاريخ الإسلام ٤٥٥/٧ (ت ٥٣٧).
(٧) ينظر تاريخ الإسلام ٤٥٥/٧ (٥٣٧).
(٨) ينظر الإرشاد ٢٨٩/١ (مرسلاته).
(٩) ينظر العبر في خبر من غبر ١٦٦/١ (حوادث ١٥١هـ).

وروي البخاري عن شيخه علي بن المديني أنه سمع سفيان يقول: ما رأيت أحداً يتهم ابن إسحاق([1])، وعن الزهري: لا يزال بالمدينة علم جمّ ما كان فيهم محمد بن إسحاق ([2])، وقدَّر البخاري حديثه الذي ينفرد به بألف حديث([3]).

وقال أحمد: قدِم ابن إسحاق إلى بغداد فكان لا يبإلى عمن يحكي عن الكلبي وغيره([4])، وقال ابن معين: هو ثقة وليس بحجة([5])، وسأل يعقوب بن شيبة علي بن المديني عنه فقال: حديثه عندي صحيح، قلت: فكلام مالك؟ قال: مالك لم يجالسه، ولم يعرفه، وأيُّ شيء حدّث بالمدينة؟ قلت: فهشام بن عروة قد تكلم فيه، قال الذي قاله هشام ليس بحجة، لعله دخل علي امرأته وهو غلام، وأن حديثه ليس فيه الصدق، يروي مرة حدثني أبو الزناد، ومرة ذكر أبو الزناد، وهو من أروي الناس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولم أر له إلا حديثين منكرين([6]) وجرَّحه مالك ويحيي بن سعيد([7]).

هكذا اختلف أهل النقد في حفظ ابن إسحاق وعدالته، ولكنِّي أرجح رأي من زكاه لسببين:

الأول: أن الكثرة لمن عدلّه مثل علي ين المديني، وشعبة والثوري والزهري وأبي معاوية الضرير ويزيد بن هارون وغيرهم.

---

(١) ينظر تاريخ بغداد ٢١٤/١.

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ٥٩١/٩.

(٣) ينظر تاريخ البخاري الصغير ١١١/٢).

(٤) ينظر العلل ٦٢/١ (ت ٥٧).

(٥) ينظر تاريخ ابن معين ٥٠٣/٢ (ت ٢٣٠).

(٦) ينظر تاريخ الإسلام ٥٩١/٩.

(٧) المصدر السابق.

الثاني: أن الجرح في حقه مردود لوجود القرينة علي ذلك، وهي تحامل مالك وعروة بن الزبير، قاله ابن المديني، فهو عالم حافظ للحديث والمغازي، كثير الرواية كما قال البخاري، وأري أن دلالة التفضيل فيه حقيقة.

(٣) عبد الله بن المبارك.

قال فيه إبراهيم بن شماس: أحفظ الناس ابن المبارك(١).

تواترت أقوال العلماء في حفظه وعلمه وزهده وإمامته، من ذلك قول شعبة: ما قدم علينا مثله(٢).

وقول ابن مهدي: كان نسيج وحده، وكان أعلم من الثوري(٣).

وقول أبي أسامة: ابن المبارك في المحدثين مثل أمير المؤمنين في الناس(٤)

وقول ابن معين: كان متثبتاً وكُتُبه نحوا من عشرين ألف حديث(٥).

وقد بلغ الغاية في العدالة والضبط وكثرة الرواية بنص الأئمة، وهو ممن أصَّل لعلم الإسناد وفتش عنه فهو القائل (لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء) وقوله أيضاً (بيننا وبين القوم القوائم)(٦) يعني الإسناد، فدلالة التفضيل علي حال عبد الله بن المبارك علي الحقيقة بلا خلاف في ذلك.

(٤) روح بن الفرج

قال فيه أبو جعفر الطحاوي: كان من أوثق الناس، وقال أبو بكر البزار: ليس بمصر أوثق ولا أصدق منه(٧).

---

(١) ينظر تاريخ دمشق ٣٨٧/٤٨.

(٢) ينظر العبر في خبر من غبر ٢١٧/١ (حوادث ١٨١).

(٣) ينظر تاريخ بغداد ١٦١/١٠، النجوم الزاهرة ١٠٣/٢ (حوادث ١٨١).

(٤) ينظر تهذيب الأسماء واللغات ١/ق٢٨٦/١.

(٥) ينظر يحيي بن معين ٣٢٨/٢، معرفة الرجال له ١٠٩/١ (ت ٥٠٤).

(٦) ينظر تاريخ بغداد ١٦٤/١٠، حلية الأولياء ١٦٢/٨.

(٧) ينظر تاريخ الإسلام ١٣٣/٢١.

وثقه الدارقطني([1])، والخطيب ([2])، وقال ابن قُديد: رفعه الله بالعلم والصدق([3])، وفضله السيوطي بالثقة في زمانه، فقال: كان من أوثق الناس في زمانه([4]).

توفرت فيه العدالة والضبط، وأجمع علي تفضيله ثلاثة من الأئمة الطحاوي، والبزار، والسيوطي، فدلالة التفضيل علي حاله علي حقيقتها.

(٥) إبراهيم بن ميسرة

زكَّاه ابن عيينة في ثقته وصدقه فقال: كان من أوثق الناس وأصدقهم([5]).

وثقه ابن معين وأحمد([6])، وقال ابن المديني: قلت لسفيان: أين كان حفظ إبراهيم بن ميسرة من حفظ ابن طاوس؟، قال: لو شئت قلت لك: إنِّي أقدِّم إبراهيم عليه في الحفظ فعلت([7]).

وله نحو ستين حديثاً ([8]).

ويبدو أن التفضيل في إبراهيم يُصرف إلى العدالة والضبط فقط فهو علي الحقيقة فيهما، أما الرواية فهي قليلة مقارنة برواية غيره من الحفَّاظ حيث له نحو ستين حديثاً فقط كما ذكر ابن المديني.

---

(١) ينظر معالم السنن له ١٧١/٢.

(٢) ينظر تهذيب الكمال ٢٥٠/٩ (ت ١٩٣٥).

(٣) ينظر تاريخ الإسلام ١٧٧/٢١ (ت ٢٥٤).

(٤) ينظر حسن المحاضرة ٤٤٨/١ (ت ٢٥).

(٥) ينظر تهذيب الأسماء واللغات ١٠٥/١.

(٦) ينظر الجرح والتعديل ١٣٣/٢، التاريخ الكبير للبخاري ٣٢٨/١، العلل لأحمد رواية عبد الله ٤٠٢/١ (ت ٢٩٥٠).

(٧) ينظر تهذيب التهذيب ١٧٢/١.

(٨) ينظر تاريخ الإسلام ٣٦٩/٨.

(٦) أبو مسهر عبد الأعلي بن مسهر الدمشقي.

تكاثرت الأقوال في عدالته وضبطه وصحة روايته

قال ابن معين: لم أر مثل أبي مسهر(١)، وقال محمد بن عوف: كان أبو مسهر من أحفظ الناس(٢)، أبو حاتم: ما رأيت أصح منه(٣).

قال أبو داود: ما أثبته؟(٤).

من الأقوال السابقة توصلت إلى أن تفضيل أبي مسهر دلالته حقيقية ومتطابق مع أقوال أهل العلم في حاله.

(٧) أبو بكر البرقاني أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب.

سئل الخطيب البغدادي: هل رأيت في الشيوخ أتقن من الْبَرْقَانِيِّ؟ قال: لا!(٥)

قال أبو محمد الخلال: كان البرقاني نسيج وحده (٦).

قال الأزهري: البرقاني إمام إذا مات ذهب هذا الشأن(٧).

وقال فيه الخطيب: كان ثقة ثبتاً ورعاً لم نر في شيوخنا أثبت منه، عارفاً بالفقه له حظ من علم العربية كثير الحديث(٨).

وقال أبو الوليد الباجي: أبو بكر البرقاني ثقة حافظ(٩).

---

(١) ينظر العبر في خبر من غبر ١م٢٩٤ (حوادث سنة ٢١٨هـ).

(٢) ينظر تاريخ دمشق ٤٣١/٣٣.

(٣) ينظر الجرح والتعديل ٢٩/٦ (ت ١٥٣).

(٤) ينظر تاريخ بغداد ١١م٧٣، تذكرة الحفاظ ٣٨١/١.

(٥) المصدر السابق ٣٧٥/٤.

(٦) ينظر المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ٨٠/٨، تاريخ بغداد ٣٧٥/٤.

(٧) ينظر تاريخ دمشق ١٧٠/٧.

(٨) ينظر تاريخ بغداد ٣٧٥/٤.

(٩) ينظر تاريخ دمشق ١٧٠/٧.

ودلالة التفضيل في حفظه وعدالته وكثرة روايته علي الحقيقة، وهذا ما أرجحه.

(٨) سفيان بن عيينة

قال فيه أحمد بن حنبل: أثبت الناس في عمرو بن عمرو سفيان بن عيينة(١)

قال بهز بن أسد: ما رأيت مثل ابن عيينة(٢).

وقال الشافعي: لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز(٣).

وقال الترمذي: سمعت البخاري يقول: ابن عيينة أحفظ من حماد بن زيد(٤) وجعله ابن المديني أتقن أصحاب الزهري(٥)، وهوعند الثوري ليس له نظير(٦).

وسفيان بن عيينة إمام حافظ متقن كثير الرواية، من أثبت وأحفظ أهل زمانه للحديث، وتفضيل ابن عيينة دلالة علي الحقيقة في العدالة والضبط وكثرة الرواية.

(٩) حماد بن زيد

قال ابن معين حماد أثبت الناس في أيوب(٧).

قال وكيع: ما كنَّا نشبهه إلا بمسهر(٨).

---

(١) ينظر سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل ٢٣٢/١ (ت ٢٢٠).

(٢) ينظر العبر في خبر من غبر ٢٥٤/١ (حوادث ١٩٨).

(٣) ينظر تاريخ بغداد ١٧٩/٩، تهذيب الكمال ١٨٩/١١.

(٤) ينظر تاريخ الإسلام ١٩٣/١٣ (ت ١٠٩).

(٥) ينظر تهذيب الكمال ١٩٠/١١.

(٦) ينظر مقدمة المعرفة والتاريخ ٣٣/١.

(٧) ينظر الجرح والتعديل ١٨٣/٣.

(٨) ينظر مقدمة المعرفة والتاريخ ٧٨/١.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: لم أر أحداً قط أعلم بالسنة، ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد([1]).

وقال عبد الرحمن بن خراش: لم يخطيء في حديث قط([2]).

ودلالة التفضيل في حماد بن زيد في العدالة والضبط وكثرة الحديث علي الحقيقة.

(١٠) عكرمة مولي ابن عباس

قال ابن معين: عكرمة مولي ابن عباس من أثبت الناس فيما يروي، ولم يحدث عمن دونه، أو مثله، وأكثر حديثه عن الصحابة([3]).

روي ابن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع أبا الشعثاء يقول: هذا عكرمة مولي ابن عباس هذا أعلم الناس([4]).

قيل لسعيد بن جبير هل تعلم أحداً اعلم منك؟ قال: نعم عكرمة!([5]).

وثقه ابن معين واحتج بعكرمة أحمد والبخاري والجمهور([6]).

عكرمة سيد التابعين قولاً وعملاً وهو إمام في الحديث والتفسير وأعلم الناس بحديث ابن عباس وهو حافظ متقن كثير الرواية والتفضيل في حقه علي الحقيقة.

---

(١) ينظر الجرح والتعديل ١٨٣/٣

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ٩٤/١١.

(٣) ينظر هدي الساري ٤٢٨/١

(٤) ينظر حلية الأولياء ٣٢٧/٣

(٥) ينظر السابق ٣٢٧/٣.

(٦) ينظر تاريخ الإسلام ١٧٥/٧

(١١) أبو داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود

قال فيه عبد الرحمن بن مهدي: أصدق الناس([١]).

قال عمرو بن علي الفلاس: ما رأيت أحفظ منه([٢]).

وقال عن نفسه: كتبت عن ألف شيخ([٣])، وجاء عنه أنه كان يسرد من حفظه ثلاثين ألف حديث([٤]).

وقال ابن المديني: ما رأيت أحفظ من أبي داود الطيالسي([٥]).

أبو داود الطيالسي إمام كبير مصنِّف في الحديث تميَّز بالحفظ والثقة وكثرة الحديث فالتفضيل فيه موافق لأقوال أهل العلم.

(١٢) عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري

قال فيه أبو حاتم: كان أحفظ الناس في زمانه، ولم يكن له نظير في الحفظ في زمانه ([٦])

قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ليس فيهم أصح حديثاً من الليث وعمرو بن الحارث يقاربه([٧]).

وجعله النسائي في الحفظ فوق ابن جريج ([٨])

وكان ابن معين: يوثقه جدا([٩]).

---

(١) ينظر تذكرة الحفاظ ٣٥١/١، تهذيب التهذيب ١٨٢/٤.

(٢) ينظر سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٩).

(٣) ينظر تاريخ الإسلام ١٤ /١٧٩ (ت ١٨٠).

(٤) ينظر تاريخ بغداد ٩ /٢٧.

(٥) ينظر السابق ٢٧/٩.

(٦) ينظر الجرح والتعديل ٢٢٥/٦.

(٧) ينظر تاريخ الإسلام ٢٣٤/٩.

(٨) ينظر تهذيب التهذيب ١٤/٨.

(٩) ينظر تاريخ ابن معين ٤٤١/٢ (ت ٥٣٠١).

ولم ير ابن وهب أحفظ من عمرو بن الحارث، وتعجب الذهبي من ابن وهب، كيف يقول ذلك؟ وقد رأي مالكاً والليث بن سعد وابن جريج([1]).

وقد بلغ عمرو بن الحارث الدرجة العالية في الثقة وكثرة الحديث فالتفضيل فيه علي حقيقته.

(١٣) الحكم بن عتيبة

قال عبد الله بن أحمد: سألت أبي من أثبت الناس في إبراهيم؟ فقال: الحكم بن عتيبة، ثم منصور.([2])

قال ابن عيينة: ما كان بالكوفة مثل الحكم وحماد([3]).

وقال العجلي: كان الحكم ثقة فقيها من كبار أصحاب إبراهيم([4]).

الحكم بن عتيبة من الثقات، صاحب حديث مكثر، من أثبت الناس في حديث إبراهيم النخعي، والتفضيل في حقه ثابت بنص الأئمة، وهذا ما أراه راجحاً في تفضيله

(١٤) هشام بن سعد المدني

وثقه أبو داود وقال: هو من أثبت الناس في زيد بن أسلم([5]).

قال أحمد: لم يكن بالحافظ([6]).

وقال ابن معين: ليس بمتروك([7]).

---

(١) ينظر تاريخ الإسلام ٢٣٥/٩.

(٢) ينظر العلل ٣٥٢/٣ (٥٥٥٧).

(٣) ينظر سير أعلام النبلاء ٢٠٨/٥ (ت ٨٣).

(٤) ينظر تاريخ الإسلام ٣٤٥/٧.

(٥) ينظر تهذيب التهذيب ٣٩/١١.

(٦) ينظر المعرفة والتاريخ ١٧٣/٢.

(٧) ينظر التاريخ لابن معين ٦١٧/٢.

وضعفه النسائي(١) **وابن عدي زاد:** يكتب حديثه(٢).

ولم يكن يحيي بن سعيد يروي عنه(٣).

ودلالة التفضيل هنا ليست علي الإطلاق، وإنما في حديثه عن زيد بن أسلم فهو فيه علي الحقيقة، حيث إن هشام بن سعد اختلف فيه أهل النقد، وقد أكثر عن زيد بن أسلم كما قال الذهبي.

(١٥) عمر بن حفص بن غياث بن طلق

قال ابن حجر: أثبت الناس في أبيه(٤)

وثقه أبو حاتم وأبو زرعة(٥)، **والعجلي**(٦)، **وقال أحمد:** صدوق(٧)، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ(٨)، وقال الذهبي: كان من العلماء الأثبات لم يخرجوا له عن غير أبيه، وكان مكثراً عنه ملمَّاً به(٩).

ودلالة التفضيل هنا ليست علي إطلاقها، وإنما في روايته عن أبيه، وهو فيها علي الحقيقة، أما في غير روايته عن أبيه فهي علي غير الحقيقة حيث إنه لم يعرف بالرواية عن غير أبيه، فهو فقير الرواية عن غير أبيه.

---

(١) ينظر المتروكين ١٠٥.

(٢) ينظر الكامل في ضعفاء الرجال ٤٠٩/٨ (ت ٢٠٢٥).

(٣) ينظر تاريخ الإسلام ٦٥٣/٩.

(٤) ينظر لسان الميزان ١٨٢/٤.

(٥) ينظر الجرح والتعديل ٦/(ت ٥٤٤).

(٦) ينظر معرفة الثقات له ٤١/١ (ت ٣٣٦).

(٧) ينظر تاريخ أسماء الثقات ١/(ت ٧١٥).

(٨) ينظر الثقات لابن حبان ٤٤٥/٨.

(٩) ينظر سير أعلام النبلاء ٦٣٩/١٠ (ت ٢٢٣).

(١٦) هشيم بن بشير

قال أحمد: هشيم أثبت الناس في حصين وأعلمهم بأحاديثه(١).

كان هشيم كثير الحديث ثبتاً(٢).

وجعله ابن مهدي فوق الثوري في حفظ الحديث(٣).

وقال يزيد بن هارون: ما رأيت أحداً أحفظ للحديث من هشيم إلا سفيان إن شاء الله(٤).

وقال أبو حاتم: لا يسأل عنه في صدقه وأمانته وصلاحه(٥).

وقال عبد الله بن المبارك: من غيَّر الدهر حفظه، فلم يغيِّر حفظ هشيم(٦).

وأري أن دلالة تفضيل هشيم في الحفظ والإتقان وكثرة الرواية ظاهرة في كلام أهل العلم، وتزكيتهم له في ذلك، فالتفضيل فيه علي الحقيقة.

(١٧) عبد الرحمن بن أبي الزناد

قال ابن معين في حقه: هو أثبت الناس في هشام بن عروة(٧).

ضعفه ابن مهدي(٨) وابن معين (٩) والنسائي(١٠) والفلاَّس(١١).

---

(١) ينظر التعديل والتجريح ٤١٢/١ لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، الناشر: دار اللواء الرياض الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ.

(٢) ينظر النجوم الزاهرة ١٠٧/٢ (حوادث ١٨٢).

(٣) ينظر تاريخ بغداد ٩٠/١٤، تهذيب الكمال ٣/(ت ١٤٤٧هـ).

(٤) ينظر تهذيب الكمال ٣/(ت ١٤٤٧).

(٥) ينظر الجرح والتعديل ١١٦/٩.

(٦) ينظر تاريخ الإسلام ٤٣٢/١٢ (ت ٣٩٤).

(٧) ينظر تاريخ أسماء الثقات ٢١٦/١ (ت ٧٧٥)، العبر في خبر من غبر ٢٠٥/١.

(٨) ينظر الجرح والتعديل ٢٥٢/٥.

(٩) ينظر تاريخ ابن معين ٣٤٧/٢.

(١٠) ينظر تاريخ بغداد ٢٣٠/١٠.

(١١) المصدر السابق ١٠ /٢٢٩.

وقال علي بن المديني: ما حدَّث بالمدينة فصحيح وما حدَّث ببغداد أفسده البغداديون(١).

ودلالة التفضيل في عبد الرحمن بن أبي الزناد خاصة بروايته عن هشام بن عروة، وليس علي إطلاقها، فهو عن غيره ليس مفضلاً.

(١٨)عبد الله بن وهب

قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المُقَدَّمِيِّ: أثبت الناس في مالك ابن وهب، وكذا قال: أحمد بن خالد(٢).

قال أبو زرعة: نظرت في نحو ثلاثين ألف حديث لابن وهب لا أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له(٣).

وقال أحمد: ما أصح حديثه وأثبته(٤).

وقال مالك: ابن وهب عالم(٥).

وقال فيه ابن عدي: لا أعلم له حديثاً منكراً إذا حدَّث عنه ثقة(٦).

وقال النسائي: ابن وهب ثقة ما أعلمه(٧).

التفضيل في حق ابن وهب علي الحقيقة بنص كلام الأئمة من نقاد الحديث.

ومن خلال هذه النماذج الثمانية عشر لبيان التفضيل ومطابقته لحال الراوي من حيث الضبط والعدالة ومقدار الرواية، يتبين مطابقة التفضيل لأحوال الرواة من

---

(١) ينظر تاريخ بغداد ٢٢٩/١٠.

(٢) ينظر الصلة وتاريخ الأندلس ٣٠٧/١.

(٣) ينظر تاريخ الإسلام ٢٦٤/١٣ (ت ١٧٠).

(٤) ينظر الجرح والتعديل ١٩٠/٥.

(٥) ينظر وفيات الأعيان ٣٦/٣.

(٦) ينظر الكامل في ضعفاء الرجال ٤/(ت ١٥٢١).

(٧) ينظر تاريخ الإسلام ٢٦٤/١٣ (ت ١٧٠).

حيث الحفظ وعدد الرواة في خمسة عشر أنموذجا، وعدم المطابقة في ثلاثة نماذج هي:

(أ) قتادة السدوسي

حيث جاء التفضيل في حقه عاماً في كلام ابن سيرين، وخصصه قول أحمد بأهل البصرة.

(ب) هشام بن سعد المدني

فقد اختلف في توثيقه أهل النقد، لكن التفضيل كان خاصاً بما رواة عن زيد بن أسلم، وقال الذهبي: روايته عن زيد بن أسلم كثيرة.

(ج) عبد الرحمن بن أبي الزناد

التفضيل فيه خاصة بروايته عن هشام بن عروة بن الزبير، أما في غيرها فقد اختلف في ثقته أهل النقد.

المطلب الرابع
تحليل استخدام المحدثين أساليب التفضيل في التزكية

مدخل

من الأساليب التي اعتمد عليها علماء الحديث في نقد الرواة والمرويات أسلوب التفضيل، وقد تنوع منهجهم في ذلك إلى صور متعددة ومتباينة، منها:أقسام التفضيل، وأوجه التفضيل، وعلة التفضيل، وأثر اختلاف النقاد في التفضيل، وقرائن التفضيل، وأطلقت علي هذا المطلب تحليل أسلوب التزكية في كلام أهل الحديث.

أولا: أقسام التفضيل في تزكية الرواة.

أقسام التفضيل اثنان مطلق ومقيِّد، وقد ورد في كلام علماء النقد التفضيل المطلق في جميع صيغ التفضيل في تزكية الرواة، وجاء ذلك علي ألسنة كثير من أهل الحديث

(أ) التفضيل المطلق في تزكية الرواة

(١) قال ابن عيينة: أنبأنا أوثق الناس أيوب([1]).

هذا التفضيل مطلق، وأيوب ثقة إمام، سئل أحمد تقدم أيوب على مالكٍ؟ قال: نعم!([2]).

(٢) قال أحمد بن حنبل: يحيي بن سعيد القطان أثبت الناس وما كتبت عن مثل يحيي بن سعيد([3]).

---

(١) ينظر الجامع لأخلاق الراوي ٨٦/٢ (ت ١٢٤٨).

(٢) ينظر سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل ١٧٤، تهذيب التهذيب ٣٩٩/١ (ت ٧٣٣).

(٣) ينظر معرفة علوم الحديث للحاكم ١١٢/١.

يحيي القطان خبير بأحوال الرجال وهو إمام أهل زمانه، أجمع عبد الرحمن بن مهدي وعلي بن المديني وأحمد بن حنبل أنهم لم يروا أثبت من يحيي بن سعيد القطان وما رأوا مثله(١).

(٣) قال عبد الرحمن بن مهدي: أبو داود الطيالسي أصدق الناس(٢).

وهو ثقة حافظ مصنِّف كثير الحديث، قال فيه النسائي: ثقة من أصدق الناس لهجة(٣).

(ب) التفضيل المقيَّد في تزكية الرواة

التفضيل المقيد في تزكية الرواة يتنوع باختلاف الحالة المقيد بها، وحالة التقييد تأتي بالأوجه الآتية:

(١) تفضيل مقيّد بشيخ واحد، أو أكثر من شيخ

- التفضيل المقيّد بشيخ مثل قول ابن معين: لم يكن أحد أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري(٤).

وسفيان إمام أهل الحديث في زمانه قال فيه ابن المبارك: لا أعلم على وجه الأرض أعلم من سفيان(٥) والراجح صحة تفضيله في شيخه الأعمش.

- التفضيل المقيد بأكثر من شيخ ما ورد في الليث بن سعد

قال الدراقطني: الليث من أثبت الناس في سعيد المقبري(٦).

---

(١) ينظر تهذيب التهذيب ٢٢٢/١١.

(٢) ينظر تذكرة الحفاظ ٣٥١/١.

(٣) ينظر تهذيب التهذيب ١٨٢/٤ (ت ٣١٦).

(٤) ينظر شرح علل الترمذي ٣٧٥/١.

(٥) ينظر تذكرة الحفاظ ١٥١/١ (ت ١٩٨).

(٦) ينظر علل الدارقطني ١٣٩/٦.

وقد استطاع تمييز ما رواه سعيد المقبري عن أبيه، وما رواه عن أبيه عن أبي هريرة.

وقال ابن حجر: الليث بن سعد من أوثق الناس في أبي الزبير(١).

والليث إمام أهل مصر في الحديث، في منزلة مالك في الحفظ والعدالة وكثرة الحديث، وأري أن دلالة التفضيل فيه علي الحقيقة.

(٢) تفضيل مقيَّد بأهل بلد

قال ابن حبان: الثوري أعلم بحديث أهل بلده من شعبة وأحفظ لها منه(٢).

والمقصود بهذا أن الثوري مقدّم في حديث أهل بلده الكوفة علي شعبة في الحفظ.

وقال ابن عيينة: الصلت بن مهرام كان أصدق أهل الكوفة(٣).

(٣) تفضيل مقيّد بزمن معين

قال السيوطي: روح بن الفرج القطان كان من أوثق الناس في زمانه(٤).

هذا تفضيل مقيّد بزمن كان فيه روح بن الفرج أوثق الناس في زمانه.

(٤) تفضيل مقيّد بكتاب بعينه أو أحاديث بعينها

التفضيل المقيّد بكتاب مثل قول ابن معين: أوثق الناس في الموطأ الْقَعْنَبِيُّ، ثم عبد الله بن يوسف(٥).

وقد أجمع أهل العلم أن الْقَعْنَبِيُّ أوثق الناس في رواية الموطأ، وبعده عبد الله بن يوسف.

---

(١) ينظر تلخيص الحبير ٢٦٥/١.

(٢) ينظر الإحسان بترتيب ابن بلبان ١٧٩/٨.

(٣) ينظر تاريخ الإسلام ١١٤/٩ (ت ٢٢٩).

(٤) ينظر حسن المحاضرة ٤٨٨/١.

(٥) ينظر تهذيب التهذيب ٨٧/٦.

عبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعي أثبت الناس كتاباً في الثوري([1]).

(٥) تفضيل مقيّد بألفاظ التحمل والأداء

قال يحيي بن أبي كثير عن شعيب: كان جابر الْجُعْفِيِّ إذا قال أنبأنا وحدثنا وسمعت فهو من أوثق الناس([2]).

وهذا التفضيل مختصُ بألفاظ التحمل والأداء، وفائدة معرفته الوقوف علي اتصال الحديث.

(٦) تفضيل مقيَّد بطول الصحبة وكثرة الملازمة للشيخ

عبد الوارث بن سفيان الحبيب أبو القاسم بدأ بالطلب علي قاسم بن أصبغ البياني وسمع منه، وأكثر عنه وكان أوثق الناس فيه وأكثرهم ملازمة له.([3])

ودلالة التفضيل مقيدة بطول الملازمة بين عبد الوارث بن سفيان وقاسم بن أصبغ.

(٧) تفضيل مقيّد بسلامة الراوي من الكبر والاختلاط

سئل أحمد: أيَّما أحب إليك أبو إسحاق أو السُّدِّيُّ؟ فقال: أبو إسحاق ثقة ولكن الذين حملوا عنه بآخره([4]).

في إشارة إلى تغيّر أبي إسحاق السبيعي

وقال أحمد: عبد الله بن لهيعة كان من أكثر الناس حديثاً، ومن خيار الناس، لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلط، فصار يعتبر بذلك، ويستشهد به كثيراً ما يقترب هو والليث بن سعد([5]).

---

(١) ينظر تقريب التهذيب ٥٣٦/١.

(٢) ينظر توجيه النظر ٦٥٦/٢.

(٣) ينظر الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لأبي القاسم خلف بن أحمد بن بشكوال ٣٦٤/١ الناشر: مكتبة الخانكي القاهرة الطبعة الثانية ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

(٤) ينظر الجرح والتعديل ٢٤٣/١/٣.

(٥) ينظر توجيه النظر ٣٢٨/١.

(٨) تفضيل مقيَّد برواية الراوي عن أبيه

قال ابن حجر: عمر بن حفص بن غياث أثبت الناس في أبيه(١).

وقيَّد التفضيل بروايته عن أبيه واضح في كلام ابن حجر (رحمه الله).

ثانيا: أوجه التفضيل

تعددت أوجه التفضيل عند نقاد الحديث، كالعدالة، والحفظ، والإمامة في العلم، وكثرة الرواية وغير ذلك.

(أ) التفضيل في العدالة

روي الخطيب بسنده عن شعبة قال: لم أر أحداً أصدق من سليمان التَّيْمِيِّ(٢) والصدق يصرف إلى العدالة، لأنه ضد الكذب.

(ب) التفضيل في الحفظ

قال مسلمة بن القاسم: علمنا أن الْعُقَيْلِيُّ من أحفظ الناس(٣).

والحفظ أحد فروع الضبط، ويعني به شدة الحفظ في الصدور، ويسمي عند العلماء ضبط صدر، ويقابله ضبط كتاب، وهو ما كان محفوظاً في الكتاب عند من كان يغتمد في الرواية علي كتابه.

(ج) التفضيل في الإتقان

والإتقان أكثر من حفظ السرد كما قال أبو زرعة الرازي(٤).

---

(١) ينظر لسان الميزان ١٨٢/٤، اتحاف المهرة ٦١/٢ (ح ١٢٢٥).

(٢) ينظر الجامع لأخلاق الراوي ٩/١/(ت ١٠١٥).

(٣) ينظر تذكرة الحفاظ ٨٣٣/٣.

(٤) ينظر تهذيب التهذيب ٣٦٧/١١.

قال القاضي عياض: شيخنا الحافظ أبو علي الْجَيَّانِيُّ من أتقن الناس بالكتب، وأضبطهم لها وأقومهم لحروفها، وأفرسهم ببيان مشكل أسانيدها ومتونها(١).

(د) التفضيل في الإمامة في العلم

سئل أحمد عن يحيي القطان وابن مهدي ووكيع؟ فقال: يحيي أبصرهم بالرجال، وأنقاهم حديثاً، وأظنه قال: وأثبتهم حديثاً(٢).

(هـ) التفضيل في كثرة الرواية

سئل أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي: كان أحمد أكثر حديثاً أم إسحاق بن راهوية؟ قال أحمد(٣).

ويأتي التفضيل هنا في مقدار الرواية، وهو أحد أوجه التفضيل مع الحفظ والعدالة.

(و) المفاضلة بين ثقتين أو عدد من الثقات.

قيل لأحمد: بِشْرِ بْنِ الْمُفَضَّلِ؟ فقال: ثقة ثقة!، قيل له فخالد بن الحارث؟ قال: هو أرفع من هذا ! يعني بشراً(٤).

قال أحمد: ميمون بن مهران، وسلاّم بن مسكين، وأبو الأشهب، وحَوْشَبِ بن عقيل، كلهم من الثقات، إلا أن مهدي كأنه أحب إلى هو في القلب أحلاهم(٥).

---

(١) ينظر الإلماع ١٩٢/١ للقاضي عياض الناشر: دار التراث القاهرة، المكتبة العتيقة تونس الطبقة الأولي ١٣٧٩هـ- ١٩٧٠م.

(٢) ينظر شرح علل الترمذي ١٦٨/١.

(٣) ينظر مناقب الإمام أحمد ١٨١/١ المؤلف جمال الدين أبو الفرج بن الجوزي الناشر: دار هجر الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ.

(٤) ينظر سؤالات أبي داود لأحمد (ت ١٢٢٤ ــ ٢١٢٥).

(٥) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٢٣٥/١ (ت ٣٠٠).

(ي) التفضيل بين ثقة وضعيف أو بين ضعيفين

التفضيل بين ثقة وضعيف

سئل أحمد أيهما أحب إليك عبد العزيز أو يحيي بن أبي إسحاق؟ قال: عبد العزيز أوثق حديثاً من يحيي؛ عبد العزيز من الثقات، يحيي في حديثه بعض الضعف([1]).

التفضيل بين ضعيفين

سئل أبو حاتم عن ابن عقيل؟ فقال: لين الحديث ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه، وهو أحب إلى من تمام بن نجيح([2]).

ثالثا: علة التفضيل يعني (سبب التفضيل)

المراد بعلة التفضيل السبب الذي من أجله كانت المفاضلة بين الرواة، وقد يكون السبب طول الملازمة للشيخ، فيفضل الراوي علي أقرانه ممن تتلمذ علي هذا الشيخ، وقد يكون السبب قلَّة الخطأ، أو الجمع بين طرفي الضبط الحفظ والكتابة، أو قِدَم السماع من الشيخ، أو التفرد بشيوخ لم يشاركه فيهم أحد، إلى غير ذلك من الأسباب الحاملة علي التفضيل، وهي غالباً ما تكون مقرونة بتفضيل أهل النقد للراوي، ومن نماذج أسباب التفضيل ما يلي:

(١) التفضيل بسبب الكتابة

قال ابن الجنيد: سمعت يحيي بن معين يقول: شعيب بن أبي حمزة من أثبت الناس في الزهري، كان كاتباً له، قلت: شعيب بن من؟ قال: شعيب بن دينار!، قلت ليحيي: اسم أبي حمزة دينار؟ قال: نعم!([3]).

---

(١) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٣٩٩/١ (ت ٨١٢).

(٢) ينظر الجرح والتعديل ١٥٤/٢/٢.

(٣) ينظر سؤالات ابن الجنيد ليحيي بن معين ٣٩٤/١ (ت٥٠٧).

(٢) التفضيل بسبب قلَّة الخطأ.

قيل لأحمد: إن اختلف سفيان وشعبة في الحديث، فالقول قول من؟ قال: سفيان أقل خطأ، ويقول: آخذ(١) وقال أحمد: سفيان أحفظ للإسناد وأسماء الرجال من شعبة.

(٣) التفضيل بسبب الرجوع إلى الكتاب

قال محمد بن خلاَّد: سمعت يحيى بن سعيد، وذكر شعبة وسفيان، فقال: سفيان أقل خطأ: لأنه يرجع إلى كتاب. قال أبو حاتم: سفيان أحفظ من شعبة وإذا اختلف شعبة والثوري فالثوري، وقال أبو زرعة: كان الثوري أحفظ من شعبة في إسناد الحديث ومتنه.(٢)

قال أبو طالب: قلت لأحمد: من أحبُّ إليّك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ **قال:** إسرائيل لأنه كان صاحب كتاب(٣).

(٤) التفضيل بسبب كثرة ممارسة حديث الشيخ

أثبت الناس في أبي إسحاق حفيده إسرائيل بن يونس لكثرة ممارسته له(٤).

(٥) التفضيل المقرون بالضبط وقِدَم السماع من الشيخ

قال أحمد: شريك مقدّم علي إسرائيل في أبي إسحاق لأنه أضبط عنه، وأقدم سماعاً، ويختلف علي إسرائيل في أبي إسحاق، وقدَّم شريكاً علي يونس وأبي الأحوص فيه أيضاً(٥).

---

(١) ينظر شرح علل الترمذي ٤٥٣/١ (باب تراجم أعيان الحفاظ).

(٢) المصدر السابق ٤٥٣/١ (باب تراجم أعيان الحفاظ).

(٣) ينظر الجرح والتعديل ٣٣١/١/١.

(٤) ينظر تقريب التهذيب ٢٢٢/١.

(٥) ينظر شرح علل الترمذي ٢٧٠/١ (أصحاب أبي إسحاق).

(٦) التفضيل بسبب التحديث من الكتاب.

قال يحيي القطان: لم يكن أحد أثبت في نافع من ابن جريج(١).

حمل بعض أهل العلم ذلك التفضيل علي ما حدّث به ابن جريج عن نافع من كتابه، أما ما حدَّث به من حفظه فهو غير مقدم فيه، ودليل ذلك ما روي عن يحيي بن القطان قوله: إن لم يحدّثك ابن جريج من كتابه لم ينتفع به(٢).

(٧) التفضيل بالتفرد بالرواية عن بعض الشيوخ

قال يحيي بن معين: شريك ثقة، وهو أحبُّ إلى من أبي الأحوص وجرير، ليس يقاس هؤلاء بشريك، وهو يروي عن قوم لم يرو عنهم سفيان(٣).

رابعا: أثر اختلاف النقاد في التفضيل

ورد في كتب الجرح والتعديل اختلاف التفضيل في الراوي الواحد ممن عليهم مدار الحديث، سواء أكان هذا الاختلاف صادراً من ناقد أو أكثر، ولكل واحد من أهل النقد سبب في تفضيله لراو علي الآخر في هذا الشيخ، ومن أبرز الشيوخ الذين اختلف النقاد في تفضيل تلامذتهم

(أ) الاختلاف في أثبت الناس في حديث محمد بن شهاب الزُّهْرِيِّ.

اختلف أهل النقد في أفضل الناس في حديث الزهري، وكل واحد من النقاد دلّل علي اجتهاده في ذلك.

(القول الأول)

قال يحيي بن معين: شعيب بن أبي حمزة ليس به بأس هو أعلم الناس بالزهري من يونس ومعمر، ومالك من أوثق الناس في الزهري(٤).

---

(١) ينظر تاريخ بغداد ١٠ /٤٠٤.

(٢) ينظر المرجع السابق ١٠ /٤٠٤.

(٣) ينظر من كلام يحيي في الرجال ٣٦/١ (ت ٣٢).

(٤) ينظر من كلام أبي زكريا يحيي بن معين في الرجال ٦٠/١ (ت١٣٨).

وكذا قال عنه أحمد «ثبت صالح الحديث» وكان من أثبت الناس في الزهري توفي سنة ١٦٢ أو ١٦٣ هـ(١) وذكر الإمام أحمد بن حنبل أنه رأى كتب شعيب عن الزهري فرآها مضبوطة مقيدة(٢).

وجاء عن ابن معين هنا لفظتان مختلفتان في التفضيل لفظة (أعلم) ولفظة (أوثق) وقال في شعيب بن أبي حمزة ليس به بأس وهذا يعني أنه ثقة عنده، وعُرِف ذلك باستقراء اصطلاحه في النقد، ولفظ (أعلم) الذي قاله ابن معين في تفضيل شعيب في حديث الزهري، يعني أنه أعرف بحديثه من غيره وقد وضَّح ذلك بقرينة الكتابة، حيث قال في موضع آخر: «شعيب بن أبي حمزة من أثبت الناس في الزهري، كان كاتباً له» فقد جمع شعيب بين الحفظ والكتابة في حديث الزهري، لكن شعيباً في الحفظ والثقة في غير الزهري ليس مثل مالك بن أنس، فمالك أيضاً من أوثق الناس في الزهري، لكن عند ابن معين جمع شعيب بين التثبت والكتابة.

وفي موضع آخر قال إبراهيم بن الجنيد: ((سئل يحيى بن معين – وأنا أسمع – من أثبت الناس في الزهري؟ قال: مالك، ثم معمر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، الزُّبَيْدِيُّ، وابن عيينة، وكل هؤلاء ثقات(٣).

وهنا فضّل ابن معين مالكاً ومعمراً وعقيلاً ويونساً علي شعيب، فيكون هنا قد خالف قوله الأول، في تقديم شعيب في الزهري.

(١) ينظر تهذيب التهذيب ج ٣٥١/٤-٣٥٢.

(٢) ينظر المعرفة والتاريخ ٤٤/١، تهذيب التهذيب ج ٣٥١/٤-٣٥٢.

(٣) ينظر شرح علل الترمذي ٢٥١/١ (أصحاب الزهري).

وقال سعيد الدارمي: قُلْتُ لابن معين: إن بعض الناس يَقُولُ: أثبت الناس فِي الزُّهْرِيّ سُفْيَان، قَالَ: إنما يَقُولُ ذَلِكَ من سَمِعَ مِنْهُ وأي شيء كَانَ سُفْيَان إنما كَانَ غُلَيْمًا(١)، وذلك لأن سفيان ولد (١٠٧هـ) وتوفي الزهري في عام (١٢٤هـ) فكان عمر سفيان يومئذ سبعة عشر عاماً، لذا قال ابن معين: إنما كان غُلَيْماً.

وقال الْمُفَضَّلِ الغلابي: سَمِعْت ابْن معين يقدّم مالكًا فِي الزُّهْرِيّ ثُمَّ معمرًا ثُمَّ يُونُس. وكان يحيى القطَّان يقدّم ابْن عيينة عَلَى معمر.(٢)

(القول الثاني)

قال علي بن المديني: أثبت الناس في الزهري، ابن عيينة، وزياد بن سعد، ثم مالك ومعمر، ويونس من كتابه".(٣)

وقول ابن المديني هنا يفضِّل فيه ابن عيينة في الزهري ثم بعده زياد سعد علي مالك ومعمر ويونس

(القول الثالث)

قَالَ عُثْمَان بْن أبي شيبة: سألت يحيى القطَّان: مَن أثبت الناس فِي الزُّهْرِيّ؟ فَقَالَ: مالك ثُمَّ ابْن عُيينة ثُمَّ معمر.(٤)

وهنا فضَّل يحيي القطان مالكاً ثم ابن عيينة ثم معمراً علي باقي أصحاب الزهري.

---

(١) ينظر تاريخ الإسلام ٦٢٩/٩

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ٦٢٩/٩

(٣) ينظر تهذيب التهذيب ٤٥١/١١

(٤) ينظر تاريخ الإسلام ٤١٠/٩ (٣٧٦)

(القول الرابع)

قال عبد الله بن المبارك وذكر أصحاب الزهري: كان يونس أحفظهم للمسند. وقال: ما رأيت مثل معمر في الزهري إلا أن يونس كان آخذ للمسند.

وقال: ليس أحد أعلم بحديث الزهري من معمر إلا ما كان من يونس فإنه كتب **الكتب على الوجه، وقيل ليحيى بن معين:** من أثبت: معمر أو يونس؟ قال: يونس أسندهما، وهما ثقتان جميعاً.(١)

(القول الخامس)

قال أبو حاتم: أتقن الناس في الزهري مالك، ومعمر، ويونس، و الزُّبَيْدِيُّ، وعقيل وابن عليَّة، هؤلاء الستة أهل الحفظ والإتقان والضبط، والمذاكرة، وبهم يعتبر حديث الزهري(٢).

وخلاصة القول في أصحاب الزهري الذين هم في الطبقة الأولي من الحفظ والإتقان وهم مالك وشعيب وعقيل ويونس والأوزاعي، و الزُّبَيْدِيُّ، وابن عيينة، أن كل هؤلاء ثقات كما قال ابن معين، فالتفضيل بينهم جاء لقرينة عند العلماء فرجَّح بعضهم شعيباً ويونسَ في الزهري لقرينة الكتابة، ورجح آخرون مالكاً ومعمراً لقرينة الحفظ والملازمة، لكن اختلف يحيي القطان وابن معين في تقديم ابن عيينة علي أصحاب الزهري فجزم به ابن القطان، ومنعه ابن معين لصغر سنه، حيث ولد ابن عيينة ١٠٧هـ وتوفي الزهري ١٢٤هـ.

ويظهر أثر الاختلاف في التفضيل في حديث الزهري، في الترجيح بين الروايات عند التعارض، فإذا كانت الرواية مختلف فيها علي الزهري بين مالك

---

(١) ينظر مختصر تاريخ دمشق لابن منظور ٢٨٨/٨.

(٢) ينظر طبقات الشافعية الكبري للسبكي المقدمة ١٠/١ الناشر: دار هجر للطباعة الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

وشعيب ويونس وعقيل وابن عيينة مثلاً، ووقع اختلاف في متن الحديث، فإن الرواية الراجحة تكون لأثبت الناس فيه، أما إذا وقع الاختلاف في الزهري بين أهل الطبقة الأولي، وبين غيرهم من الطبعة الثانية، فالترجيح لرواية الطبقة الأولي قولاً واحداً، مثال ذلك ما جاء في حديث الزهري «أَنَّ السُّنَّةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجِنَازَةِ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ، ثُمَّ يَقْرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى سِرًّا فِي نَفْسِهِ، ثُمَّ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ (ﷺ)، وَيُخْلِصَ الدُّعَاءَ لِلْجِنَازَةِ فِي التَّكْبِيرَاتِ، لَا يَقْرَأُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، ثُمَّ يُسَلِّمُ سِرًّا فِي نَفْسِهِ»(١).

قال ابن حجر: يونس بن يزيد وشعيب بن أبي حمزة خالفا الليث فروياه عن الزهري، وهما أحفظ لحديث الزهري، فزادا في السند، وساقا المتن أتمّ من سياق الليث(٢).

(ب) الاختلاف في أوثق الناس في حديث قتادة السدوسي.

اختلف أهل الحديث في أثبت الناس في حديث قتادة علي أقوال منها

الأول: قال ابن معين: «سعيد بن أبي عروبة أثبت الناس في قتادة»(٣).

وقال ابن أبي خيثمة سمعت ابن معين يقول: ((همام في قتادة أحب إلى من أبي عوانة))(٤).

---

(١) أخرجه الشافعي في الأم (٦٠٨/٢) وإسناده، قال الشَّافِعِيُّ، أبنا مُطَرِّفُ بْنُ مَازِنٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ فذكره، وروي هذا الحديث بطرق مختلفة عن الزهري، فرواه أيضا من طريق الليث مختصراً، قال الشافعي أنا بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: السُّنَّةُ أَنْ يُقْرَأَ عَلَى الْجِنَازَةِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

(٢) ينظر النكت علي مقدمة ابن الصلاح لابن حجر ٢٠٤/٤ ح رقم (٤٩٧٤).

(٣) ينظر سؤالات ابن الجنيد ليحيي بن معين ٣٤٩/١ (ت ٣١٣).

(٤) ينظر شرح علل الترمذي ٢٦٣/١ (أصحاب قتادة).

وعنه أيضاً: سَمِعْتُ يَحْيَى بْن مَعِيْن يَقُولُ: أَثْبَتُ الناس في قتادة: سعيد بن أبي عروبة وهشام – يعني: الدستوائي – وشُعْبَة، ومَنْ حدَّث مِنْ هؤلاء بحديثٍ عن قتادة فلا تبالِي ألا تسمعه من غيره(١).

الثاني: ابن رجب الحنبلي «ومن المعروف في علم العلل أن شعبة وهماما أوثق الناس في قتادة وبخاصة من سعيد بن أبي عروبة»(٢).

يري ابن رجب أن رواية شعبة وهمام بن يحيي أوثق من رواية ابن أبي عروبة في قتادة.

الثالث: أحمد بن حنبل، قال إسحاق بن هانئ: سألت أبا عبد الله قلت: أيُّما أحب إليك في حديث قتاد: سعيد بن أبي عروبة أو همام أو شعبة أو الدستوائي؟ فسمعته يقول: ((قال عبد الرحمن بن مهدي: سعيد عندي في الصدق مثل قتادة وشعبة ثبت، ثم همام)). قلت: والدستوائي؟ قال: ((والدستوائي أيضاً))(٣).

ابن أبي عروبة عند أحمد وعبد الرحمن بن مهدي مقدم في قتادة علي أقرانه.

ومن خلال آراء العلماء في أصحاب قتادة تبيّن لي أن ابن أبي عروبة وشعبة وهشام مفضّلون علي أقرانهم من أصحاب قتادة مثل أبي عوانه وهمام وأبان وحماد سلمة.

ويسمي أصحاب قتادة سعيد وشعبة وهشام بالحفَّاظ، ويسمي همام وأبان وحماد بالشيوخ.

---

(١) ينظر التاريخ الكبير لابي بكر ابن أبي خيثمة ٨٣/٢ (ت ١٨٣٥) الناشر: دار الفاروق الحديثة القاهرة الطبعة الأولي ١٤٢٧هـ.

(٢) ينظر شرح علل الترمذي ٦٣/١ (المبحث الثالث زيادة الثقة عند ابن رجب).

(٣) المصدر السابق ٢٦٣/١ (أصحاب قتادة).

وإذا اختلف الحفاظ من أصحاب قتادة في حديثه، فإذا روي ابن أبي عروبة عنه وخالفه شعبة وهشام، فالقول قولهما، حيث إن قول الاثنين منهما مقدم من غير تعيين، وإذا اختلف الثلاثة يتوقف في الحديث.

أما الشيوخ من أصحاب قتادة فإذا روي أحدهم حديثاً خالف فيه أحد الحفاظ من أصحاب قتادة فالقول قول الحافظ، وإذا اجتمع الشيوخ في حديث وخالفهم الحفاظ أو أحدهم يتوقف في الحديث.

وفرَّق هنا بين أن ينفرد شيخ من أصحاب قتادة بحديث، ويخالفه حافظ، فالقول قول الحافظ لتقدمه في حديث قتادة، أما إذا اتفق الشيوخ الثلاثة وخالفهم الحفاظ أو أحدهم يتوقف في الحديث(١).

ولعل تقديم الحفاظ في حديث قتادة حيث إنهم أعلم بحديثه من غيرهم، لاسيما وأن قتادة مدلس، فكانوا يعرفون ما صرح بالتحديث فيه مما عنعنه، وفي هذ يقول البَرْدِيجي ((أصح الناس رواية عن قتادة شعبة، كان يوقف قتادة على الحديث)).

قلت (الكلام لابن رجب): كأنه يعني بذلك اتصال حديث قتادة، لأن شعبة كان لا يكتب عن قتادة إلا ما يقول فيه، ثنا، ويسأله عن سماعه(٢).

مثال ذلك ما رواه أبو داود من حديث معمر عن قتادة عن أنس «أن رسول الله (ﷺ) احتجم وهو مُحْرِمُ علي ظهر القدم من وَثْءٍ كان به»(٣) هذا الحديث رواه سعيد بن أبي عروبة مرسلاً، ورواه معمر موصولاً إلى النبي (ﷺ)، ولأن

(١) ينظر في ذلك شرح علل الترمذي ٢٦٣/١ (أصحاب قتادة).

(٢) ينظر المرجع السابق ٢٦٣/١.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه حديث (٣٨٦٣)، والنسائي(١٩٣/٥)، وابن ماجة حديث (٣٤٨٥) باختلاف يسير عن جابر بن عبد الله ولفظه (عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه) (أنَّ النَّبيَّ (ﷺ)، احتَجم على وَرِكِه من وَثْءٍ كان به).

سعيد بن أبي عروبة أثبت أصحاب قتادة كانت روايته محفوظة ورواية غيره شاذة(١).

وأثر الاختلاف في التفضيل يرجع إلى الترجيح بين الروايات عند التعارض كما ذكرت آنفاً.

(ج) الاختلاف في أثبت الناس في حديث أبي إسحاق السبيعي

يعد أبو إسحاق السبيعي من الرواة المكثرين في الحديث، وعليه مدار كثير من الأحاديث، وقد اختلف أهل العلم في أثبت الناس في حديثه، بين ابنه يونس، وحفيده إسرائيل، وآخرين من تلامذته ومما ورد من أقوال في أفضل الناس في حديثه.

الأول: سُئل أحمد: من أحبُّ إليّك يونس أو إسرائيل في أبي إسحاق؟ قال: إسرائيل لأنه كان صاحب كتاب(٢).

الثاني: قال أحمد: شريك مقدّم علي إسرائيل في أبي إسحاق لأنه أضبط عنه، وأقدم سماعاً، ويختلف علي إسرائيل في أبي إسحاق، وقدّم شريكاً علي يونس وأبي الأحوص فيه أيضاً(٣).

الثالث: أثبت الناس في أبي إسحاق حفيده إسرائيل بن يونس لكثرة ممارسته له(٤).

الرابع: أثبت الناس في أبي إسحاق الثوري(٥).

الخامس: قال أحمد بن حنبل: أثبت الناس في أبي إسحاق سفيان وشعبة(٦).

---

(١) الحديث رواه أبو داود في سننه ٢٩٠/٥.

(٢) ينظر الجرح والتعديل ٣٣١/١/١.

(٣) ينظر شرح علل الترمذي ٢٧٠/١ (أصحاب أبي إسحاق).

(٤) ينظر تقريب التهذيب ٢٢٢/١.

(٥) ينظر فتح المغيث للسخاوي ٣٦٩/٣ (طبقات الرواة).

(٦) ينظر المعرفة والتاريخ ٢٠٣/٢.

السادس: قال أبو حاتم: إسرائيل من أتقن أصحاب أبي إسحاق([1]).

السابع: سئل يحيى بن معين من أكبر فِي أبي إِسْحَاق شريك أَو سُفْيَان؟ قَالَ: سُفْيَان! قلت: شريك أَو شُعْبَة؟ قَالَ: شُعْبَة ! قلت: فشعبة أَو سُفْيَان؟ قَالَ: جَمِيعًا وَاحِد، ثمَّ قَالَ: زُهَيْر وَإِسْرَائِيل وَشريك وَأَبُو عوَانَة هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَة فِي أبي إِسْحَاق وَاحِد وَإِسْرَائِيل أقدم من عِيسَى لَيْسَ بِهِ بَأْس([2]).

الثامن: قال الآجرِي: سألت أبا داود عن زهير وإسرائيل في أبي إسحاق؟ فقال: زهير فوق إسرائيل بكثير"([3]).

وهذا معارض بقول أبي عيسى: زهير في أبي إسحاق ليس بذاك سماعه منه بآخره. ([4]).

وقول أبي حاتم: إسرائيلُ أقدَمُ سَمَاعًا مِنْ زهير في أبي إسحاق([5]).

وبما جاء عن أبي عثمان البَرذَعي قال: سمعت أبا زرعة يقول سمعت ابن نمير يقول: ((سماع يونس وزكريا وزهير من أبي إسحاق بعد الاختلاط))([6]).

ونخلص إلى أن أصحاب أبي إسحاق الذين رووا عنه قديماً كثيرون، ومن أثبتهم فيه حفيده إسرائيل بن يونس، وقد قال بذلك أحمد في وجه عنه وفضَّله علي أبيه في أبي إسحاق، وكذا قال به أبو حاتم، وابن معين، وقال: هو أقدم في

---

(١) ينظر الجرح والتعديل ٣٣٠/١/١ (ت إسرائيل).

(٢) ينظر من كلام أبي زكريا في الرجال ٥٥/١ (ت ١١٠).

(٣) ينظر سؤالات الترمذي للبخاري عن أحاديث في جامعه ٢٧٣/١ المؤلف يوسف بن محمد الدخيل الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة الأولي ١٤٢٤هـ.

(٤) ينظر سؤالات الترمذي للبخاري عن أحاديث في جامعه ٢٥٦/١ المؤلف يوسف بن محمد الدخيل الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة الأولي ١٤٢٤هـ.

(٥) ينظر علل ابن أبي حاتم ١٥٣/٢ ح (٢٧٩).

(٦) ينظر شرح علل الترمذي ٢٧٠/١ (أصحاب أبي إسحاق).

أبي إسحاق، ومن قرائن تفضيل إسرائيل أنه كان كاتباً لحديث جدّه وكثير الممارسة له عن غيره.

(د) الاختلاف في أثبت الناس في سعيد المقبري

تعددت أقوال العلماء في أثبت الناس في حديث سعيد المقبري، ومن أبرز ما جاء في ذلك:

الأول: قال ابن معين: أثبت الناس في حديث سعيد المقبري ابن أبي ذئب(١).

الثاني: وقال يحيى بن مَعين: أثبت النَّاس في سعيد المقبُري الليثُ بنُ سعد(٢).

الثالث: قال الدراقطني: الليث من أثبت الناس في سعيد المقبري، هو أحفظ الجماعة عن المقبري(٣).

وقد جاء عن ابن معين قولان في أثبت الناس في سعيد المقبري، أحدهما ابن أبي ذئب، والآخر الليث بن سعد.

أما الدارقطني فجزم أن أثبت الناس فيه الليث، وقال هو أحفظ الجماعة عن المقبري، وهذا هو الراجح عندي، لما ورد في ذلك عن العلماء أن الليث كان يميز ما يرويه سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة وما يرويه عن أبيه عن أبي هريرة، وهذا ما يدل عليه لفظ الدارقطني «الليث أحفظ الجماعة عن المقبري»

(هـ) الاختلاف في أثبت الناس في سليمان بن مهران الأعمش.

الأعمش من المحدثين الذين كَثُرَ حديثهم، وعليه مدار كثير من الحديث لكثرة متبوعيه، وقد اجتهد أهل العلم في أثبت أصحابه فيه علي أقوالٍ منها:

---

(١) ينظر تهذيب التهذيب ٤٠/٤.

(٢) ينظر طبقات علماء الحديث ٣٣٣/١ (ت ١٩٤ الليث بن سعد) الابن عبد الهادي الصالحي الدمشقي الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

(٣) ينظر علل الدارقطني ١٣٩/٦، وينظر طبقات علماء الحديث ٣٣٣/١ (ت الليث).

الأول: شعبة وسفيان وأبي معاوية من أثبت الناس في حديث الأعمش(١).

الثاني: قال ابن الجنيد: قال رجل ليحيي بن معين وأنا أسمع: كيف شعبة في الأعمش؟ فقال: ثقة إلا أنه يخطيء في أحاديث(٢).

الثالث: قال يحيي بن معين: أثبت الناس في الأعمش سفيان(٣).

الرابع: قال أبو حاتم: أثبت الناس في الأعمش سفيان ثم أبو معاوية(٤).

الخامس: وَقَال عبد الرحمن بن أَبي حاتم: سمعت أبي يقول: أثبت الناس في الأعمش: الثوري، ثم أبو معاوية الضرير، ثم حفص بن غياث، وعبد الواحد ابن زياد، وعبدة بْن سُلَيْمان أحب إلى من أبي معاوية يعنى في غير حديث الأعمش(٥).

أثبت الناس في الأعمش الثوري ثم أبو معاوية، وهما مقدمان في الأعمش علي غيرهما، وعند التعارض يقدم الثوري.

(و) الاختلاف في أثبت الناس في إبراهيم بن يزيد النخعي.

اجتهد المحدثون في معرفة أثبت أصحاب النخعي في الحديث إلى ما يلي:

الأول: قَالَ أحمد: سَمِعت أَبَا كَامِل مظفر بن مدرك، وكَانَ من أَصْحَاب الحَدِيث يَقُول أثبت النَّاس فِي إِبْرَاهِيم مَنْصُور(٦).

الثاني: قال عبد الله بن أحمد: سَأَلت أبي من أثبت النَّاس فِي إِبْرَاهِيم فَقَالَ الحكم بن عتيبة ثمَّ مَنْصُور(٧).

---

(١) ينظر شرح علل الترمذي ٣٣٠/١.

(٢) ينظر سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣١٦/١ (ت ١٧٤).

(٣) ينظر سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣١٦/١ (ت ١٧٥).

(٤) ينظر هدي الساري ٤٣٨/١.

(٥) ينظر (الجرح والتعديل: ٧ /٢٤٨ (ت ١٣٦٠).

(٦) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٥٥٣/٢ (ت ٣٦١٦).

(٧) المصدر السابق ٣٥٢/٣ (ت ٥٥٥٧).

الثالث: قال ابن المديني: قلت ليحيى بن سعيد: ((أي أصحاب إبراهيم أحب إليك؟ قال: الحكم ومنصور، قلت: أيهما أحب إليك؟ قال: ما أقربهما))(١).

أثبت أصحاب إبراهيم الحكم بن عتيبة ومنصور بن المعتمر وهما في الدرجة سواء، كما قال ابن القطان: ما أقربهما؟ وفي رواية هما سواء لا نفضل بينهما(٢).

يظهر أثر ذلك عند تعارض رواية عن إبراهيم النخعي بين منصور والحكم فهما في الصحة سواء.

خامسا: قرائن التفضيل

تطلق القرينة علي الملازم للشيء، أو ما يرافق الكلام في المعنى ويدل عليه، أو ما يدل علي تعيين المراد باللفظ (٣)، والفرق بين القرينة والعلة، أن العلة بمعني السبب وتكون ظاهرة في كلام النقاد، أما القرينة فتفهم من المعنى ولا تكون ظاهرة غالباً، وأشهر القرائن التي جاءت في ملازمة التفضيل ما يلي:

(١) قرينة القرابة (الرحم) حيث إن حميد الطويل خال حماد بن سلمة.

قال أحمد بن حنبل: أثبت الناس في حميد الطويل حماد بن سلمة(٤).

(٢) قرينة القرابة (الربيب) قال تعالى: (وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنّ)(٥) حيث إن غُنْدُر (محمد بن جعفر) ربيب شعبة.

قال العجلي: غندر من أثبت الناس في حديث شعبة(٦).

---

(١) ينظر شرح علل الترمذي ٢٧١/١ (أصحاب إبراهيم بن يزيد النخعي).

(٢) ينظر المعرفة والتاريخ ١٢/٣.

(٣) ينظر الكليات لأبي البقاء الكفوي ١٦٦٠/١.

(٤) ينظر الجرح والتعديل ١٤١/٣

(٥) جزء آية ٢٣ من سورة النساء.

(٦) ينظر شرح علل الترمذي ٣٦٥/١.

(٣) قرينة الكتابة

قال ابن حجر: عبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعي أثبت الناس كتاباً في الثوري([1]).

(٤) قرينة الملازمة والممارسة للحديث

أثبت الناس في أبي إسحاق حفيده إسرائيل بن يونس لكثرة ممارسته له([2]).

(٥) قرينة بيان الخطأ في الحديث

قال أبو حاتم: أضبط الناس لحديث ثابت وعلي بن زيد حماد بن سلمة بيَّن خطأ الناس([3]).

(٦) قرينة قرب العهد بالكتابة

قال أحمد: إذا اختلف ابن مهدي ووكيع، فإن ابن مهدي أثبت لأنه أقرب عهداً بالكتاب([4]).

(٧) قرينة التمييز بين حديث الشيخ

قال أحمد: أصح الناس حديثاً عن سعيد المقبري الليث بن سعد، يفصل ما روي سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة، وما روي عن أبيه عن أبي هريرة وهو ثبت في حديثه جداً([5])

---

(١) ينظر تقريب التهذيب ٥٣٦/١.

(٢) المصدر السابق ٢٢٢/١.

(٣) ينظر علل ابن ابي حاتم ١١/٤ (ح ١٢١١).

(٤) ينظر تاريخ الإسلام ١٣ /٢٧٩ (١٨٢٥).

(٥) ينظر العلل ٣٥٠/١ (٦٥٩)، تاريخ بغداد (١٢/١٣).

المبحث الثالث

دلالات أسلوب التفضيل في الجرح، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول
أسلوب التفضيل في استخدامات المحدثين في الجرح

المطلب الثاني
دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الناقد من حيث التشدد والتوسط في الجرح

المطلب الثالث
دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الراوي من حيث العدالة والضبط وعدد الرواية

المطلب الرابع
تحليل استخدام المحدثين أسلوب التفضيل في الجرح

المطلب الأول
أسلوب التفضيل في استخدامات المحدثين في الجرح

مدخل

جاء أسلوب التفضيل في كلام أهل النقد في شقين أحدهما: في التزكية وهو أسلوب محمود يبرز لنا أفضل الرواة ثقاً وتثبتاً وإتقانا في الأحاديث، والثاني: في الجرح وهذا ليس بغرض المدح، وإنما جاء بصيغة المفاضلة لبيان مراتب الرواة في الجرح، وإيضاح أدني هذه المراتب، وكذلك الوقوف علي مقاصد المحدثين في استخدام أسلوب التفضيل في جرح الرواة.

يقول ابن حجر: «للجرح مراتب أسوأُها الوصف بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بأَفْعَلَ، كأكذب الناس»(١).

وجاء ما يدل علي المبالغة في الجرح بأسلوب التفضيل في كلام المحدثين في ألفاظ متعدده، أدناها ما دلَّ علي المبالغة في الكذب في حديث النبي (ﷺ)، أو الكذب في حديث الناس وهو قول المحدثين (أكذب الناس).

(أ) أسلوب التفضيل من لفظ (الكذب)

الوصف بالكذب في الجرح عُدَّ في أدني الدرجات عند أهل الحديث، ولا تحل الرواية عمن وصف بذلك، وهو مستحل للكذب علي رسول الله (ﷺ)، ويدخل تحت حديث النبي (ﷺ): «إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(٢)، والوصف بأسلوب التفضيل فيه يدل

(١) ينظر نزهة النظر في شرح نخبة الفكر ١٧٤/١ (مراتب الجرح) الناشر: مطبعة سفير بالرياض الطبعة الأولي ١٤٢٢هـ.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب الجمعة باب قول النبي (ﷺ) يعذب الميت ببكاء أهله عليه من حديث المغيرة بن شعبة ٨٠/٢ ح (١٢٠٩) دار طوق النجاة ط (١) ١٤٢٢هـ.

علي المبالغة في الكذب، وهذه اللفظة في أسلوب التفضيل تأتي بصور مختلفة منها:

(١) قولهم (أكذب): وتأتي مفردة لبيان درجة الكذب بين راويين اشتركا في الكذب وزاد أحدهما علي الآخر في هذه الصفة، وهي تدل علي بلوغ الموصوف بها أدني درجات القدح، وهي من أكثر صيغ التفضيل المستخدمة في الجرح عند المحدثين، مثاله سُئِلَ مَالك عَن ابْن سمْعَان؟ فَقَالَ كَذَّاب، فَقيل فيزيد بن عِيَاض قَالَ أكذب وأكذب (١).

(٢) قولهم (أكذب الناس): هذه الصيغة تفيد العموم، وتعني أن ذلك الراوي في أدني درجات القدح، وهو الوصف المطلق بالمبالغة في الكذب، مثال ذلك قول إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يَقُولُ: أَبُو الْبَخْتَرِيِّ أَكْذَبُ النَّاسِ(٢).

وكذا قَولَ ابْن عدي: أَحْمد بن طَاهِر بن حَرْمَلَة كَانَ أكذب النَّاس(٣).

(٣) قولهم (من أكذب الناس): مِنْ هنا تفيد التبعيض والصيغة تدل علي أن الراوي يتساوي مع آخرين في الكذب، مثال ذلك قَول ابْن نمير: جُمَيْعِ بْنِ عُمَيْرٍ من أكذب النَّاس(٤).

---

(١) ينظر الموضوعات لأبي الفرج ابن الجوزي ٢٢٨/١ (كتاب العلم) الناشر: المكتبة السلفية الرياض الطبعة الأولي١٣٨٦هـ.

(٢) ينظر الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ٣٤٧/١ المؤلف الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الجورقاني (باب الحكمين) الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض الطبعة: الرابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

(٣) ينظر الموضوعات ٣٥٠/١ كتاب الفضائل والمثالب.

(٤) المصدر السابق ٣٩٧/١.

وقول أحمد بن حنبل: إسحاق بن نجيح الْمَلْطِي من أكذب الناس يحدث عن النبي (ﷺ) برأى أبى حنيفة (١).

(٤) قولهم (ما رأيت أكذب من): وهذه صيغة مؤكدة بأسلوب النفي، والنكرة المفيدة للنفي والعموم، مثال ذلك قول أَبَي حنيفَة: مَا رَأَيْت أحدا أكذب من جَابر الْجعْفِيّ(٢).

(ب) أسلوب التفضيل من لفظ (الضعف)

لفظ الضعف ورد كثيراً في كلام أهل الحديث، وهو أكثر ألفاظ الجرح وروداً عندهم، ويتحقق عند فقد شرط أو أكثر من شروط الحديث الحسن أو الصحيح، وجاء الجرح به ليدل علي تفاوت درجات الرواة فيه، وجاءت صيغ التفضيل منه علي الصور الآتية:

(١) قولهم (أضعف)

وتأتي مفردة للدلالة علي اثنين اشتركا في الضعف، وزاد أحدهما علي الآخر في الضعف مثال ذلك قول البخاري سليمان الشاذ كوني هُوَ عندي أضعف من كل ضعيف(٣).

---

(١) ينظر الجرح والتعديل ٢٣٥/٢ (ت ٨٣٢).

(٢) ينظر العلل الصغير للترمذي ٧٣٩/١ (باب جواز الحكم علي الرجال والأسانيد)، الكامل في الضعفاء ٣٢٨/٢ (٣٢٦).

(٣) ينظر العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ٢٠٠/٢ ح (١١٤٧) المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ) المحقق: إرشاد الحق الأثري الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

(٢) قولهم (من أضعف الناس)

«مِنْ» هنا تفيد التبعيض والصيغة تدل علي أن الراوي يتساوي مع آخرين في الضعف، مثال ذلك قول ابن محرز:سألت يحيى عن إسماعيل بن أبى أويس فقال ضعيف أضعف الناس لا يحل لمسلم ان يحدث عنه بشيء(١).

(٣) قولهم (أضعف الناس، أو أضعف الجماعة، أو أضعف الخلق)

هذه الصيغة تفيد العموم، وتعني أن ذلك الراوي في أدني درجات القدح، وهو الوصف المطلق بالمبالغة في الضعف، مثال ذلك حَدِيث: معلمو صِبْيَانكُمْ شِرَارِكُمْ، أقلهم رَحْمَة لليَتِيم، أغلظهم على الْمِسْكِين. رَوَاهُ سيف بن عمر الضَّبِّيّ قَالَ: كنت عِنْد سعد الإِسْكَاف، فجَاء ابْنه يبكي فَقَالَ: مَالك؟ قَالَ: ضَرَبَنِي الْمعلم قَالَ: أما لأخزينهم الْيَوْم، فرواه عَن عِكْرِمَة، عَن ابْن عَبَّاس. وَهَذَا مُنكر مَوْضُوع. وَقد اتّفق فِي هَذَا الحَدِيث ثَلَاثَة من الضُّعَفَاء، فَرَوَوْه عَن عبيد بن إِسْحَاق: - ضَعِيف - وَسيف بن عمر الضَّبِّيّ: - ضَعِيف - وَسعد الإِسْكَاف: ضَعِيف، وَهُوَ أَضْعَف الْجَمَاعَة، وثلاثتهم من أهل الْكُوفَة، وَلَعَلَّ الْبَلَاء من جِهَته.(٢).

(١) ينظر تاريخ ابن معين ٦٥/١ من رواية أحمد بن محمد بن محرز الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشقالطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

(٢) ينظر ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي) ٢١٥٣/٤ حديث رقم (٥٠٠٢) المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ) المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي الناشر: دار السلف – الرياضالطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

(٤) قولهم (ما رأيت أضعف منه، ولم أر أضعف منه)

هذه صيغة مؤكد بأسلوب النفي، والنكرة المفيدة للنفي والعموم، مثال ذلك قَولَ يحيى بن سعيد الْقطَّان: مَا رَأَيْت أحدا أَضْعَف من عبد الله بن سعيد المَقْبُري([1]).

(٥) قولهم (ما أضعفه، وما أضعف حديثه)

هذه صيغة تفيد التعجب من ضعف هذا الراوي، مثال ذلك قول عبد الله ابن أحمد: سَمِعت أبي يَقُول مُحَمَّد بن مُسلم الطَّائِفِي مَا أَضْعَف حَدِيثه وَضَعَّفه جدا([2]).

(ج) أسلوب التفضيل من لفظ (المنكر)

الحديث المنكر عند المحدثين هو ما خالف فيه الراوي الضعيف الراوي الثقة([3])، واختلفت دلالات المنكر في إطلاقات علماء الحديث، فهو تارة يأتي بمعناه الاصطلاحي، وتارة يأتي بمعني التفرد في بالرواية([4]) ومرة يطلق علي

---

(١) ينظر علل الأحاديث في كتاب الصحيح المسلم بن الحجاج ١١٩/١، المؤلف: أَبُو الفَضْلِ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي الحُسَيْنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَمَّارِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَازِمِ بنِ المُعَلَّى بنِ الجَارُوْدِ الجَارُوْدِيُّ، الهَرَوِيُّ، الشَّهِيْدُ (المتوفى: ٣١٧هـ)، المحقق: علي بن حسن الحلبي الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض.

(٢) ينظر العلل ومعرفة الرجال ١٨٩/١ (ت ١٧٢).

(٣) ينظر تدريب الراوي ٢٣٨/١ (النوع الرابع عشر).

(٤) ينظر ما ورد من قول أحمد بن حنبل في ترجمة محمد بن إبراهيم التيمي من رجال البخاري فِي حَدِيثه شَيْء يروي أَحَادِيث مَنَاكِير أَو مُنكرَة وَالله أعلم، كلام الإمام أحمد هذا ليس محمولاً علي القدح فيه، وإنما هو محمول علي التفرد في الرواية، وقد ردّ كثير من أهل العلم مثل ابن عدي والذهبي وغيرهما قول أحمد هذا في محمد بن إبراهيم التيمي، ولكن كان من مذهب أحمد أنه يعد الغرابة والتفرد في الرواية من المناكير، وعرف ذلك باستقراء كلامه في الرواة.

الحديث الموضوع([1])، وقد ورد استخدام أسلوب التفضيل من هذا اللفظ في الصيغ الآتية:

(١) قولهم (أنكر من فلان)

هذه الصيغة تأتي لبيان أن اثنين اشتركا في صفة الإنكار وزاد أحدهما علي الآخر فيها، أو أن حديث الراوي في بلد أنكر منه في بلد آخر مثال ذلك قول محمد بن طاهر المقدسي: أَحَادِيث بشر بن نَافِع أنكر من أَحَادِيث أبي الأسباط.([2])

وقول أبي حاتم وقد سأله ابنه عن زهير بن محمد: «محله الصدق»

وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق؛ لسوء حفظه([3])

---

(١) ينظر مثال ذلك هذا الحديث الذي رواه مُحَمَّدُ بُن إِسْمَاعِيلَ قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُهَاجِرِ بْنِ مُسْمَارٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ ذكْوَان عَن إِبْرَاهِيم مولى الْخرق (الْحَرِقَةِ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (ﷺ) عَنْ رَسُولِ اللَّه (ﷺ) قَالَ: "أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَرَأَ طه وَيس قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ بِأَلْفِ عَامٍ فَلَمَّا سَمِعَتِ الْمَلائِكَةُ الْقُرْآنَ قَالُوا طُوبَى لأُمَّةٍ يَنْزِلُ هَذَا عَلَيْهِمْ، وَطُوبَى لأَجْوَافٍ تَحْمِلُ هَذَا، وَطُوبَى لأَلْسُنٍ تَتَكَلَّمُ بِهَذَا "قال ابن الجوزي هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ. قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَمْ أَجِدْ لإِبْرَاهِيمَ حَدِيثًا أَنْكَرَ مِنْ هَذَا لأَنَّهُ لَا يَرْوِيهِ غَيْرُهُ. قَالَ الْبُخَارِيُّ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُهَاجِرِ ضَعِيفٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. الموضوعات لابن الجوزي ١/١١٠

هذا الحديث حكم عليه ابن عدي بالمنكر مع أنه موضوع، وحكم البخاري علي إبراهيم بأنه منكر الحديث، ومن قال فيه البخاري ذلك لا تحل الرواية عنه عنده.

(٢) ينظر.

(٣) ينظر سؤالات الترمذي للبخاري عن أحاديث في جامعه ١/٣٧٥ (باب ما جاء في المستحاضة).

(٢) قولهم (ما أنكر حديث فلان)

تأتي هذه الصيغة متضمنة أسلوب التعجب من نكارة حديث الراوي مثال ذلك قول عبد الله بن أحمد: قَالَ أبي مَا أنكر حَدِيث حُسَيْن بن وَاقد وَأبي الْمُنِيب عَن ابن بُرَيْدَة(١).

(٣) قولهم (ما سمعت حديثاً أنكر من هذا)

هذه صيغة مؤكد بأسلوب النفي، والنكرة المفيدة للنفي والعموم، مثال ذلك عبد الله بن أحمد: قَالَ أَبِي مَا سَمِعْتُ عَنْ أَشْعَثَ حَدِيثًا أَنْكَرَ مِنْ هَذَا وَأَنْكَرَهُ أَشَدَّ الْإِنْكَارِ(٢).

(٤) قولهم (هذا الحديث أنكر الأحاديث، وأنكر الروايات)

هذه صيغة تبين درجة أحاديث الروي، وأنكر رواياته عند العلماء ومثال ذلك قول الخطيب البغدادي وحُميد بن هِلالٍ هَذَا مَجْهُولٌ وَله أَحَادِيث لَا بَأْس بِهَا وَهَذَا الحَدِيث أنكرَ مَا رَأَيْت لَهُ(٣).

---

(١) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٣٠١/١ (ت ٤٩٧).

(٢) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٤٦٤/٣ (ت ٥٩٨٢) والحديث المشار إليه ما ذكره عبد الله بن أحمد قال حَدَّثْتُ أَبِي بِحَدِيثٍ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّه بْن عُمَر القواريري قَالَ حَدَّثَنَا معَاذ بن معَاذ قَالَ حَدثنَا الْأَشْعَث يَعْنِي بن عَبْد الْمَلِك الْحُمْرَانِيَّ عَنْ مُحَمَّد عَنْ عَبْد اللَّه بْن شَقِيقٍ الْعُقَيْلِيِّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: « كَانَ رَسُولَ اللَّه (ﷺ) لَا يُصَلِّي فِي شُعُرِنَا أَو لحافنا».

(٣) ينظر اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٢٨٩/١ (كتاب المناقب) الحديث المشار إليه هو حديث حَدَّثَنَا يزيد بْن هَارُون عَن حميد عَنْ أَنَس أَنّ النَّبِيَّ قَالَ: لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَرَأَيْتُ تُفَّاحَةً لَمْ أَرَ فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنَ مِنْهَا فَتَنَاوَلْتُهَا فَانْفَلَقَتْ عَنْ لُعْبَةَ لَمْ أَرَ فِي الْجَنَّة أحسن مِنْهَا أفلت لِمَنْ أَنْت؟ قَالَتْ: لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ فَظَنَنْتُ أَنَّهَا لِي فَقُلْتُ: لِمَنْ مِنْ قُرَيْشٍ؟ قَالَتْ: لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ الْمَقْتُولِ ظُلْمًا قَالَ ابْن لال سَأَلَنِي عَن هَذَا الحَدِيث أَبُو عَبْد الله البيع النَّيْسَابُورِي الْحَافِظ فَحَدَّثته بِهِ ثُمَّ سَأَلَنِي عَن حميد بْن هِلَال فقلتُ لَا أعلمُ إِلَّا خيرا فَجعل يتعجبُ ويستغرب الحَدِيث قَالَ الْخَطِيبُ لعمري إِن هَذَا الحَدِيث لَحديث يعجبُ مِنْهُ لوروده بِهذا الْإِسْنَاد. اللآلىء المصنوعة ٢٨٩/١.

(د) أسلوب التفضيل من لفظ (السيء)

جاء في كلام نقاد الحديث الجرح باستخدام كلمة(أسوأ) مضافاً إليها حال الراوي، ويدل علي بيان درجات الرواة في الجرح، وجاءت صيغ التفضيل فيها كما يلي:

(١) قولهم (أسوأ حالاً) لمن كان مجمعاً علي ضعفه

تأتي هذه الصيغة للمفاضلة بين اثنين اشتركا في الضعف، وزاد أحدهما علي الآخر فيه، ومثال ذلك قول الخطيب: أصبغ لَا يُسَاوِي شَيْئا وَابْن حميد كَذَّاب (قلت) مَا فِي الْإِسْنَاد أَسْوَأ حَالا من أصبغ فَإِنَّهُ مُتَّفق عَلَى ضعفه([1]).

(٢) قولهم (أسوأ حالاً) لمن اتهم بالكذب

مثاله قول محمد بن سهل بن عسكر: سمعت أحمد بن حنبل يقول يحيى بن العلاء الرازي كذاب رافضي يضع الحديث وبشر بن نمير أسوأ حالا منه([2]).

(٣) قولهم (أسوأ حالاً) لمن كان ضعيفاً.

مثال ذلك قول البيهقي: محمّد بن عبد الرّحمن بن أبي ليلى، لا يحتجّ بحديثه، وهو أسَوأ حالًا عند أهل المعرفة بالحديث من يزيد بن أبي زياد([3]).

وسئل يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَيْنَ كَانَ الْأَجْلَحُ مِنْ مُجَالِدٍ؟ قَالَ كَانَ أَسْوَأَ حَالًا مِنْهُ([4]).

---

(١) ينظر اللآلِيء المصنوعة ٩٢/١ (كتاب المبتدأ) وهذا الحديث رواه (الْخَطِيب) أَنْبَأَنَا يَحْيَى بْن مُحَمَّد بْن الْحُسَيْن الْمُؤَدب أَنْبَأَنَا مُحَمَّد بْن عَبْد الله بْن مُحَمَّد الْكُوفيّ أَنْبَأَنَا مُحَمَّد بْن مُحَمَّد بْن سُلَيْمَان الباغندي حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن حميد عَن أَبِي إِسْحَاق عَن الْأَصْبَغ عَن عَلِيٍّ مَرْفُوعًا: مَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ فِيهِمُ اسْمُ نَبِيٍّ إِلا بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِمْ مَلَكًا يُقَدِّسُهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ.

(٢) ينظر الضعفاء لأبي زرعة وأجوبته علي سؤالات البزدعي ٥٧٧/٢ الناشر: الجامعة الإسلامية المدينة المنورة تحقيق سعدي الهاشمي.

(٣) ينظر (السنن الكبرى: ٧٧/٢).

(٤) ينظر ضعفاء العقيلي ١٢٢/١ ح ١٤٧.

المطلب الثاني
دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الناقد من حيث التشدد والتوسط في الجرح

من الثابت عند أهل الحديث في باب الجرح والتعديل اعتبار حال الناقد من حيث التعنت والتوسط في جرح الرجال، حيث استقر أهل الحديث أن الناقد لو كان من المتعنتين في الجرح، وتعارض جرحه مع تزكية غيره من المعتدلين، لا يلتفت إلى قوله، لأنه متعنت، أما إذا لم يعارض بقول عالم آخر ممن هو دونه في التشدد فقوله مقبول وكلامه في جرح الراوي معتد به، يقول الذهبي في أقسام نقاد الحديث:

قسم منهم متعنِّت في الجرح متثبِّت في التعديل يغمز الراوي بالغلطتين، والثلاث، فهذا إذا وثّق شخصاً فعض علي قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعّف رجلاً، فانظر هل وافقه غيره علي تضعيفه؟ فإذا وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فارجع إلى قولهم: لا يقال فيه الجرح إلا مفسراً "يعني مبيناً سبب تضعيفه"(١).

والمتكلمون في جرح الرواة كثيرون منهم المتعنت في الجرح المتثبت في التعديل مثل الأئمة يحيي القطان وابن معين وأبي حاتم وغيرهم، ومنهم المتعنت في الجرح المتساهل في التعديل مثل الإمام ابن حبان البستي، وجاء في الجرح عند نقاد الحديث ما اشتمل علي أسلوب التفضيل لبيان أدني درجات الجرح، يقول ابن حجر«للجرح مراتب أسوأُها الوصف بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بأَفْعَلَ، كأكذب الناس»(٢).

---

(١) ينظر ميزان الاعتدال ٤/١ (ديباجة الميزان)، الرفع والتكميل ص٢٨٣.

(٢) ينظر نزهة النظر في شرح نخبة الفكر ١٧٤/١ (مراتب الجرح) الناشر: مطبعة سفير بالرياض الطبعة الأولي ١٤٢٢هـ.

ومن أكثر أهل النقد استخداماً لذلك في جرح الرواة ممن عرف بالتشدد، ابن معين، وابن الجوزي، ومن المعتدلين أحمد بن حنبل، وابن عدي، وغيرهم.

أولا: دلالة أسلوب التفضيل في الجرح عند المتشددين

(١) يحيي بن معين ودلالة أسلوب التفضيل في الجرح عنده علي حال الرواة الإمام يحيي بن معين من المتعنتين في الجرح، يغمز الراوي بالغلطة والغلطتين، قال الذهبي: «لا يكفي في الراوي قول ابن معين فيه هو ضعيف، ولم يبين سبب ضعفه، ثم يجيء البخاري وغيره يوثقه، ومثل هذا الراوي يُختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه»(١).

وسوف أعرض استخدام ابن معين أسلوب التفضيل في الجرح لبيان دلالة الجرح في كلامه.

(أ) سُئِلَ يحيى عَن حَدِيث سُهَيْل والْعَلَاء وَابْن عقيل وَعَاصِم بن عبد الله فَقَالَ عَاصِم وَابْن عقيل أَضْعَف الْأَرْبَعَة والْعَلَاء وَسُهيْل حَدِيثهمْ قريب من السوَاء وَلَيْسَ حَدِيثهمْ بالحجج أَو قَرِيبا من هَذَا(٢).

وقد فاضل ابن معين في هذا المثال في الجرح بين أربعة من الرواة مستخدماً أسلوب التفضيل، فجعل اثنين منهما أدني ضعفاً من الأخَرَيْن.

(ب) قال يَحْيى: وكان أكذب الناس سليمان بن عَمْرو(٣).

وسليمان بن عمرو هو أبو داود النخعي الذي قال فيه أحمد بن حنبل: كان يضع الحديث(٤).

---

(١) ينظر فتح المغيث للسخاوي ٣٥٩/٣ (معرفة الثقات والضعفاء).

(٢) ينظر تاريخ يحيي بن معين براوية الدوري ٢٣٠/٣ (ت ١٠٧٧).

(٣) ينظر الكامل في الضعفاء ٢٢٠/٤ (ت ٧٣٣).

(٤) ينظر العلل ومعرفة الرجال لأحمد (ت ٣٥٦٩، ٣٥٧٠، ٣٥٧١).

ودلالة التفضيل علي جرح الرواة في كلام ابن معين علي الحقيقة، لأن هؤلاء الرواة تكلم في ضعفهم أهل الحديث، وهم متفاوتون في الضعف.

(٢) عبد الرحمن بن الجوزي، ودلالة أسلوب التفضيل في الجرح عنده علي حال الرواة.

يعد الإمام جمال الدين عبد الرحمن بن الجوزي من المتعنتين في الجرح، وكتبه العلل المتناهية، والموضوعات شاهدة علي ذلك، ومن النماذج التي استخدم فيها أسلوب التفضيل في الجرح ما يأتي:

(أ) قال ابن الجوزي: كَانَ وَهْبُ بْنُ وَهْبٍ مِنْ أَكْذَبِ النَّاسِ(١).

قال الدارقطني: يضع الحديث(٢).

(ب) محمد بن عُكَّاشة الكرماني قال عنه ابن الجوزي: من أكذب الناس(٣) وقال فيه إسحاق بن راهوية وأبو زرعة: كان كذاباً، وقال أحمد أكذب الناس(٤)

وقال الذهبي: محمد بن عكاشة الكذاب(٥).

دلالة أسلوب التفضيل في الجرح عند ابن الجوزي علي الحقيقة، حيث إن الراويين تكلم فيهما العلماء بمثل ما قال ابن الجوزي من الجرح، فقد تكلم الدارقطني في وهب بن وهب، وقال: يضع الحديث، وتكلم أحمد في محمد بن عُكَّاشَة بقوله «أكذب الناس»، لذا أري أن كلام ابن الجوزي مطابق لما عليه حال الراويين من الجرح.

---

(١) ينظر الموضوعات له ٢٣٧/١ (كتاب العلم) الناشر: دار السلفية المدينة المنورة الطبعة الأولي ١٣٨٦هـ.

(٢) ينظر الضعفاء والمتروكين للدارقطني ١٣١/٣ (ت ٤٨٨) الناشر: الجامعة الإسلامية المدينة الطبعة الأولي ١٤٠٣هـ.

(٣) ينظر المرجع السابق ٢٣٨/٢.

(٤) ينظر الأباطيل للجوزجاني ٣٤٧/١ ح (١٨٦).

(٥) ينظر تلخيص كتاب الموضوعات ١١٠/١ ح (٤٤٧).

ثانيا: دلالة أسلوب التفضيل في الجرح عند المتوسطين

(١) أحمد بن حنبل ودلالة أسلوب التفضيل في الجرح عنده علي حال الراوة.

الإمام أحمد (رحمه الله) **من المعتدلين في النقد،** وقد جاء أسلوب التفضيل في نقده جرحاً وتعديلاً، وهو من المكثرين في استخدام أسلوب التفضيل في جرح الرواة ومن نماذج ذلك عنده:

(٢) قال عبد الله بن أحمد: سَمِعت أبي يَقُول مُحَمَّد بن مُسلم الطَّائِفِي مَا أَضْعَف حَدِيثه وَضَعفه جدا(١).

وثقه ابن معين(٢) وقال ابن عدي: هو صالح الحديث لا بأس به ولم أر له حديثا منكرا(٣)، وروي ابن عدي بسنده عن حجاج بن الشاعر، قَالَ: سَمِعْتُ عَبد الرَّزَّاق يقول ما كَانَ أعجب مُحَمد بن مسلم الطائفي إِلَى سفيان الثَّوْرِيّ(٤).

وهذا الراوي قد اختلف فيه أهل النقد فقد وثقه ابن معين وقواه ابن عدي، وانفرد أحمد بضعفه، وقول ابن معين فيه مقدم علي قول أحمد حيث إن ابن معين متشدد، وإذا وثق أحدا يعض علي قوله بالنواجز، وأحمد معتدل في الجرح، وقول المتعنت في التوثيق مقدم علي قول غيره، هذا فضلاً عن موافقة ابن عدي وغيره لابن معين في تقويته، لذا كان قول أحمد فيه مخالف لحال الراوي ولكلام النقاد أيضاً.

(٣) روي عبد الله بن أحمد قال: سَمِعت أبي يَقُول أَحْمد بن أُخْت عبد الرَّزَّاق من أكذب النَّاس(٥).

---

(١) ينظر العلل ومعرفة الرجال ١٨٩/١ (ت ١٧٢).

(٢) ينظر تاريخ ابن معين ١٩٧/١ (ت ٧٢١).

(٣) ينظر الكامل في ضعفاء الرجال ٢٩٦/٧ (ت ١٦٣٠).

(٤) ينظر السابق ٢٩٤/٧ (ت ١٦٣٠).

(٥) ينظر العلل ومعرفة الرجال٣٢٧/١ (ت ٥٨٢).

وأحمد بن أخت عبد الرزاق تكلم فيه أئمة الحديث بجرح مثل ما قاله الإمام أحمد وكذا ما قاله فيه ابن معين: كَذَّاب لم يكن بِثِقَة وَلَا مَأْمُون(١) وكذبه النسائي(٢) والدارقطني(٣).

دلالة التفضيل في جرح الإمام أحمد حقيقية فقط في أحمد بن أخت عبد الرزاق جاءت متطابقة مع حال الراوي، وكلام النقاد فيه، أما محمد بن مسلم الطائفي فدلالة التفضيل في جرحه ليست علي الحقيقة.

(٤) **عبد الله بن عدي** ودلالة أسلوب التفضيل في الجرح عنده علي حال الراوة.

ابن عدي (رحمه الله): أكثر علماء النقد إيراداً لأسلوب التفضيل في جرح الرواة، نظراً لكتابه الخاص بضعفاء الرجال، وجاءت صيغ الجرح في كلامه علي الرواة متنوعة بين الضعف والاتهام بالكذب وبالنكارة وغير ذلك، ومن أساليب التفضيل في جرح الرواة عنده ما يلي:

(٥) قال ابن عدي في بشر بن رافع: وَكَأَنَّ أَحَادِيثَ بِشْرِ بْنِ رَافِعٍ أَنْكَرُ مِنْ أَحَادِيثِ أَبِي الأَسْبَاطِ(٤).

(٦) قال ابن عدي في المقارنة بين حبيب كاتب مالك وبين أَحْمَدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو حُذَافَةَ السَّهْمِيُّ الْمَدْيَنِيُّ: وَحَبِيبٌ أَضْعَفُ مِنْ أَبِي حُذَافَةَ(٥).

ودلالة التفضيل في جرح ابن عدي علي الحقيقة، حيث كانت متوافقة مع قول النقاد في هؤلاء الرواة.

---

(١) ينظر تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٠٨/٣ (ت ٤٥١).

(٢) ينظر الضعفاء والمتروكين للنسائي ٢٢/١ (ت ٧٢) الناشر: دار الوعي حلب الطبعة الأولي ١٣٩٦هـ.

(٣) ينظر الضعفاء والمتروكين للدارقطني ٢٥٢/٢ (ت ٣٣).

(٤) ينظر الكامل في الضعفاء ١٦٧/٢ (ت ٢٤٩).

(٥) ينظر المرجع السابق ٢٨٧/١ (ت ١٥).

المطلب الثالث
دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الراوي من حيث العدالة والضبط وعدد الرواية

لاشك أن من اهتمامات المحدثين في جرح الرواة مراعاة حال الراوي من حيث العدالو ، والضبط ، ومقدار الرواية حيث إن الرواة متفاوتون في ذلك، ويتبين ذلك بعرض نماذج من كلام الأئمة في الرواة وصولاً إلى بيان تطابق أسلوب المفاضلة بين روايات الضعفاء في الحديث.

عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، قَالَ ابْنُ عُلَيَّةَ: هُوَ أَضْعَفُ عِنْدِي مِنْ لَيْثٍ بن أبي سليم(١).

قال فيه ابن سعد: وَكَانَ ثِقَةً وَقَدْ رَوَى عَنْهُ الْمُتَقَدِّمُونَ وَقَدْ كَانَ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ بِآخِرِهِ وَاخْتُلِطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ(٢).

وسئل يحيي بن معين: لَيْث بن أبي سليم أَضْعَف من عَطاء وَيَزِيد قَالَ نعم(٣).

وقال عبد الله بن أحمد: سَأَلت أبي عَن عَطاء بن السَّائِب فَقَالَ صَالح من سمع مِنْهُ يَعْنِي قَدِيما وَقد تغير فَإِنَّهُ لَيْسَ بِذَاكَ إِنَّه ليرْفَع إِلَى بن عَبَّاس(٤).

ودلالة القدح في عطاء بالضعف ليس حقيقية، لأن عطاء ثقة، لكن قد اختلط، فمن روي عنه قبل الاختلاط حديث مقبول، ومن روي عنه بعد الاختلاط حديثه ضعيف، وهو كغيره ممن اختلط من الثقات، وهذا ما قاله ابن معين فيه: كَانَ

(١) ينظر الطبقات الكبري لابن سعد ٣٦٨/٦.
(٢) المصدر السابق لابن سعد ٣٦٨/٦.
(٣) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٢٩/٣ (ت ٤٠١٦).
(٤) المصدر السابق ٤١٤/١ (ت ٨٨٢).

اخْتَلَط فَمن سمع مِنْهُ قبل الِاخْتِلَاط فجيد وَمن سمع مِنْهُ بعد الِاخْتِلَاط فَلَيْسَ بِشَيْء(١).

وكذا ما جاء عن عبد الله بن أحمد قال: سُئِلَ أبي وَأَنا أسمع عَن ثُوَيْر بن أبي فَاخِتَة وَلَيْث بن أبي سليم وَيزِيد بن أبي زِيَاد فَقَالَ مَا أقرب بَعضهم من بعض قيل لَهُ عَطاء بن السَّائِب فَقَالَ من سمع مِنْهُ قَدِيما(٢).

(٢) حَدِيث: «اجتنبوا التَّكَبُّر فإن العبد لا يزال يتكبر حتى يقول الله اكتبوا عبدى هذا من الجَبَّارين»(٣).

رَوَاهُ عُثْمَان بن أبي العاتكة أَبُو حَفْص: عَن عَليّ بن زيد، عَن الْقَاسِم، عَن أبي أُمَامَة. وَعُثْمَان ضَعِيف، وَعلي بن زيد، وَالقَاسِم بن عبد الرَّحْمَن أَضْعَف من عُثْمَان(٤).

قال أبو داود: سَمِعت أَحْمد قَالَ الْقَاسِم أَبُو عبد الرَّحْمَن هُوَ ابْن عبد الرَّحْمَن هُوَ مولى لعبد الرَّحْمَن بن يزِيد بن مُعَاوِيَة قَالَ يرْوى لَهُ أَحَادِيث مَنَاكِير(٥).

وقال ابن الجنيد: سمعت يحيى يقول: «القاسم أبو عبد الرحمن ثقة إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء»(٦).

أما عثمان ابن أبي العاتكة فقد روي عبد الله بن أحمد قال: سَأَلت أبي عَن عُثْمَان بن أبي العاتكة قَالَ هَذَا رجل قاصّ(٧).

---

(١) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٢٩/٣ (ت ٤٠١٤).

(٢) المصدر السابق ٥٠/٣ (ت٤١١٨).

(٣) أخرجه ابن عدى في الكامل (١٦٤/٥، ترجمة ١٣٢٤ عثمان بن أبى العاتكة أبو حفص القاص).

(٤) ينظر ذخيرة الحفاظ من الكامل ٢٣٥/١ ح(٩٨).

(٥) ينظر سؤالات أبي داود لأحمد ٢٥٥/١ (ت ٢٧١).

(٦) ينظر سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٠٩/١ (ت٥٧١).

(٧) ينظر العلل ومعرفة الرجال٤٧٣/٢ (ت ٣١٠١).

وقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاتِكَةَ لَيْسَ بشئ(١).

وأري أن دلالة الجرح في القاسم بن عبد الرحمن علي غير الحقيقة، حيث وَثَّق بعض أهل النقد القاسم بن عبد الرحمن وضعفوا عثمان بن العاتكة.

(٣) حبيب كاتب مالك

قال أَبَو دَاوُدَ قَالَ: حَبِيبٌ كَاتَبُ مَالِكٍ مِنْ أَكْذَبِ النَّاسِ(٢).

قال أبو داود أيضاً: قلت لِأَحْمَد حبيب بن أبي حبيب قَالَ هَذَا أَرْجُو أَن يكون صَالح الحَدِيث كَانَ عبد الرَّحْمَن يحدث عَنهُ(٣).

قَالَ أَحْمَد بْن حَنْبَل: كَانَ حَبِيب بْن أَبِي حَبِيب يكذب(٤).

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ(٥).

وقال فيه ابن حبان: كَانَ حَبِيب مِنْ أَهْلِ مرو يضع الحَدِيث على الثقاة لَا يَحِلُّ كَتْبُ حَدِيثِهِ إِلا على سَبِيل الْقدح فِيهِ(٦).

وحبيب هو كما قال فيه أبو داود حيث وافقه عليه ابن عدي وابن حبان وأحمد في رواية عنه، فدلالة أسلوب التفضيل فيه علي الحقيقة.

(٤) زَيْدُ بْنُ الْحَوَارِيِّ الْعَمِّيُّ

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: لَعَلَّ شُعْبَةَ لَمْ يَرْوِ عَنْ أَضْعَفَ مِنْهُ، ثُمَّ سَاقَ لَهُ ابْنُ عَدِيٍّ عِدَّةَ أَحَادِيثَ تُنْكَرُ.

وَقَالَ النسائي: ضعيف.

---

(١) ينظر الموضوعات لابن الجوزي ١٢٧/١.

(٢) ينظر ضعفاء العقيلي ٢٦٤/١.

(٣) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٣٤١/١ (ت ٥٠٩).

(٤) ينظر الموضوعات لابن الجوزي ٢٣٤/٢.

(٥) ينظر الكامل في الضعفاء ٣٢٤/٣ (ت ٥٣١).

(٦) ينظر المجروحين لابن حبان ٢٨٥/١ طبعة زايد تحقيق حمدي السلفي.

وقال الدارقطي: صَالِحٌ.

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَوْزَجَانِيُّ: مُتَمَاسِكٌ(١).

لعل كلام ابن عدي (رحمه الله): لا يعني أن زيد الحواري أضعف الناس أو من أضعف الناس، وإنما يقصد أنه أضعف شيوخ شعبة، وبيّن القولين فرق كبير، ومما يؤيد ذلك أن الدارقطني، والجوزجاني قويًّا أمر زيد العمي، فالتفضيل في كلام ابن عدي علي حقيقته، وهو متطابق مع ما قاله ابن عدي فيه.

(٥) عبد الجبار بن العباس الشبامي

قَالَ أَبُو نُعَيْم: الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْن لم يكن بِالْكُوفَةِ أكذب مِنْهُ(٢).

سُئل عنه أحمد فقال: رجل من أهل الكوفة أرجو ألا يكون به بأس به(٣).

وقال ابن معين: لا بأس به (٤)، ووثقه أبو حاتم(٥).

وقال العقيلي: كان يتشيع ولا يتابع علي حديثه(٦).

اتهمه ابن الجوزي بحديث(٧).

وَقَالَ الذَّهَبِيّ فِي الْميزَان لَا يعرف(٨) وَقَالَ الْحَافِظ ابْن حجر فِي اللِّسَان: ذكره ابْن حبَان فِي الثِّقَات وَعبد الْجَبَّار من رجال التِّرْمِذِيّ(٩) وقال في التقريب: صدوق يتشيع(١٠).

---

(١) ينظر تاريخ الإسلام ٢٩١/٨ (ت ٨٧).

(٢) ينظر الموضوعات لابن الجوزي ١٠/٢ (كتاب الفضائل والمثالب).

(٣) ينظر العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله بن احمد ٣٤١/٢ (ت ٢٥١٣).

(٤) ينظر الجرح والتعديل ٣١/٦ (ت ١٦٢).

(٥) ينظر السابق نفسه.

(٦) ينظر الضعفاء الكبير للعقيلي ٨٨/٣ (ت ١٠٥٨).

(٧) ينظر الموضوعات لابن الجوزي ١٠/٢ (كتاب الفضائل والمثالب).

(٨) ينظر ميزان الاعتدال ٥٣٣/٢ (ت ٤٧٤١).

(٩) ينظر لسان الميزان ٣٥٠/٩ (ت ١٥٢٧).

(١٠) ينظر التقريب ٣٣٢/١ (ت ٣٧٤١).

وكلام العلماء في عبد الجبار يشعر باختلافهم في ضعفه وثقته، لكنه فوق تهمة الكذب، فقد وثقه أبو حاتم وابن معين وهما من المتشددين في الرجال، وقوي أمره أحمد، وهو من أعرف أهل النقد بالكوفيين، وذكره ابن حبان في الثقات، وكلام ابن ابن حجر عنه في اللسان فيه ردٌّ علي قول الذهبي لا يعرف، ووصفه بالصدق في التقريب، لذا أري أن دلالة أسلوب التفضيل في اتهامه بالكذب ليست علي حقيقتها، وهي مخالفة لحال الراوي.

(٦) مُحَمَّدِ بْنِ الْمُحَرَّمِ

قال بن الجوزي: وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُحَرَّمِ كَانَ أكذب النَّاس(١).

قال الذهبي: متهم بالكذب(٢)، وقال السيوطي بعد أن ساق له حديث الشاب صاحب السماع... لَا يَصح مُحَمَّدِ بْنِ الْمُحَرَّمِ كَذَّاب(٣)، ونقل ابن الجوزي عن يحيي قوله فيه: ليس بشيء، وقول أبي حاتم: واهي الحديث(٤).

ولم أقف علي تقوية لأمر مُحَمَّدِ بْنِ الْمُحَرَّمِ عند أحد من النقاد، وقد اتهمه بالكذب ابن الجوزي، والذهبي، والسيوطي، وضعفه يحيي وأبو حاتم، لذا فالرأي فيه أن دلالة أسلوب التفضيل في جرحه علي حقيقتها، ومطابقة لحاله.

---

(١) ينظر الموضوعات ١٩٨/٢ (كتاب الصيام).

(٢) ينظر تلخيص الموضوعات ٢٠٦/١ ح (٤٩٩) (كتاب الصيام) حديث " أَن شَابًّا كَانَ صَاحب سَماع، فَكَانَ إِذا أهل هِلَال ذِي الْحجَّة؛ أصبح صَائِما، فَأرْسل إِلَيْهِ رَسُول الله (ﷺ): مَا يحملك على صَوْم هَذِه الْأَيَّام؟ قَالَ إِنَّهَا وَإِنَّهَا، فَقَالَ: لَك بِكُل يَوْم تصومه عتق رَقَبَة، وَمِائَة بَدَنَة، وَمِائَة فر يحمل عَلَيْهَا فِي سَبِيل الله، وَلَكِن بِعَرَفَة عدل ألفي رَقَبَة، وَألْفي بَدَنَة، وَألْفي فرس، وَصِيَام سنتَيْن".

(٣) ينظر اللآليء المصنوعة ٩١/٢ (ك الصيام).

(٤) ينظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٩٦/٣ (ت ٣١٧٧).

(٧) أبو علي الأهوازي

وَقَالَ فِي تَبْيِين كذب المفتري كَانَ الْأَهْوَازِي من أكذب النَّاس([1]).

وهو كذلك كما قال فيه أهل العلم أكذب الناس .

(٨) عصمة بن محمد الأنصاري

قال ابن معين: «كان كذابًا، يروي أحاديث كذب، قد رأيته، وكان شيخًا له هيئة ومنظر، من أكذب الناس»([2]).

وكلام ابن معين في عصمة مطابق لحاله في الوصف بالكذب .

(٩) الحسن بن زياد اللؤلؤي

وقال أبو ثور: ما رأيتُ أكذب منه([3]).

قال يحيى بن معين([4]): كذاب، وقال أبو داود([5]): كذاب غير ثقة ولا مأمون، وقال يعقوب بن سفيان([6]) والعقيلي والساجي([7]): كذاب.

اتفقت كلمة أهل النقد علي كذب الحسن اللؤلؤي، لذلك كانت دلالة استخدام التفضيل في جرحة مطابقة لحاله في الاتصاف بالكذب وبلوغ الغاية في ذلك.

---

(١) ينظر اللآليء المصنوعة ٣٢/١ (كتاب التوحيد).

(٢) ينظر سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٤٠/١ (ت ٦٩١).

(٣) ينظر سؤالات الآجري لأبي داود (٢٨٨/٢) رقم ١٨٧٥.

(٤) ينظر تاريخ الدوري (١١٤/٢).

(٥) ينظر سؤالات الآجري (٢٨٨/٢) رقم ١٨٧٥.

(٦) ينظر تاريخ بغداد (٢٧٨/٨) رقم ٣٧٨٠.

(٧) ينظر لسان الميزان (٤٩/٣).

(١٠) أَشْعَثُ بْنُ سوار الكندي الكوفي

وَقَالَ ابْنُ خِرَاش: هُوَ أَضْعَفُ الأَشَاعِثَةِ(١).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ: في الجملة يكتب حديثه، ولم أجد له فيما يرويه متنا منكرا إنما في الأحايين يخلط في الإسناد ويخالف"وَأَشْعَثُ بْنُ عَبد الْمَلِكِ خَيْرٌ مِنْهُ(٢).

قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: ليس بالقوي(٣)، وقال مرة: ضعيف(٤).

كلام ابن خراش في أن أشعث بن سوار أضعف الأشاعثة، وَهُمْ من سُمِّيَ بأشعث علي حقيقته، فقد ضعفه جمع من المحدثين، وقدّم ابن عدي أشعث بن عبد الملك الحمراني عليه.

(١) ينظر ت الإسلام ٢٥٤/٨ (ت٢١) والمقصود بالأشاعثة من سُمِّيَ باسم (أشعث) ابن سوار أضعفهم.

(٢) ينظر الكامل في الضعفاء ٤٠/٢ (١٩٨) تهذيب التهذيب ٣٥٢/١ (ت ٦٤٥).

(٣) ينظر من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين ٣١/١ (ت ٣٤) المؤلف محمد بن عبد الرحمن بن زريق المتوفي (٨٠٣هـ) الناشر: وزارة الأوقاف في قطر، ط ١ ١٤٢٨هـ.

(٤) ينظر سنن الدراقطني ٢٧/٤.

المطلب الرابع
تحليل استخدام المحدثين أسلوب التفضيل في الجرح

سوف أتناول في هذا المطلب، كيف استخدم المحدثون أسلوب التفضيل في جرح الرواة، مراعياً بيان متي جاء التفضيل في نقدهم مطلقاً، ومتي أتي مقيداً، وما أوجه التقييد فيه، ثم الحديث عن دلالة هذا التفضيل في كلامهم، ويمكن بيان ذلك كما يلي:

أولا: أسلوب التفضيل في الجرح مطلقا

(١) سليمان الشاذ كوني

قال يَحْيَى كان كذابًا ويضع الحديث وقال البخاري هُوَ عندي أضعف من كل ضعيف(١).

أطلق البخاري وصفه بأنه أضعف من كل ضعيف ، هكذا من دون تقييد .

(٢) حَرْبُ بْنُ مَيْمُونٍ الْأَنْصَارِيُّ

قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: هُوَ أَكْذَبُ الْخَلْقِ(٢).

فقد جاء أسلوب التفضيل في هذين المثالين مطلقاً.

ثانيا: أسلوب التفضيل في الجرح مقيدا

(١) ما جاء مقيداً براو واحد

قال ابن عدي: مُحَمد بْنِ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ، وَهو خُرَاسَانِيٌّ أَضْعَفُ مِنْ زَيْدٍ العمي(٣)، فقد جاء أسلوب المفاضلة في الجرح بين راويين، فهو مقيَّد بهما.

---

(١) ينظر العلل المتناهية ٢/٢٠٠.

(٢) ينظر ضعفاء العقيلي ١/٢٩٤.

(٣) ينظر الكامل في ضعفاء الرجال ٤/١٥١ (ت ٦٩٩).

(٢) ما جاء مقيدا بالأقران

سُئِلَ يَحْيَى عَنْ حَدِيثِ سُهَيْلٍ، وَالْعَلَاءِ، وَابْنِ عَقِيلٍ، وَعَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: عَاصِمٌ وَابْنُ عَقِيلٍ أَضْعَفُ الْأَرْبَعَةِ(١)، وقد جاء أسلوب المفاضلة بين راوٍ وبين أقرانه في الجرح.

(٣) ما جاء مقيَّداً ببلد معين

روي أبو زرعة عن عبد الحكم بن أعين قال: يزيد بن عياض من أكذب أهل المدينة"(٢).

(٤) ما جاء مقيداً بشيخ بعينه

قال ابن طاهر: حَدِيث: «أَنَّهُ قَالَ مَنْ يُدْرِكْ عَرَفَةَ بِلَيْلٍ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ، ومَنْ فَاتَتْهُ عَرَفَةُ فقد فاته الحج»(٣).

رَوَاهُ مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن أبي ليلـــى: عَن عَطاء بن أَبِي رَبَاح، وَعَـــن نَافِع، عَن ابْن عمر. وَمُحَمّد ضَعِيف، وَهُوَ فِي عَطاء أَضْعَف(٤).

(٥) ما جاء مقيَّداً بأحاديث بعينها

حَدِيث: إِذا أَتَاكُم كريم قوم، فأكرموه. قال ابن عدي: وَلم أر للمطلب أنكر مِنْهُ، وَسَائِر أَحَادِيثه عَن أبي صَالح مُسْتَقِيمَة(٥).

---

(١) ينظر الكامل في ضعفاء الرجال ٢٩٩/٢.

(٢) ينظر ضعفاء ابي زرعة الرازي في أجوبته علي البزدعي ٤١٢/٢ المؤلف سعدي بـــن مهدي الهاشمي الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة ١٤٠٢هـــ.

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل ٣٩٥/٧ (ت ١٦٦٣ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلـــي) إسناده ضعيف.

(٤) ينظر ذخيرة الحفاظ. ٢١٨٩/٤(ت ٥٠٨٠).

(٥) ينظر ذخيرة الحفاظ ٢٦٦/١ (ح ١٧٢).

(٦) ما جاء مقيداً برجال الإسناد

روي الخطيب من طريق مُحَمَّد بْن حميد عَن أَبِي إِسْحَاق عَن الْأَصْبَغ عَن عَلِيٍّ مَرْفُوعًا: «مَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ فِيهِمُ اسْمُ نَبِيٍّ إِلا بَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمْ مَلَكًا يُقَدِّسُهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ»(١) لَا يَصِحُّ، أصبغ لَا يُسَاوِي شَيْئا وَابْن حميد كَذَّاب (قلت القائل السيوطي) مَا فِي الْإِسْنَاد أَسْوَأ حَالا من أصبغ فَإِنَّهُ مُتَّفق عَلَى ضعفه(٢).

ثالثا: ما جاء أسلوب التفضيل مؤكدا بالنفي

قَالَ أَبُو نُعَيْم: الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْن: عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَبَّاسِ الشبامي لم يكن بِالْكُوفَةِ أكذب مِنْهُ(٣)، فقد أكد التفضيل بالنفي بـــ (لم).

رابعا: ما جاء مقرونا بالتعجب من ضعف الراوي

قال عبد الله بن أحمد: سَمِعت أبي يَقُول مُحَمَّد بن مُسلم الطَّائِفِي مَا أَضْعَف حَدِيثه وَضَعفه جدا(٤).

وروي أيضاً عن أبيه: مَا أنكر حَدِيث حُسَيْن بن وَاقد وَأبي الْمُنِيب عَن بن بُرَيْدَة(٥).

خامسا: ما جاء أسلوب التفضيل فيه بين رواية الراوي في بلدين

سئل أبو حاتم الرازي عن زهير بن محمد فقال: «محله الصدق»، وفي حفظه سوء، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق؛ لسوء حفظه(٦).

---

(١) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٣٥٥/١٦ (ت ١٧٠٧) عن علي بن أبي طالب (ﷺ).

(٢) ينظر اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ٩٢/١ كتاب المبتدأ.

(٣) ينظر تنزيه الشريعة ٧٧/١ (ت ١٢٨).

(٤) راجع العلل ومعرفة الرجال ١٨٩/١ (ت ١٧٢).

(٥) ينظر العلل ومعرفة الرجال ٣٠١/١ (ت ٤٩٧).

(٦) راجع سؤالات الترمذي للبخاري عن أحاديث في جامعه ٣٧٥/١ (باب ما جاء في المستحاضة).

هذا ما استطعت جمعه من ألفاظ الجرح التي جاءت بأسلوب التفضيل، أما ألفاظ التزكية بأسلوب التفضيل فهي أكثر، ولعل ذلك يرجع إلى تنوع ألفاظ التعديل إلى الحفظ، والثقة، والثبت، والإتقان، وغيرها مما يدل علي التزكية.

وبهذا المطلب أكون قد انتهيت بفضل الله تعالى من البحث، واللهَ أسأل أن أكون قد سددت أو قاربت في تناول عناصر الموضوع علي الوجه المطلوب بإذن الله تعالي.

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضله وتوفيقه ونعمائه تتم الصالحات، أحمده سبحانه علي توفيقه، فله وحده الحمد والمنِّة والثناء الحسن الجميل، ثم الصلاة والسلام علي صاحب السنة، هادي الأمة، سيدنا ونبيّنا محمد (ﷺ) كاشف الغمَّة، وعلي آله وصحبه الأئمة، ومن سار علي نهجه واقتفي أثر إلى يوم الحشر والفصل.

أما بعد،،،،

فقد انتهيت بفضل الله تعالى من كتابة هذا البحث، واللهَ أرجو أن أكون سددت فيه أو قاربت وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه علي كل شيء قدير.

أهم النتائج التي خرجت بها من البحث

أولاً: أن أسلوب التفضيل جاء في كلام نقاد الحديث في جرح الرواة وتزكيتهم، والمقصود بأسلوب التفضيل في التزكية المفاضلة في درجات الرواة في الثقة والصدق وغيرهما، أما أسلوب التفضيل في الجرح فقد ورد في كلامهم لبيان مقدار الضعف الواقع في حق الرواة.

ثانياً: أسلوب التفضيل في مراتب الجرح والتعديل جاء في تقسيم المتأخرين، وأول من أدخله في المراتب ابن حجر العسقلاني، فلم يرد في مراتب ابن أبي حاتم، أو الذهبي.

ثالثاً: أسلوب التفضيل في تزكية الرواة ورد في كلام نقاد الحديث أكثر من الجرح.

رابعاً: دلالة أسلوب التفضيل في تزكية الرواة علي حال الراوي، ومراعاة حال الناقد، كان في أغلب أقوال النقاد علي الحقيقة ومطابقاً لحال الراوي،

ومتوافقاً مع أقوال نقاد الحديث، إلا في حالات قليلة بيّنتها في البحث، كانت الدلالة فيها مختلفة، وجاءت في أقوال المتعنتين أكثر من المعتدلين.

خامساً: المتعنتون من نقاد الحديث أكثر استخداماً لأسلوب التفضيل في التزكية والجرح من المتوسطين والمتسامحين.

سادساً: تختلف دلالة أسلوب التفضيل عند المحدثين عن دلالته عند اللغويين، حيث يحتاج عند أهل الحديث إلى مراعاة حال الناقد من حيث التشدد والتوسط، وكذلك مراعاة حال الراوي من حيث الضبط والعدالة وكثرة الرواية.

سابعاً: يُعتمد في الحديث علي كلام المتقدمين في تفضيل الرواة تزكية وجرحاً، لأنهم الأعلم بحال الرواة، والأرسخ قدماً في هذا العلم، والمتأخرون ينهلون من معينهم، ولو تعارض التفضيل في راوٍ بين كلام المتقدمين والمتأخرين، فالقول قول المتقدمين.

ثامناً: أكثر النقاد استخداما لأسلوب التفضيل من المتشددين الإمام يحيي بن معين (رحمه الله)، ومن المتوسطين الإمام أحمد بن حنبل (رحمه الله).

تاسعاً: من أهم نتائج هذا البحث بيان أثبت الناس في الشيوخ الذين عليهم مدار كثير من الحديث مثل الزهري، وأبي إسحاق السبيعي، والثوري، والأعمش وغيرهم.

المصادر والمراجع

(١) **القرآن الكريم جلَّ من أنزله.**

(٢) **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير** للإمام: الحسين بن غبراهيم بن الحسين الجورقاني، الناشر: دار الصميعي الرياض، الطبعة الرابعة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

(٣) **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية** المؤلف: سعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

(٤) **إتحاف المهرة بزوائد المسانيد العشرة** لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن ابي بكر البوصيري، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولي ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

(٥) **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** لأبي يعلي الخليل بن أحمد الخليلي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض الطبعة الأولي ١٤٠٩هـ.

(٦) **ألفية السيوطي في علم الحديث**، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، شرح: أحمد شاكر.

(٧) **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** للقاضي عياض بن موسي اليحصبي، الناشر: دار التراث القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس الطبعة الأولي ١٣٧٩هـ ١٩٧٠م.

(٨) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** المؤلف: جمال الدين ابن هشام المصري، الناشر: دار الجيل، بيروت الطبعة الأولي ١٩٧٩م.

(٩) **بحر الدم فيمن تكلم فيه** الإمام: أحمد بمدح أو بذم المؤلف العلامة يوسف بن حسن بن عبد الهادي الصالحي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

(١٠) **تاريخ ابن يونس المصري** للإمام: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس المصري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ.

(١١) **تاريخ أسماء الثقات** لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، الناشر: الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولي ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

(١٢) **تاريخ الإسلام** للإمام: محمد بن عثمان الذهبي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ١٩٩٣تحقيق: عمر عبد السلام التدمري.

(١٣) **التاريخ الكبير** لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة، الناشر: دار الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولي ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

(١٤) **التاريخ الكبير** للإمام: محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، عناية: محمد عبد المعين خان.

(١٥) **تاريخ بغداد** للإمام أحمد بن ثابت الخطيب البغدادي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولي ١٤١٧هـ.

(١٦) **تاريخ جرجان** لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

(١٧) **تاريخ دمشق** لأبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله بن عساكر، الناشر: دار الفكر، بيروت، عام ١٤١٥هـ.

(١٨) **تاريخ يحيي بن معين** رواية أحمد بن القاسم بن محرز، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

(١٩) **تاريخ يحيي بن معين** رواية الدوري، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولي ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

(٢٠) **تاريخ يحيي بن معين** رواية عثمان الدارمي، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، تحقيق: أحمد محمد نور سيف.

(٢١) **تذكرة الحفَّاظ** للإمام شمس الدين الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

(٢٢) **التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح** المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي، الناشر: دار اللواء، الرياض، الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

(٢٣) **التعريفات** لعلي بن محمد الجرجاني، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ.

(٢٤) **تقريب التهذيب** لابن حجر العسقلاني، الناشر: دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

(٢٥) **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد** لأبي بكر محمد بن عبد الغني بن نقطة الناشر:، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

(٢٦) **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير** لابن حجر العسقلاني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي ١٤١٩هـ ١٩٨٩م.

(٢٧) **تلخيص كتاب الموضوعات** المؤلف: شمس الدين الذهبي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولي ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

(٢٨) **التمييز** للإمام مسلم بن الحجاج، الناشر: مكتبة الكوثر المريع، السعودية، الطبعة الثالثة ١٤١٠هـ.

(٢٩) **تهذيب الأسماء واللغات** لأبي زكريا يحيي بن شرف النووي، الناشر: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من دار الكتب العلمية، بيروت بدون.

(٣٠) **تهذيب التهذيب** لابن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولي ١٣٢٦هـ

(٣١) **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** للإمام: أبي الحجاج جمال الدين المزِّي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولي ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

(٣٢) **توجيه النظر إلى أصول الأثر** للعلامة طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولي ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

(٣٣) **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار** للعلامة: محمد بن إسماعيل الصنعاني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي ١٤١٧هـ.

(٣٤) **الثقات** لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، الطبعة الولي ١٣٩٣هـ ١٩٧٣م.

(٣٥) **الجامع الصحيح** للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار طوق النجاة نسخة مصورة عن النسخة السلطانية بترقيم الشيخ: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولي ١٤٢٢هـ- دار ابن كثير اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

(٣٦) **الجامع الصحيح** للإمام: محمد بن عيسي الترمذي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، تحقيق: بشار عواد عام ١٩٨٠م.

(٣٧) **الجامع الصحيح** للإمام مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

(٣٨) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** للإمام: الخطيب البغدادي، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، تحقيق: محمود الطحان.

(٣٩) **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس** المؤلف: محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي، الناشر: الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة ١٩٦٦م.

(٤٠) **الجرح والتعديل** للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم، الناشر: دار المعارف الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت سنة النشر ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.

(٤١) **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** لأبي نعيم الأصفهاني، الناشر: دار السعادة القاهرة ١٣٩٤هـ ١٩٩٤م.

(٤٢) **ديباجة كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال** للإمام: محمد بن أحمد الذهبي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولي ١٣٨٢هـ ١٩٦٣م تحقيق: علي محمد البجاوي.

(٤٣) **ذخيرة الحفاظ من الكامل** لابن عدي المؤلف أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، الناشر: دار السلف، الرياض، الطبعة الأولي ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

(٤٤) **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل** للعلامة محمد بن عبد الحي بن محمد اللكنوي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ تحقيق: عبد الفتاح أبوغُدَّة.

(٤٥) **السنن** للإمام أبي داود السجستاني، الناشر: المكتبة العصرية صيدا – بيروت تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.

(٤٦) **السنن** للإمام أحمد بن شعيب النسائي، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية حلب تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

(٤٧) **السنن** للإمام الدارقطني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولي ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤م.

(٤٨) **السنن** للإمام محمد بن يزيد ابن ماجة القزويني، الناشر: دار إحياء التراث العربي، فيصل عيسي البابي الحلبي، تحقيق: فؤاد عبد الباقي.

(٤٩) **سؤالات ابن الجنيد** ليحي بن معين، الناشر: مكتبة الدار المدينة المنورة الطبعة الأولي ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

(٥٠) **سؤالات أبي بكر الأثرم** لأحمد بن حنبل، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولي ١٤٢٥هـ.

(٥١) **سؤالات أبي داود** لأحمد بن حنبل، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولي ١٤١٤هـ تحقيق: زياد محمد منصور.

(٥٢) **سؤالات الترمذي** للبخاري عن أحاديث في جامعة المؤلف: يوسف بن محمد الدخيل، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولي ١٤٢٤هـ

(٥٣) **سؤالات الحاكم** للدارقطني، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولي ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

(٥٤) **سير أعلام النبلاء** للإمام الذهبي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

(٥٥) **شرح المفصَّل** لأبي البقاء يعيش بن يعيش الموصلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي ١٤٢٢هـ.

(٥٦) **شرح علل الترمذي** للإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، الناشر: مكتبة المنار الزرقا الأردن، الطبعة الأولي ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

(٥٧) **الضعفاء الكبير** للإمام أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسي العقيلي، الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولي ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

(٥٨) **الضعفاء والمتروكين** لأبي الحسن الدارقطني، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولي ١٤٠٣هـ.

(٥٩) **الضعفاء والمتروكين** للإمام: أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولي ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

(٦٠) **طبقات الشافعية الكبري** للإمام: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، الناشر: دار هجر للطباعة، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.

(٦١) **الطبقات الكبري** للإمام محمد بن سعد بن منيع، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة الأولي ١٩٦٨م.

(٦٢) **طبقات علماء الحديث** المؤلف: ابن عبد الهادي الصالحي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

(٦٣) **العبر في خبر من غبر** للإمام محمد بن عثمان الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول.

(٦٤) **عبقرية الإمام مسلم** المؤلف: حمزة المليباري، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولي ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

(٦٥) **علل الأحاديث في كتاب الصحيح** لمسلم بن الحجاج المؤلف أبو الفضل محمد بن أبي الحسين احمد بن محمد بن عمار الهروي، الناشر: دار هجر، الرياض، تحقيق: علي بن حسن الحلبي.

(٦٦) **علل الحديث** لأبي عبد الرحمن ابن أبي حاتم، الناشر: مطابع الحميضي، الرياض، الطبعة الأولي ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.

(٦٧) **العلل الصغير** للإمام أبي عيسي الترمذي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، المحقق: الشيخ أحمد شاكر.

(٦٨) **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية** لابن الجوزي، الناشر: إدارة العلوم الأثرية فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

(٦٩) **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** للإمام: أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، الناشر: دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

(٧٠) **العلل** للإمام علي بن عبد الله بن جعفر المديني، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

(٧١) **العلل ومعرفة الرجال** لأحمد بن حنبل رواية المروزي، الناشر: الدار السلفية، بومباي الهند، الطبعة الأولي ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

(٧٢) **العلل ومعرفة الرجال** لأحمد بن حنبل رواية عبد الله بن أحمد، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

(٧٣) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** لابن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب.

(٧٤) **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث** للإمام: محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الناشر: مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولي ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

(٧٥) **الكامل في ضعفاء الرجال** للإمام: عبد الله بن عدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

(٧٦) **الكليات** لأبي البقاء الكفوي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

(٧٧) **اللألئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** للإمام: جلال الدين أبي بكر عبد الرحمن السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

(٧٨) **لسان الميزان** لابن حجر العسقلاني، الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ ١٩٧١م.

(٧٩) **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين** لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الأولي ١٣٩٦هـ.

(٨٠) **المسند** للإمام أحمد بن حنبل، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

(٨١) **المسند** للإمام علي بن الجعد، الناشر: مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولي ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

(٨٢) **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** المؤلف: أحمد بن محمد المقرئ الحموي الفيومي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت.

(٨٣) **معالم السنن** للإمام: أبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي، الناشر: المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الولي ١٣٥١هـ ١٩٣٢م.

(٨٤) **معرفة الثقات** للإمام: أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، الناشر: مكتبة الدار الرياض، الطبعة الأولي ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

(٨٥) **معرفة علوم الحديث** للإمام: ابي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ابن البيع، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

(٨٦) **المعرفة والتاريخ** للإمام: يعقوب بن سفيان الفسوي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ١٩٨١م تحقيق: أكرم العمري.

(٨٧) **مقدمة أبي عمرو بن الصلاح**، الناشر: مكتبة الفارابي، الطبعة الأولي ١٩٨٤م.

(٨٨) **مقدمة كتاب الجرح والتعديل** للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم، الناشر: دار المعارف الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت سنة النشر ١٢٧١هـ.

(٨٩) **من كلام أبي زكريا يحيي بن معين في الرجال** رواية ابن طهمان، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، تحقيق: أحمد محمد نور سيف.

(٩٠) **مناقب الإمام أحمد بن حنبل** لأبي عبد الرحمن بن الجوزي، الناشر: دار هجر للطباعة، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ

(٩١) **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك** للإمام: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولي ١٤١٢هـ.

(٩٢) **منهج النقد في علوم الحديث** المؤلف: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

(٩٣) **الموضوعات** لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، الناشر: المكتبة السلفية الرياض، الطبعة الأولي ١٣٨٦هـ.

(٩٤) **الموطأ** للإمام: مالك بن أنس رواية يحيي الليثي، الناشر: دار غحياء التراث العربي، مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

(٩٥) **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** للمؤرخ يوسف بن تغربردي، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.

(٩٦) **نزهة النظر في شرح نخبة الفكر** للإمام: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: مطبعة سفير الرياض ١٤٢٢هـ.

(٩٧) **النكت علي مقدمة ابن الصلاح** لابن حجر العسقلاني، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولي ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

(٩٨) **هدي الساري في مقدمة فتح الباري** لابن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب.

(٩٩) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** لشمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خِلِّكان، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٩٩٠م

(١٠٠) **اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر** للعلامة: عبد الرؤوف المناوي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولي ١٩٩٩م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص باللغة العربية	١٢٨٧
الملخص باللغة الإنجليزية	١٢٨٩
المقدمة	١٢٩١
المبحث الأول: الدلالة اللغوية لأسلوب التفضيل وفيه مطلبان:	١٢٩٦
• **المطلب الأول:** معني التفضيل عند أهل اللغة	١٢٩٦
• **المطلب الثاني:** أحوال التفصيل ومدلولها عند اللغويين	١٢٩٩
المبحث الثاني: دلالات أسلوب التفضيل علي تعديل الرواة وفيه أربعة مطالب:	١٣٠٣
• **المطلب الأول:** أسلوب التفضيل في استخدامات المحدثين في التزكية	١٣٠٤
• **المطلب الثاني:** دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الناقد من حيث التشدد والتوسط في النقد	١٣٢٠
نماذج من استخدام أهل النقد لأسلوب التفضيل في التزكية من غير المكثرين لاستخدامه	١٣٤٦
• **المطلب الثالث:** دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الراوي من حيث العدالة، والضبط، وعدد الرواية	١٣٥١
• **المطلب الرابع:** تحليل استخدام المحدثين لأساليب التفضيل في التزكية	١٣٦٥
المبحث الثالث: دلالات أسلوب التفضيل في الجرح، وفيه أربعة مطالب:	١٣٨٦

• **المطلب الأول:** أسلوب التفضيل في استخدامات المحدثين في الجرح	١٣٨٧
• **المطلب الثاني:** دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الناقد من حيث التشدد والتوسط في الجرح	١٣٩٥
• **المطلب الثالث:** دلالة أسلوب التفضيل عند مراعاة حال الراوي من حيث العدالة والضبط وعدد الرواية	١٤٠٠
• **المطلب الرابع:** تحليل استخدام المحدثين لأساليب التفضيل في الجرح	١٤٠٧
الخاتمة	١٤١١
المصادر والمراجع	١٤١٣
فهرس الموضوعات	١٤٢٣